

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/SD/1996/8  
14 October 1996  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

## إشكاليات الاندماج الاجتماعي

### بعد الحرب في لبنان

اعداد

فهمية شرف الدين وأديب نعمة

سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٥)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٩٧

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

97-0063

## المحتويات

الصفحة	
١	مقدمة .....
٣	الفصل الأول- بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب .....
١٠	الفصل الثاني- بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب .....
١١	ألف- التهجير .....
١٢	باء- التوزيع القطاعي للاقتصاد .....
١٣	جيم- التفاوت المناطقي .....
١٥	دال- تدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي .....
١٩	الفصل الثالث- سياسات الإعمار الحكومية وآثارها الاجتماعية .
١٩	ألف- تقديم .....
٢٠	باء- مراحل الاعلان عن الخطة الحكومية .....
٢١	جيم- عرض عام لأولويات خطة الإعمار الحكومية .....
٢٤	دال- الخطة والاختلالات الداخلية للاقتصاد اللبناني .....
٣٠	هاء- تمويل الإعمار والسياسات الاجتماعية .....
٣٩	الفصل الرابع- آليات تدهور الطبقات الوسطى .....
٣٩	ألف- تحديد الطبقات الوسطى في لبنان .....
٤٠	باء- تدهور المداخل .....
٤٧	جيم- إعادة تنظيم المجال السكني وقانون الإيجارات .....
٥٤	دال- بنية وآليات قطاع التعليم .....
٦١	هاء- بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً .....
٦٧	خلاصة واستنتاجات .....
٧٥	المراجع العربية .....
٧٧	المراجع الأجنبية .....

## مقدمة

الخطاب الاقتصادي هو السائد في لبنان اليوم في أوساط النخب اللبنانية ومراكز التأثير على الرأي العام. فبعد توقيع اتفاق الطائف وانتهاء الأعمال العسكرية في البلاد (١٩٩٠)، انتقلت الأولويات بسرعة كبيرة من مجال السياسة (الأمن والوفاق السياسي) الى مجال إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد. وترسخت هيمنة الخطاب الاقتصادي مع تشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى (خريف ١٩٩٢) التي اعتبرت ان مهام إعادة الإعمار واستعادة فعالية أداء الاقتصاد اللبناني ودوره الاقليمي هي المعيار والبرنامج الأساسيين لتشكيلها. وقد وضعت هذه الحكومة، لتحقيق الهدف المشار إليه، برنامجاً مباشراً ومتوسطاً وطويل الأجل كانت آخر صيغة له مشروع خطة عشرية عرفت باسم "الخطة ٢٠٠٠ للبناء والإعمار" وتحولت بسرعة الى البرنامج الاستراتيجي الموجه لمجمل النشاط الاقتصادي في البلاد. وتعتبر الحكومة ان هذه الخطة هي الأداة الأسلم والأكثر فعالية لمواجهة آثار الحرب ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، وان البديل الآخر عنها "ليس سوى الوقوع في هاوية الجمود والراحة المرواحة... (وبالتالي) التراجع والتخلف وتدني مستوى معيشة اللبنانيين، وبالتالي فقدان الموقع والدور"<sup>(١)</sup>.

ان ورقة العمل هذه تتضمن مقارنة تحليلية، نوعية بالدرجة الأولى، تحاول تلمس مدى ملاءمة السياسات الإعمارية واستجابتها للاحتياجات والأولويات الفعلية في لبنان، كما تحاول تلمس آثارها الاجتماعية المتوقعة في المستقبل. وتواجه دراسة هذه الجوانب محددات باتت معروفة عموماً لدى المهتمين، ونكتفي بالاشارة الى الأساسي منها بالنسبة الى موضوع الورقة:

١- عدم وجود قاعدة احصائية موثوق بها. فلا دراسات ولا مسح شاملة لابرار الظواهر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية السبعينيات. اما الدراسات القطاعية أو الجزئية التي تمت فهي كثيرة وغنية ولا داعي لتكرارها أو ترداد نتائجها. وقد بات التقدم في التحليل مرتبطاً في جوانبه الكمية بانجاز المسوح الأساسية التي بدى تنفيذ بعضها أو أنجزت مراحلها الأولى (مسوح السكان، مسح صناعي، احصاء القوى العاملة...).

٢- ضعف الشفافية فيما يتعلق بخطط الحكومة الإعمارية الأساسية. فالخطة العشرية نفسها (خطة عام ٢٠٠٠) قد مرت بمراحل عديدة، وأنضلت عليها تعديلات متكررة، وعدلت أرقامها وجداولها، كما أنها لم توضع موضع نقاش عام وعلني بشكل متكامل، بل جُزئت مؤخراً الى مشاريع قوانين هي عبارة عن برامج إنفاق قطاعية موزعة على الوزارات المعنية. ومن شأن هذا الواقع تعقيد مهمة دراسة الآثار الاجتماعية للخطة وذلك لسببين: الأول، تعدد الأرقام وتحركها المستمر، والثاني، تجزئتها، وبالتالي تضييع المنطق الموحد والسياسة الموحدة لبرامج الإنفاق، وتسهيل الإنزلاق نحو النقاش التقني على حساب

(١) "فذلكة موازنة ١٩٩٥"، صحيفة النهار، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

مناقشة السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تُعلن هذه الخطة بعد بصفتها وثيقة رسمية صادرة عن الحكومة.

٣- كثرة العناصر والعوامل الداخلة في تشكيل صورة واقع لبنان الراهن واحتياجاته، والخطط المطلوبة لمواجهتها. فتشابه العوامل الداخلية مع العوامل والتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، وتراكم وتداخل الأسباب والنتائج الكامنة في بنية الاقتصاد والاجتماع اللبنانيين قبل الحرب وخلالها والنتائج المترتبة عليها، ومتطلبات إعادة الإعمار والتكيف المطلوب مع التغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب من جهة ثانية، كل ذلك يجعل المهمة بالغة التعقيد ويتطلب تخصيص جهد متعدد الاختصاصات طويل الأمد للتوصل الى نتائج متميزة نوعياً عن نتائج المحاولات السابقة.

ولذلك ستعتمد ورقة العمل هذه على مقارنة تحليلية للظواهر والمؤشرات النوعية بالدرجة الأولى، بالإضافة الى استعانتها بخلاصات ومؤشرات كمية متاحة. كما انها ستسعى الى الخروج من دائرة هيمنة الخطاب الاقتصادي التقني لتقدم نقدا لهذا الخطاب من موقع الالتزام بمشروع تنموي ذي بُعد اجتماعي وانشائي.

وستتوزع هذه الورقة على أربعة فصول رئيسية، تتفاوت درجات التوسع في تناولها، مع رجحان كفة الفصل الأخير:

الفصل الأول: ويتناول بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب:

الفصل الثاني: ويتناول بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب:

الفصل الثالث: ويتناول سياسات الإعمار الحكومية وآثارها الاجتماعية:

الفصل الرابع: ويتناول آليات تدهور الطبقات الوسطى.

## الفصل الأول

### بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان قبل الحرب

من الضروري استعراض بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت لبنان في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وذلك لغرضين اثنين أولهما كشف الاتجاه العام لتطور المؤشرات المختلفة على هذا الصعيد، بما يساعد على تحسين توقع اتجاهاتها لاحقاً، وثانيهما التمكن من المقارنة بين توقعات وأهداف مشروع إعادة الإعمار الراهن، وأوضاع ما قبل الحرب، إذ ان الهدف المعلن لمشروع إعادة الإعمار هو استعادة دور لبنان وازدهاره السابقين بالاستناد الى التقاليد الاقتصادية لفترة ما قبل ١٩٧٥ ونجاحاتها.

وفي هذا السياق، نوجز أهم السمات النوعية، الاقتصادية والاجتماعية، للبنان ما قبل الحرب، بما يلي:

١- اختلال التوازن بين القطاعات الكبيرة الثلاثة لصالح قطاع الخدمات (حوالي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ٢٠ في المائة للصناعة والبناء، وحوالي ١٠ في المائة للقطاع الزراعي).

٢- تفاوت النمو بين مختلف المناطق اللبنانية، وقد دفع عدداً غير قليل من الباحثين الى التمييز بين لبنان مركزي (بيروت وجبل لبنان)، تتجمع فيه الحصة الكبرى من النشاط الاقتصادي والانفاق على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، ولبنان طرفي، تسجل فيه مؤشرات نمو اقتصادي وتنمية بشرية متراجعة قياساً الى المركز المتمحور حول العاصمة.

٣- خلال فترة ما قبل الحرب، وجود تفاوتات هامة بين الفئات الاجتماعية لجهة توزيع الدخل. فقد أظهرت دراسة أجرتها بعثة ايرفد (نشرت نتائجها عام ١٩٦٢) أن توزع الدخل الوطني على مختلف الشرائح الاجتماعية كان كما يرد في الجدول لاحقاً.

ويظهر هذا الجدول عمق التفاوتات، إذ ان الفرد في الشريحة الأغنى (٤ في المائة من السكان) يحصل على حصة من الدخل الوطني تفوق بـ ٢٧ مرة حصة الفرد في الشريحة الأكثر فقراً (٩ في المائة من السكان)، وفي كل الأحوال تفوق بـ ٢٠ مرة حصة أكثر من نصف المواطنين اللبنانيين الذين يشكلون الشريحتين الأقل دخلاً (٤١ في المائة و ٩ في المائة).

٤- تلازم ظاهرتي التركيز وكثرة المؤسسات الصغيرة (العائلية والفردية) في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فعلى الصعيد الصناعي، أمكن تسجيل البيانات التالية بشأن حجم المؤسسات الصناعية وحصتها من الانتاج والقوى العاملة (عام ١٩٧١):

#### توزيع القوى العاملة والانتاج الصناعي حسب حجم المؤسسة الصناعية (١٩٧١)<sup>(٢)</sup>

فئة المؤسسة الصناعية	أقل من ٥ عمال	٥ عمال إلى ٢٥ عمالاً	أكثر من ٢٥ عمالاً	المجموع
عدد المؤسسات	٨٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠	١١٠٠٠
% مؤسسات من إجمالي عدد المؤسسات	% ٧٢,٧	% ٢٤,٦	% ٢,٧	% ١٠٠
الحصة ضمن عدد العاملين الإجمالي	% ٣٠	% ٢٥	% ٤٥	% ١٠٠
الحصة ضمن عدد الاجراء الإجمالي	% ٩	% ٣٢,٧	% ٥٨,٧	% ١٠٠
الحصة ضمن الانتاج الإجمالي (بالقيمة)	% ٧,٥	% ٢٥,٤	% ٦٧,١	% ١٠٠
الحصة ضمن القيمة المضافة	% ١١	% ٢٨,٧	% ٦٠,٣	% ١٠٠
الحصة ضمن الاجور المدفوعة	% ٤	% ٢٠	% ٧٦	% ١٠٠

المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢، ص. ٩٢ (والبيانات هي نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٧١، بيروت، وزارة التصميم، ١٩٧٤).

وهذا الجدول هو محصلة دمج الجدولين ٧-٢ و ٨-٢ في المرجع المذكور.

أما في القطاع الزراعي، فقد سُجّل ابتداءً من الخمسينيات، تشكّل استثمارات زراعية رأسمالية كبيرة، لكن طابع الانتاج السلعي الفلاحي الصغير، رغم ذلك، هو الغالب، إذ تبين من تحقيق أجرته وزارة الزراعة ان غالبية السكان لا يزالون ملاكين بنسب تتراوح بين ٩٠ في المائة في جبل لبنان وحد أدنى هو ٧٥ في المائة في البقاع. كما تشير دراسات أخرى الى أن ٧٦ في المائة من مجموع المستثمرين الزراعيين يعملون في أرض تقل مساحتها عن ٣ هكتارات، وأن ٥٠ في المائة من الأراضي المزروعة تقل مساحتها عن هكتار واحد. أضف الى ذلك ان ٥٧ في المائة من العاملين في الزراعة هم عاملون مستقلون أو مساعدون عائليون، حسب احصاء القوى العاملة عام ١٩٧٠<sup>(٣)</sup>.

ومن جهة أخرى، يظهر تكوين القوى العاملة في مختلف القطاعات، ارتفاع نسبة العاملين المستقلين وأرباب العمل الصغار بين مجمل القوى العاملة اللبنانية. ففي عام

(٤) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية ... ص. ١١٨.

#### حصة مختلف شرائح السكان من الدخل الوطني من بداية الستينيات<sup>(٢)</sup>

	النسبة المئوية من السكان [١]	النسبة المئوية من الدخل الوطني [٢]	[٣] = [٢] - [١]	[٤] = [٣] - [٢]
(أ)	٤	٣٠	٢٦	٣٧,٥
(ب)	١٤	٢٨	١٤	١٠
(ج)	٣٢	٢٢	-١٠	٣,٥
(د)	٤١	١٦	-٢٥	٢
(هـ)	٩	٢	-٧	١

المصدر: [١] و [٢]، جورج قزم، الشرق الأدنى، دراسات في الاقتصاد (٢). [٣] يشير الى حصة ١ في المائة من شرائح السكان الخمس (أ) من الدخل الوطني. [٤] يشير الى نسبة حصة ١ في المائة من السكان من الشرائح السكانية الأربع قياساً الى الشريحة الأكثر فقراً (هـ).

لقد استمر هذا التفاوت حتى اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. وعشية هذا التاريخ، كانت شريحة السكان المكونة من الـ ٢٠ في المائة الأعلى دخلاً تحصل على ٥٥ في المائة من إجمالي الدخل، في حين كانت شريحة الـ ٢٠ في المائة الأقل دخلاً تحصل على ٤ في المائة فقط<sup>(٣)</sup> مما يعني أن هامش التفاوت بين مستوى دخل الأفراد في هاتين الفئتين يبلغ نحو ١٤ ضعفاً.

(٢) Georges Corm, "Ruptures et continuités dans la pensée et les politiques de développement et de reconstruction au Liban depuis l'indépendance" Proche-Orient, Etudes Economiques, Université Saint Joseph, Beyrouth, November 1994.

(٣) تقرير البنك الدولي، آذار/مارس ١٩٩٣، الجزء الأول، ص ١٢. (بالانكليزية). وبالاستناد الى بيانات البنك الدولي أيضاً، تحصل شريحة الـ ٥ في المائة الأعلى دخلاً بين السكان على ٢٦ في المائة من إجمالي الدخل، في حين ان شريحة الـ ٤٠ في المائة الأقل دخلاً تحصل على ١١ في المائة فقط. أما دراسة حديثة للصندوق العربي، فقد وجدت ما يلي:

الفئة	النسبة من السكان
أغنياء	من ٥ الى ٧
متوسطو الدخل	من ١٥ الى ٢٥
منخفضو الدخل	من ٦٨ الى ٨٠

Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. Working paper No. 1. Overview of Lebanon, August 1991

المصدر:

- العقارات ١٤ في المائة  
- التجارة، الزراعة، الخدمات ٢٤ في المائة<sup>(٧)</sup>

ويساعد كشف هذا التداخل في فهم السلوك الاقتصادي للصناعي - التاجر، او الصناعي - المصرفي، بالنسبة لخيارات النمو الاقتصادي، كما يفيد، إذ يأخذ في الاعتبار أيضاً واقع اللاتوازن القطاعي، في فهم انجذاب النشاط الاقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي، الى النشاط الخدماتي (المالي - التجاري) المحوري، وخضوعه لشروطه المحددة لمسار التطور العام في الاقتصاد الوطني.

٦- كان لبنان، قبل الحرب، كثير الاعتماد على الاستيراد لسد حاجاته الداخلية، وكان يشهد عجزاً دائماً في ميزانه التجاري يعوض عنه فائض في ميزان المدفوعات الناجم عن تدفقات الرساميل اليه، بما فيها تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، ولا سيما في بلدان الخليج. وعشية الحرب، كانت نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت ٤٨ في المائة عام ١٩٧٣، بعد أن كانت ٢٥٤ في المائة عام ١٩٦٧ و ٣٤٥ في المائة عام ١٩٧١<sup>(٨)</sup>. وقد سجلت مختلف القطاعات معدلات نمو متفاوتة، إلا أن الملفت للنظر كان معدل النمو الصناعي الذي بلغ متوسطه ٢١ في المائة سنوياً للفترة ١٩٧٠-١٩٧٤<sup>(٩)</sup>، وارتفعت مساهمة الصناعة في الصادرات اللبنانية الى حوالي الثلث عام ١٩٧٣<sup>(١٠)</sup>.

ولكن يجدر بالإشارة ان من الضروري تقديم تصور موضوعي، بعيد عن مبالغات مرحلة الازدهار التي عرفها لبنان. ولا بد من ان يذكر ان معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الوطني للفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ لم يتجاوز ٥٦ في المائة (بالأسعار الثابتة)، وهو أدنى المعدلات مقارنة بدول المنطقة الأخرى (باستثناء مصر والأردن).

١٩٧٠، سجلت النسب التالية: ٢٤ في المائة من العمال المنفردين و ٧٦ في المائة من أرباب العمل<sup>(٥)</sup>. (معظمهم أرباب عمل صغار وحرفيون). وبإضافة المساعدين العائليين وفئات أخرى أقرب الى العاملين المستقلين، تصبح هذه النسبة ٣٤١ في المائة من إجمالي القوى العاملة<sup>(٦)</sup>.

٥- بالإضافة الى ظاهرة التركيز الملحوظ، يسجل في الاقتصاد اللبناني وجود تداخل بين البورجوازيات التجارية والمصرفية والصناعية يصل الى حد الاندماج الشخصي. وقد سجل عام ١٩٧٣ وجود ٥٧ تجمعاً عائلياً صناعياً - مصرفياً بلغت نسبة مساهمتها في مختلف القطاعات كالتالي:

(أ) سيطرة كلية أو جزئية على ٥٣ في المائة من الشركات المساهمة و ٧٢ في المائة من الرأسمال الموظف في الصناعة:

(ب) مساهمة في ٥١ في المائة من المصارف:

(ج) مساهمة في ٣٠ في المائة من الشركات المساهمة التجارية أو الزراعية أو الخدمائية:

(د) مساهمة في ٣١ في المائة من شركات التأمين، تشكل ٦٤ في المائة من الرأسمال الموظف في هذا القطاع:

(هـ) مساهمة في ٢٨ في المائة من شركات قطاع النقل، و ٢٧ في المائة من شركات القطاع المالي، و ٣٦ في المائة من الشركات العقارية.

وضمن هذه التجمعات، تبلغ حصة العائلات الـ ١٣ الأكثر أهمية في الشركات المساهمة، في مختلف القطاعات النسب التالية:

- الصناعة	٤٧ في المائة
- المصارف والمال	٣٠ في المائة
- التأمين	٢٦ في المائة
- النقل	٢٩ في المائة

(٥) الجمهورية اللبنانية - مديرية الاحصاء المركزي، احصاء القوى العاملة، ١٩٧٠، الجدول رقم ١٤٠٦، ص. ١٣٨.

(٦) دوبار ونصر، مصدر مذكور، ص. ١٣٠. وقد أضاف المؤلفان الى خانة المستقلين المساعدين العائليين، والحرفيين، والمستثمرين الزراعيين.

(٧) كمال حمدان ومروان عقل، "الطغمة المالية في لبنان"، مجلة الطريق، العدد ٤، ١٩٧٩.

(٨) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية، ص. ٨٨.

(٩) وزارة الاقتصاد، تجارة لبنان، ١٩٦٨-١٩٧٠-١٩٧٤، اوردته كمال حمدان ومروان عقل، المرجع نفسه.

(١٠) دوبار ونصر.

أما التحالف الاجتماعي الحاكم فقد كان مكوناً من ٣ فئات اجتماعية: البورجوازية (مع رجحان البورجوازية التجارية والمالية داخلها)، والملاكين العقاريين في المدن، والارستقراطية السياسية - العائلية في الريف اللبناني. ويتميز نمط العلاقات المجتمعية، بما فيها العلاقات السياسية والاقتصادية، بالطابع التقليدي (عائلي - طائفي)، الذي تتداخل فيه الدوائر الاقتصادية بالدوائر السياسية والعائلية والايديولوجية (الطائفية)، بحيث يصبح نموذج الاقتصاد الليبرالي اللبناني بعيداً كل البعد عن نماذج العقلانية الاقتصادية التي عرفتتها مجتمعات أوروبا.

معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الوطني القائم في عدد من  
دول الشرق الأوسط<sup>(١١)</sup>  
(بأسعار السوق الثابتة) ١٩٦٠-١٩٧٣

البلد	معدل النمو في المائة
قبرص	٧٠
الأردن	٤٦
الجمهورية العربية السورية	٥٨
تونس	٦٣
إسرائيل	٨٩
تركيا	٦٦
مصر	٤٠
لبنان	٥٦

المصدر: توفيق كسبار، المرجع نفسه، استناداً إلى تقديرات Barlow والبنك الدولي.

### خلاصة

كخلاصة لهذا الاستعراض، تبدو لنا صورة الاقتصاد اللبناني قبيل الحرب على النحو التالي:

اقتصاد خدمات ووساطة مفتوحة على الأسواق الاقليمية، تتكون بنيته الأساسية من مؤسسات حرفية وصغيرة مع تحكم عدد من المؤسسات الكبيرة بالقرار. عملته الوطنية مستقرة بين ٢٥ و ٣ ليرات لبنانية للدولار الواحد، ويحافظ اللبنانيون فيه على مستوى معيشة مقبول نسبياً بمداخل ناجمة عن العمل الوطني أو عن تحويلات اللبنانيين المهاجرين، مع وجود تفاوتات هامة في الدخل بين الفئات الاجتماعية وتفاوتات في النمو بين المناطق. ولم يتجاوز معدل التضخم السنوي ٧ في المائة في النصف الأول من السبعينيات<sup>(١٢)</sup>.

(١١) Tawfic Gaspard, *The Limits of Laissez-faire. A Political of Lebanon. Thesis*, University of ESSEX 1992.

(١٢) كمال حمدان، "سياسة الأجور والمداخل"، أبعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

## الفصل الثاني

### بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب

عندما تستمر الحرب (أو الحروب) في لبنان من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠، فهذا وحده كاف لإظهار مقدار التناقضات (الداخلية والخارجية) التي دفعت مكونات المجتمع اللبناني الى التصادم العنيف. كما ان ذلك هو ابرز تجليات التفكك الاجتماعي، بل الوطني.

ولا تسعى هذه الورقة الى تحليل أسباب الحرب وعواملها، فهذا يتجاوز وظيفتها المحدودة، لذلك نكتفي بإشارة عامة جدا الى نوع هذه العوامل فقط. فمن جهة هناك مجموعة عوامل وأسباب ناجمة عن الترابط العضوي بين لبنان والأوضاع السياسية الاقليمية (والعالمية)، ولا سيما ما يتصل منها بالنزاع العربي - الاسرائيلي وتفرعاته. ومن جهة أخرى، هناك جملة العوامل الداخلية، وبينها تخلف البنية والعلاقات السياسية، وطابعها الطائفي والتقليدي (العائلي - العشائري)، والتفاوتات الاجتماعية والمناطقية في مستويات الدخل والنمو، بالإضافة الى بعض الاشكاليات الثقافية.

فالحرب كانت وليدة تداخل هذه العوامل التي يصعب حصرها، وحصولها يسمح لنا بان نستنتج أن عوامل الاندماج الوطني - الاجتماعي في لبنان لم تكن راسخة بالقدر الذي يحول دون تحول التناقضات الكامنة الى حرب أهلية. والنقص هنا كائن في مستويين: الأول، بنوي يتعلق بمستوى الاندماج الوطني - الاجتماعي نفسه، والثاني، في عدم كفاية، أو عدم وجود، القنوات والآليات التي توجد متنفسات وحلول سلمية لصراع المتناقضات الموجود داخل كل مجتمع. وقد تسببت الحرب بخسائر مادية مباشرة تقارب الـ ٢٥ مليار دولار، حسب مصادر متطابقة.

وكانت حصيلتها على صعيد مخرجات الاقتصاد ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ عام ١٩٩٢، ٤٠ في المائة مما كان يجب ان يبلغه لو لم تقع الحرب<sup>(١٣)</sup>. كما أنت الحرب الى وقف مسار التطور الذي سبقها، وتعطل دور الوساطة الاقتصادية اللبنانية، وهبوط مستوى تأهيل قواه البشرية، وتدهور بنائه التحتية. ثم ان هذه الحرب استغرقت وقتاً طويلاً في مرحلة حساسة من التطور العالمي شهد خلالها العالم، ولا سيما المنطقة العربية - التي كانت سوقاً للخدمات والسلع اللبنانية - تحولات عميقة: من التحولات السياسية، الى فتور الطفرة النفطية، ونشوء روابط مباشرة بين الدول العربية والمراكز الاقتصادية العالمية.

على خلفية هذا الايجاز الشديد، يمكن تناول بعض آثار ونتائج الحرب الاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على اتجاهات تأثيرها في مستقبل لبنان.

## الف - التهجير

يعتبر التهجير القسري أبرز النتائج الاجتماعية للحرب اللبنانية. وقد بلغ مجموع الذين شملهم التهجير أكثر من ٨٠٠ ألف لبناني، أي ما يقارب ثلث السكان اللبنانيين المقيمين.

ان ظاهرة النزوح الداخلي من الأرياف الى المدن قديمة في لبنان، وقد أنت، كما هو معلوم، الى تضخم سكان المدن، ولا سيما العاصمة بيروت ونشوء ما عرف بحزام البؤس في ضواحيها. وأنت الاعمال العسكرية لتضيف الى أسباب النزوح الاقتصادية والاجتماعية أسباباً أمنية وسياسية. إلا أن التداخل بين الوجهين، سواء على صعيد أسباب التهجير، أو على صعيد النتائج، كان شديداً بحيث ان نجاح معالجة موضوع المهجرين واعادتهم الى مناطق سكنهم الأصلي مرهون بترابط المعالجات التقنية المباشرة مع المعالجات التنموية المتوسطة والبعيدة المدى<sup>(١٤)</sup>.

وإذا وجب ذكر آثار التهجير على الأوضاع الاجتماعية للسكان وعلى الاندماج الاجتماعي والوطني اللبناني، فلا بد من ذكر ما يلي:

١- النزوح السكاني المزمّن والمتكرر من جنوب لبنان، منذ بداية السبعينيات، بفعل الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة... ثم نشوء حالة أمر واقع في الشريط الحدودي الذي إحتلته اسرائيل عام ١٩٧٨، وتقارب مساحة هذا الشريط نحو ٨٥٠ كيلومتراً مربعاً، ويقارب عدد سكانه ربع مليون نسمة (أي ٨ في المائة من مساحة لبنان وعدد سكانه). وقد تمثل الاحتلال، ولا يزال، بمحاولة قطعه عن الارتباط بلبنان وإدماجه بدولة اسرائيل على مختلف المستويات (البنى التحتية، القرار السياسي والأمني، الخدمات، العمل...). ويرتبط حل هذه المشكلة بتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي وعملية السلام في المنطقة.

٢- حصول فرز سكاني طائفي وسياسي بين مختلف المناطق اللبنانية، بحيث جرى تبالل الأقليات الطائفية المقيمة داخل مناطق النفوذ السياسي - الطائفي، وقيام حالات من التطهير الطائفي، تقوي ميول العزلة والإنطواء على الذات، بين مختلف المناطق اللبنانية.

٣- حصول اختلال في سوق العمل بفعل نزوح القوى العاملة بعيداً عن مراكز عملها، وتزايد البطالة، وتدهور الدخل وظروف معيشة الأسر المهجرة.

٤- تدمير قرى أو مناطق بكاملها أحياناً أو إفراغها من سكانها، وبالتالي تهيمش دورها في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

(١٣) مجلس الإنماء والإعمار، الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، التقرير التنفيذي. انظر بشأن هذه المسألة، تقارير البنك الدولي، والأمم المتحدة عن لبنان، الصادرة بعد ١٩٩٠.

(١٤) انظر خلاصة تجربة عودة المهجرين في التقرير الوطني اللبناني الى قمة كوبنهاغن.



## باء- التوزيع القطاعي للاقتصاد

وفيما يتعلق بالتأثير على التوزيع القطاعي للاقتصاد اللبناني، استمر التكوين القطاعي على حاله من حيث غلبة الخدمات، وتثبيت اتجاه حصة الزراعة في الناتج المحلي الى الانخفاض (٧ر٢ في المائة عام ١٩٩٠)<sup>(١٥)</sup>، وبقاء حصة الصناعة (الطاقة والبناء) في حدود ٢٠ في المائة منه. وقد سجلت داخل هذا المسار العام بعض التآرجحات والتفاوتات، حسب القطاعات أو السنوات. وتطور التوزيع القطاعي للناتج المحلي على النحو التالي:

### تطور حصة القطاعات ضمن الناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)

	(١) ١٩٦٤	(١) ١٩٧٣	(٢) ١٩٨٢	(١) ١٩٨٨	(٢) ١٩٨٩	(٣) ١٩٩٠
١- الزراعة والصيد	١١٫٩	٩٫٢	٨٫٨	١٠٫٦	٨	٧٫٢
٢- الصناعة	١٢٫٨	١٤٫٤	١٢٫٦	٢٠٫٥	١٩	١٤٫٣
٣- البناء	٥٫٦	٤٫٤	٣٫٣	١٠٫٠	٦	٧
٤- الكهرباء والماء والغاز	٢٫٢	٢٫٠	٥٫٢	-	-	-
٢ + ٣ + ٤ =	٢٠٫٦	٢٠٫٨	٢١٫١	٢٠٫٥	٢٥	٢١٫٣
٥- التجارة والمطاعم والفنادق	٣٢٫١	٣١٫٧	٢٨٫٤	٣٠٫٦	٢٩	٢٨٫٢
٦- خدمات مالية	٣٫٤	٤	٧٫٧	٨٫٠	٩	١٨٫٧
٧- الخدمات غير المالية	٢٤٫٤	٢٧٫١	٢٣٫٨	١٥٫٠	٢٠	١٩٫٢
منها الايجارات	٧٫٨	٨٫٦	-	١٫٣	-	-
النقل	٨٫١	٧٫٢	-	٦٫٤	-	-
غير ذلك (تعليم، صحة)	٨٫٥	١١٫٣	-	٧٫٣	-	-
٨- الادارة العامة	٧٫٦	٧٫١	١٠٫٢	٥٫٣	٥٫٩	١٥٫٢
٥ + ٦ + ٧ + ٨ =	٦٧٫٥	٦٩٫٩	٧٠٫١	٥٨٫٩	٦٧	٧١٫٤

المصدر: (١) تقديرات للأمم المتحدة والبنك الدولي وردت في ورقة العمل رقم (١). ضمن مخطط إعادة الإعمار والإتماء في لبنان<sup>(١٦)</sup>.

(٢) تقديرات للإسكوا (١٩٨٢) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. وردت لدى د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان، الإسكوا، ١٩٩٣<sup>(١٧)</sup>.

(\*) ضمنها الكهرباء والماء والغاز.

(١٥) نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان، الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(١٦) Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. "Overview of Lebanon". Working paper No.1, Bechtel International, Dar Alhandassah Consultant, August 1991, p. 5-18.

(١٧) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، الجدول ٣، ص. ٩٩.

يظهر هذا الجدول استمرار واستفحال الخلل القطاعي الذي كان سائداً قبل الحرب بشكل عام باختلالات جديدة على مستوى كل قطاع. ففي حين تابعت حصة الزراعة تدهورها، وحصة الصناعة عودتها الى ما دون مستوى عام ١٩٧٣، بعد صعود ملحوظ. سجل قطاع الخدمات تحولات هامة شهد فيها تراجعاً هاماً في حصة الخدمات غير المالية: من ٢٧٫١ إلى ١٩٫٢ في المائة، وتراجعاً أقل أهمية في التجارة والخدمات السياحية (من ٣١٫٧ إلى ٢٨٫٣ في المائة). مقابل نمو كبير في حصة الخدمات المالية: من ٤ إلى ١٨٫٧ في المائة. وسجل كذلك نمو في حصة قطاع البناء: من ٤٫٤ إلى ٧ في المائة، وكذلك في حصة الادارة العامة (وضمنها الكهرباء والماء والغاز): من ٩٫٢ إلى ١٥٫٢ في المائة.

أما النمو المؤقت الذي سجل في حصة الصناعة والزراعة عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ فكان مرده، بالدرجة الأولى الى تنامي الصادرات، وقد نجم عن زيادة القدرة التنافسية للسلع اللبنانية بسبب الانهيار المتسارع في قيمة الليرة اللبنانية، الذي منح المنتجات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة افضلية تجاه الدول المحيطة، وأدى الى ارتفاع مؤقت في حصتها من الناتج المحلي الاجمالي. ويكون هذا المؤشر الاقتصادي "الاجيبي" مؤشراً سلبياً من وجهة نظر التكاليف الاجتماعية التي قام عليها.

### جيم- التفاوتات المنطقي

كما شهدت التفاوتات بين المناطق اللبنانية كافة بعض التغيرات خلال الحرب. وتمثل التحول الأهم في أن هذه التفاوتات كانت ذات طابع تنموي واقتصادي - اجتماعي قبل الحرب، فتداخلت أو أضيفت اليها تفاوتات ذات طابع سياسي - أممي، وطائفي. ونتج منها نوع من الإنغلاق والانعزال فيما بين المناطق اللبنانية، وتجزئة جغرافية - سياسية لأسواق العمل، وإعادة استقطاب للتوظيفات على أساس معايير غير اقتصادية. بل ان الانتقال من منطقة الى أخرى، كان يعني أحياناً الانتقال من حالة حرب الى حالة سلم، أو من سلطة الى سلطة أخرى وحتى من مناخ ثقافي الى مناخ ثقافي آخر.

وبالنسبة الى مؤشرات التفاوت المعتمدة قبل الحرب، أدى تركيز هذه الأخيرة في بيروت الى نوعين مباشرين من النتائج: الأول، اقتصادي، ناجم عن تدمير وسط المدينة حيث كانت تتركز نسبة هامة من المؤسسات التجارية، أو عن تعطيل جانب هام من الأنشطة الاقتصادية في بيروت عموماً، مما أدى الى هجرة هذه الأنشطة الاقتصادية (الخدمية والصناعية) وإعادة تمركز قسم أساسي منها في المناطق اللبنانية الأخرى. وقد سارت هجرة النشاط الاقتصادي هذه من حيث اختيار الموقع الجديد، وفقاً للمعايير الطائفية والسياسية. أما النوع الثاني، فكان ديموغرافياً، إذ حصلت حركة هجرة مضادة من المدينة الى الأرياف، حيث الحرب أقل عنفاً، أو تنامت حركة الهجرة الى خارج لبنان. ولكن سجلت، في مقابل ذلك، حركة نزوح قسري الى بيروت لعشرات الألوف المهجرين

القائمين من الجنوب المتعرض للإعتداءات الاسرائيلية، أو من الضواحي والمناطق المختلفة، بسبب موجات التهجير المتلاحقة الوافدة من المناطق المختلفة.

بحكم هذه العناصر المتداخلة، سجلت بعض المدن أو مراكز الأقضية نمواً ملحوظاً خلال الحرب، وكذلك بعض الأرياف التي عاد إليها بعض أبنائها. لكن هذه الظاهرة غير قابلة للحصر الكمي، وهي لم تتعمم. ولكن آلية اللاتركز هذه كانت عفوية ومتقطعة مما جعل آثارها موزعة ومتفاوتة، فلم تؤد إلى زوال التفاوت بين بيروت (وجبل لبنان) - أي لبنان المركزي، - من جهة وباقي لبنان - أي لبنان الطرفي - من جهة بل ظل تقلص هذا التفاوت محدوداً ونتاجاً بالدرجة الأولى من تراجع مؤشرات التنمية في بيروت بفعل الحرب أكثر مما هو ناتج من نمو هذه الأخيرة في المناطق، إلا ضمن الحدود التي أشرنا إليها. ومقابل ذلك، سُجلت انقطاعات حادة في بنية المجال الجغرافي لم تكن قائمة من قبل، ونورد أهمها:

١- وجود حوالي ٨ في المائة من أراضي لبنان وسكانه ضمن ما يسمى بالشريط الحدودي المحتل، أي ضمن مجال يكاد يكون منقطعاً تماماً عن باقي لبنان.

٢- الجنوب، ويعيش عموماً تحت وطأة عامل سياسي أمني ضاغط، بحكم الاعتداءات الاسرائيلية وواقع المقاومة ضد الاحتلال.

٣- الانقسام الحاد لبعض المناطق بين قرى مأهولة وقرى مهجرة ومهجرة، ولا سيما شرق صيدا، والجبل، وبعض القرى المتفرقة في مناطق لبنان.

٤- وجود انقسام حاد داخل المدينة نفسها - بيروت تحديداً - بين أحياء - جزر - مرفهة وأخرى فقيرة، بحيث أصبحت هناك "ضواحي مهمشة" وأحياء وتجمعات فقر داخل المدن نفسها... الخ.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الخدمات والمرافق العامة، فالاختلال السابق قد استمر، واشتد أحياناً، أو سدت حاجات جزئية في مناطق أخرى لأسباب لا علاقة لها بوجود خطة تنموية. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى استمرار تدهور الزراعة في الريف، وإلى تخلف حالة الطرقات والمرافق العامة في عدد من القرى والمناطق، التي يحتفل بعضها، اليوم، بإعادة إيصال التيار الكهربائي، أو الهاتف، أو بحفر آبار مياه<sup>(١٨)</sup>.

والخلاصة الأهم التي نشدد عليها هنا، هي انه لم يعد بالإمكان قياس التفاوت المناطقي بمؤشرات ما قبل الحرب، بل لا بد من استخدام مؤشرات مركبة تظهر الفروقات النوعية والانقطاعات الحادة بين المناطق، وداخل المنطقة بين قرية أو (مجموعة قرى) وأخرى. والاستنتاج هو ان الحرب عمقت وعقّنت التفاوتات وجعلتها ذات طابع نوعي مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب.

### دال- تدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي

ألحقت الحرب بالاقتصاد اللبناني خسائر مباشرة وغير مباشرة، أنت إلى تراجع أدائه وإلى تدهور الأوضاع الاجتماعية.

والمؤشر الأبرز على هذا التراجع هو تراجع مؤشر الناتج المحلي الاجمالي مع توقف الحرب (١٩٩٠) إلى ما دون ٥٠ في المائة مما كان عليه قبل الحرب (٤٦ في المائة عام ١٩٩٠ و ٤٨ في المائة عام ١٩٩١)<sup>(١٩)</sup>.

وقد شمل هذا التراجع كل القطاعات الاقتصادية تقريباً، باستثناء قطاع البناء<sup>(٢٠)</sup>.

وقد صاحب هذا التراجع العام تفاقم عناصر الخلل في الاقتصاد اللبناني السابقة على الحرب، ومع بروز ظواهر جديدة. وأبرز ما يمكن ايراده في هذا الصدد، ما يلي:

١- تراجع قدرة الاقتصاد اللبناني على سد الحاجات الداخلية، وتزايد الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السوق. وقد نتج من ذلك تزايد معدل التبعية في مختلف المجالات، مع ما يستتبعه من استيراد عناصر التأزم الخارجية. واستمرت نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التراجع حتى بلغت نسبة ١٥ في المائة عام ١٩٩٢، (مقابل ٣٧ في المائة عام ١٩٨٠ و ٥٧ في المائة عام ١٩٧٥)<sup>(٢١)</sup>.

٢- كان فائض ميزان المدفوعات يعوض عجز الميزان التجاري القديم في لبنان، ولكن ابتداء من عام ١٩٨٣، سجل في أغلب السنوات، عجز في ميزان المدفوعات، في أغلب السنوات، يتراوح بين حد أدنى، عام ١٩٨٦، بلغ ١٠٣ ملايين دولار، وحد أقصى، عام ١٩٨٤، بلغ ١٢٨٤ مليون دولار. وهذه ظاهرة جديدة تعود لجملة أسباب، بينها تقلص تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، وعزوف اصحاب الرساميل عن التوظيف في لبنان.

(١٩) د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي...، ص. ٩٧.

(٢٠) "Recovery planning for the reconstruction of Lebanon"، ص. ١٨.

(٢١) مصرف لبنان، التقرير السنوي، للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ص. ٧٦.

(١٨) راجع بهذا الصدد:

- التقرير الوطني إلى قمة كوبنهاغن:

- دراسة مؤسسة الحريري، ١٩٨٧:

- Community Development Fund, Rapid Needs and Capacity Assessments Study, C.R.S., April 1995. دراسة عن الفقر في الريف اللبناني، من اعداد مؤسسة البحوث والاستشارات لحساب الهيئة العليا للإغاثة، ١٩٩٥.

العجز المتوقع والفعلي في الموازنات العامة (١٩٨٧-١٩٩٥) (٢٢)

العجز الفعلي (بالنسبة المئوية)	العجز المتوقع (بالنسبة المئوية)	
٨٦	٤٢٫٢	١٩٨٧
٩٢٫٢	٥٤٫٧	١٩٨٨
٩١٫١	٤٠٫٧	١٩٨٩
٨٤	٦٥٫٩	١٩٩٠
٥٦٫٣	٥٨٫٥	١٩٩١
٥٧٫٦	٤١٫٢	١٩٩٢
-	٥٠	١٩٩٣
٥٧	٤٥٫٣	١٩٩٤
٤٩٫٦	٤٣	١٩٩٥

المصدر: وزارة المالية، د. ايلي يشوعي، اقتصاد لبنان.

٥- وشهدت سنوات الحرب أيضا موجة تضخم شديد أدت الى حصول تفاوت واسع بين مستويات الدخل وتكاليف المعيشة. وكانت محصلة ذلك ان مؤشر الحد الأدنى للأجور وصل، عام ١٩٩٠، الى ٣٠ في المائة مما كان عليه عام ١٩٧٤. وفي الفترة نفسها، سجل مؤشر الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانية ارتفاعا بلغ ٧٣٥ ضعفا، في حين سجل مؤشر الاسعار ارتفاعا بلغ ١٤٣١ ضعفا (٢٣). وتشير هذه النسب الى مستوى تدهور القدرة الشرائية للدخل، والى الهوة الكبيرة التي اصبحت تفصل بين الدخل وكلفة المعيشة، مما يفيد بوجود أزمة اجتماعية عميقة ومزمنة في أن معا، ويفترض ان تحتل مرتبة الأولوية في المعالجات الراهنة.

(٢٢) د. ايلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان - بيروت ١٩٩٥، ص. ٢٢١.

(٢٣) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص. ١٠٨.

القطاع	من الناتج المحلي الاجمالي (%)		التغيير المطلق (%)	النمو الحقيقي (%)
	١٩٧٣	١٩٨٨		
الزراعة	٩٣	١٠٫٦	١٫٣	- ٤٥٫٦
الصناعة	١٤٫٤	٢٠٫٥	٦٫١	- ٣٢٫١
البناء	٤٫٤	١٠٫٠	٥٫٦	+ ٨٫٤
التجارة	٣١٫٧	٣٠٫٦	- ١٫١	- ٥٤
- فنادق ومطاعم	-	٢٫٥	-	-
خدمات غير مالية	٢٧٫١	١٥٫٠	- ١٢٫١	- ٥٧٫٦
- نقل	٧٫٢	٦٫٤	- ٠٫٨	- ٥٧٫٦
- ربيع	٨٫٦	١٫٣	- ٧٫٣	- ٩٢٫٨
- مختلف	١١٫٣	٧٫٣	- ٤٫٠	- ٦٩٫٢
خدمات مالية	٤٫٠	٨٫٠	٤٫٠	- ٤٫٦
ادارة عامة (ضمنها الخدمات-كهرباء ..)	٩٫١	٥٫٣	- ٣٫٨	- ٧٢٫٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	صفر	- ٥٢٫٣%

٢- بروز عجز دائم في الموازنة العامة، بدأ بنسبة ٢١٫٧ في المائة من قيمة الموازنة عام ١٩٧٥، واستمر في الارتفاع فتراوح بين ٨٠ في المائة و ٩٠ في المائة بين عام ١٩٨٥ و عام ١٩٨٩، وبقي أغلب من ٥٠ في المائة بين عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩٤.

٤- وشهدت سنوات الحرب أيضا تراكم الدين العام الداخلي والخارجي بمعدلات لم يعرفها لبنان من قبل. وشكل هذا الدين عنصر ضغط شديد على الوضع الاقتصادي والنقدي، وكان أحد الأسباب الأساسية المولدة للتضخم الشديد الذي عرفه لبنان بعد عام ١٩٨٢. ولا يزال هذا الدين الى تصاعد. فقد بلغ الدين الداخلي الصافي بنسبة ٥٩ في المائة نهاية عام ١٩٩٦، ما قيمته ١٣٣١٥٧ مليار ليرة لبنانية أي ٨٥٧٩ مليون دولار. أما الدين الخارجي فقد بلغ ١٧٦٩ مليون دولار حسب التقديرات غير النهائية لمصرف لبنان ووزارة المالية.

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٤	
									الدين العام الداخلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي <sup>(١)</sup>
٩٤,٥	٨٨,٥	٧٥,٨	٣٩	٢٦,٢	١١١	٤١	١٧	٤,٢	
									فوائد الدين العام الداخلي كنسبة مئوية من مجموع إيرادات الموازنة العادية <sup>(٢)</sup>
-	-	٣٣٠	-	١١٧	٣٢,١	١٦,١	-	-	
									الدين الخارجي (بملايين الدولارات) <sup>(٢)</sup>
٦٥٧,٩	٥٤٣,٩	٥١٧,٣	٤٤٩	٥٥٣	-	-	-	-	

المصادر: (١) د. نجيب عيسى.  
(٢) د. إيلي يشوعي.

### الفصل الثالث

#### سياسات الإعمار الحكومية وآثارها الاجتماعية

##### ألف- تقديم

وقّع اتفاق الطائف بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ برعاية ومشاركة عربيتين مباشرتين. وشكل هذا التوقيع الخطوة السياسية الأولى في مسار وقف الأعمال العسكرية وبدء عودة السلم الأهلي الى لبنان. إلا أن هذا المسار تخللته تعرجات كثيرة تمثلت في انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد أن كان هذا الاستحقاق الدستوري قد تعطل عام ١٩٨٨؛ ولم يستمر الرئيس الجديد رينيه معوض، طويلاً، فقد اغتيل قبل أن يتسلم الحكم، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وانتخب الرئيس الحالي إلياس الهراوي في اليوم التالي. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أنجزت السلطة السياسية عملية عسكرية لإنهاء تمرد العماد ميشال عون، وبذلك اتبع وضع اتفاق الطائف موضع التطبيق العملي. وقد عرفت هذه الفترة المتميزة، منذ ذلك الحين، تشكيل خمس حكومات:

**الأولى**، بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وكانت برئاسة عمر كرامي، وقد استقالت اثر تظاهرات عمالية وشعبية صاخبة وعنيفة أتت كرد فعل على انهيار سعر الليرة في ٦ أيار/مايو ١٩٩١ (استقالت الحكومة في اليوم التالي ٧ أيار/مايو ١٩٩٢).

**الثانية**، بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وكانت برئاسة رشيد الصلح. ومهمتها الأولى اجراء الانتخابات النيابية في صيف ١٩٩٢، وقد استقالت بعد اجرائها.

**الثالثة**، بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وهي برئاسة رفيق الحريري، وسمتها الأساسية هي انها أتت تحت شعار النهوض بالاقتصاد وإعادة إعمار لبنان، وفي سياق يجعل من الحكومتين السابقتين مجرد مرحلة انتقالية امام هذه الحكومة الجديدة التي علق عليها اللبنانيون آمالاً كبيرة لم يسبق ان علق على أي حكومة من ذي قبل.

**الرابعة**، بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وهي أيضاً برئاسة رفيق الحريري.

**الخامسة**، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقد شكّلت بعد انتخاب المجلس النيابي الجديد في صيف ١٩٩٦، وهي أيضاً برئاسة رفيق الحريري. ويمكن اعتبار الحكومتين الأخيرتين، بمثابة استمرار للحكومة الأولى مع بعض التعديلات في تسمية الوزراء وتوزيع الحقائق، إلا أن الوزراء البارزين لم يتغيروا، ولا السياسة العامة التي رسمت معالمها منذ حكومة رفيق الحريري الأولى.

فقد قدمت هذه الحكومات الثلاث الأخيرة، وبشكل خاص الحكومة الأولى، صورة عن نفسها وعن برنامجها تختلف عما قدمته الحكومات السابقة، فسمتها الأساسية اقتصادية بحتة. وهي قد أتت بسبب قدرتها وكفاءتها في ميدان الاقتصاد أولاً. وعلى هذا الأساس سعت إلى تحقيق أهدافها عبر سلسلة من الخطوات "المتراصة" في مجال التشريع ومجال المال والاقتصاد، وعرضت، بأشكال مباشرة حيناً، وغير مباشرة حيناً آخر، تصوراتها عن كيفية النهوض بالاقتصاد وإعادة الإعمار، وكان أبرز هذه التطورات ما عرف بالخطة ٢٠٠٠ لإعادة الإعمار (وقبلها خطة النهوض العاجل الثلاثية، ثم الخماسية). وهي ما يمكن اعتباره المشروع (أو الخطة الحكومية) في المستقبل القريب والمتوسط.

### باء- مراحل الاعلان عن الخطة الحكومية

قام مجلس الإنماء والإعمار بالدور الأساسي في إعداد الدراسات والتقارير الخاصة بخطط الإعمار الحكومية، بالتعاون مع البنك الدولي. وقد بدأت الخطوات العملية منذ توقف الأعمال العسكرية في لبنان، وكلفت مكاتب مختصة بإعداد الدراسات المطلوبة، فجُمعت المشاريع التي كانت قد أعدت منذ الستينيات والسبعينيات، وعدلت وأضيفت إليها دراسات جديدة في ضوء خسائر الحرب والاحتياجات المستقبلية. وأخرجت الصيغة الأولى، وهي البرنامج الوطني العاجل لإعادة الإعمار (NERP)<sup>(٢٥)</sup> ومدته ٣ سنوات (١٩٩٢-١٩٩٤) وقد تضمن، بالدرجة الأولى، حزمة مشاريع متعلقة بإعادة تأهيل البنية التحتية. ثم أجريت دراسات إضافية، فأدخلت عليه بعض الإضافات، ولا سيما بعض المشاريع المكتملة، وحددت فترة التنفيذ بسنتين، وعرف هذا البرنامج الإضافي باسم البرنامج الموازي لإعادة الإعمار والإنماء (PPRD)<sup>(٢٦)</sup>، ثم أدمج الكل في مشروع خطة خمسية (١٩٩٢-١٩٩٦).

لكن هذه الخطط لم توضع موضع التنفيذ الشامل بالسرعة المطلوبة، وإن كانت طبيعة تكوينها من مشاريع مستقلة قد اتاحت لمجلس الإنماء والإعمار أن يبدأ بتنفيذ بعضها عند توفر الاعتمادات الداخلية أو الخارجية اللازمة. ثم أن المواعيد المحددة فيها لانطلاق البرنامج ككل مترابط لم تحترم. وفي سياق هذا التأخير، تجدد النقاش حول ضرورة وجود خطة متكاملة للنهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار، فأعيد تكليف مجلس الإنماء والإعمار بتقديم تصور معدل. واعتباراً من عام ١٩٩٣، بدأ التداول في خطة عشرية للإنماء والإعمار (١٩٩٣-٢٠٠٢). عرفت باسم الخطة ٢٠٠٠، التي أصبحت منذ ذاك التاريخ العنوان الأبرز للنقاش الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي.

(٢٥) National Emergency Reconstruction Plan.

(٢٦) Parallel Program for Reconstruction and Development.

وقد أعلنت هذه الخطة جزئياً، ونشر التقرير التنفيذي الخاص بها، مع بعض التقارير القطاعية، لكنها بقيت خارج التداول العام كصيغة متكاملة. وتحولت إلى موضوع تجاذب بين الحكومة والمجلس النيابي الذي طالب بإجراء مناقشة عامة بشأنها في جلسات المجلس. وفي أواخر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥، اتمت الحكومة فكرة عرضها كخطة على المجلس النيابي، وجزأتها إلى مجموعة مشاريع مستقلة ملحقة بالوزارات، وأرفقتها بمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٥. وطلبت إقرارها مع الموازنة ضمن المهلة الدستورية نفسها (لم يكن لدى النواب سوى شهرين لإقرارها). ولكن المجلس النيابي رفض ربط الخطة (التي تحولت إلى قوانين - برامج) بالموازنة العامة.

وجاء في تصريحات نقلتها الصحافة عن رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشؤون المالية، اثناء اجتماعهما بلجنة موازنة التخطيط والإنماء أنه ليس هناك خطة، وأن الحكومة لديها مجموعة المشاريع المحالة إلى المجلس النيابي وأن هذه هي الخطة<sup>(٢٧)</sup>.

هذا السرد يوضح الإطار العام الذي يتحرك فيه التعامل مع الخطط وبرامج الإعمار الرسمية. ولئن كانت هناك نصوص أساسية من هذه الخطة معروفة (كلياً أو جزئياً)، فهي غير متبناة رسمياً بصفتها خططاً حكومية، مع انها تشكل الأساس النظري الموجه للسياسات الحكومية في هذا المجال. هكذا نجد في التداول اليوم: الخطة العشرية، في نصوصها الأصلية (أو بعضها)، والقوانين - البرامج، والخطتين الثلاثية والخمسية، والموازنات العامة، وتقارير البنك الدولي التي تتقاطع في الكثير من توجهاتها وتوصياتها مع السياسة الرسمية، وكذلك القوانين الجديدة وممارسات المسؤولين وتصريحاتهم ومواقفهم في المجالات المختلفة. وتشكل الخطة العشرية حجر الزاوية والمادة الخام التي يجري تحويلها إلى مشاريع أو أجزاء مشاريع. ولذلك ستكون هي، بارتباطها بالعناصر الأخرى، مجال نقاشنا وتقييمنا الأساسي.

### جيم- عرض عام لأولويات خطة الإعمار الحكومية

تلحظ الخطة العشرية تنفيذ برنامج للنهوض الاقتصادي والإعمار قدرت كلفته بـ ١١٦٧٢ مليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٩٢، موزعة على ١٨٣ مشروعاً في ١٩ قطاعاً. وقدرت احتياجات التمويل بـ ١٨٤٤٧ مليون دولار. على أساس الأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

وكما سبقت الإشارة، استحدثت تعديلات متتالية على هذه الخطة، وحسب صيغتها الأخيرة نهاية عام ١٩٩٦، فإنها تتضمن اتفاقاً حكومياً استثمارياً على مشاريع بقيمة

(٢٧) صحيفة السفير، ١ آذار/مارس ١٩٩٥.

١٨ مليار دولار أمريكي، تنفذ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧. وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه الخطة حوالي ٣١ مليار دولار<sup>(٢٨)</sup>.

إلا أن هذه الزيادة في الأرقام لا تعكس أي تغيير في الأولويات الواردة في الصيغة المعممة عام ١٩٩٣، والتي تستند إليها في تفصيل بنود الانفاق وأولوياته.

تخصص هذه الخطة أكبر حصة من الانفاق لأعمال البنية التحتية، من طرق وكهرباء واتصالات... بينما تحتل القطاعات المنتجة مراتب متدنية، وكذلك القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية. وقد أتى ترتيب القطاعات الـ ١٩ الواردة في الخطة على النحو التالي<sup>(٢٩)</sup>:

يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى (٢٥٥ في المائة من اجمالي انفاق الخطة). تليه بعد بفارق كبير، الكهرباء (١٤٤ في المائة). ولكن حتى البنية الداخلية للإنفاق داخل القطاع نفسه تظهر اختلالا كبيرا لصالح حصة الطرق البرية (١٨١ في المائة)، التي تفوق من بعيد حصة المطار الوحيد (٣ في المائة)، وعدة مرافئ على الشاطئ اللبناني (٣ في المائة)، وسكة الحديد (١٤ في المائة). أما الحصة الكبرى من موازنة الطرق نفسها فستبتلعها ٣ أوتوسترادات كبيرة: الأوتوستراد الساحلي (الذي يشكل حلقة الربط في الأوتوستراد الذي يلف حول سواحل البحر الأبيض المتوسط)، والأوتوستراد العربي الذي يربط بيروت بدمشق، والأوتوستراد الذي يربط وسط البقاع بشماله وبالشمال السوري، ويضاف إليها الأوتوستراد الجديد في بيروت وضواحيها، ولا سيما الطرق الدائرية التي تربط المطار بالوسط التجاري والأوتوسترادات الأخرى.

ويأتي بعد قطاع النقل الكهرباء (١٤٤ في المائة)، ثم التعليم (١٣١ في المائة). وضمن هذا القطاع الأخير، لانتجاوز حصة التعليم المهني (وتطويره هو الضرورة الألب من مجال التعليم) ١٢ في المائة، وحصة التعليم العالي (٣٦ في المائة).

وتأتي الزراعة والري في المرتبة السابعة (٤٨ في المائة)، وبعدها الصحة (٤٣ في المائة)، فالصناعة (٣٤ في المائة). وتأتي الشؤون الاجتماعية في المرتبة ١٥ (١٠ في المائة).

ويأتي قطاع الإسكان والمهجرين في المرتبة الرابعة (٩ في المائة)، لكن عدد المهجرين كبير جدا (حوالي ٩٠ ألف أسرة). وكذلك الحاجات الإسكانية. ويتخذ الانفاق

(٢٨) أنظر، نهاد بارودي، أمين عام مجلس الإنماء والإعمار، Horizon 2000: A synopsis, September 1995.

(٢٩) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء - التقرير التنفيذي، الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار (١٩٩٣).

هناطابع مساعدة أو هبة نقدية للأسر المهجرة أو المتضررة يمتصها الإنفاق الاستهلاكي الذي يخصص لسد الحاجات الضرورية دون توظيف اقتصادي أو اجتماعي - انمائي فعلي أغلب الأحيان. هذا بالإضافة الى الهدر والتسرب الكبيرين في هذا القطاع (انظر الجدول التالي):

### ترتيب الإنفاق حسب القطاعات في خطة العام ٢٠٠٠ (ملايين الدولارات ونسب مئوية)

القطاع	الموازنة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية	البرنامج الوطني العاجل لاعادة الاعمار	
			الترتيب	(كنسبة مئوية) من البرنامج
النقل	٢٩٦٨,٩	٢٥,٥	١	٢٢,٤
الكهرباء	١٦٤٥	١٤,٤	٣	١١,٤
التعليم	١٥٢٩,٥	١٣,١	٥	٦,٨
السكان والمهجرون	١٠٥٠	٩	٢	١٧,٥
الصرف الصحي	٧٢٠	٦,٢	٩	٤,٣
البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية	٧١٥	٦,١	٦	٦,٤
الزراعة والري	٥٦٠	٤,٨	٧	٥,٣
الصحة العامة	٥٠٠,٣	٤,٣	١٣	٢,٥
الصناعة	٣٩٤,٩	٣,٤	١٤	١,١
العياش	٣٩٠	٣,٣	٤	٧,٢
البياني الحكومية	٢٧٠	٢,٣	١١	٢
السياحة	١٨٨,٧	١,٦	١٨	٠,٤
التغايات الصلبة	١٨٠	١,٥	١٠	٣,١
ادارة وتنفيذ الخطة	١٥٠,٢	١,٣	٨	٥
الشؤون الاجتماعية	١٣٠	١,١	١٦	٠,٥
خدمات القطاع الخاص	١٠٠,٦	٠,٩	١٦	٠,٥
النفط والغاز	٩٤	٠,٨	١٢	٢,٩
الاعلام	٥٠	٠,٤	١٤	١,١
البيئة	٣٥	٠,٣	١٩	٠,٢
المجموع	١١٦٧٢,١	١٠٠		

المصدر: الخطة ٢٠٠٠، التقرير التنفيذي.

أشرنا في السابق الى نوعين من الاختلالات الداخلية في بنية الاقتصاد اللبناني: الأول يطال قطاعات الاقتصاد المختلفة، والثاني يتركز على العلاقة القائمة بين تركيز المؤسسات وتشتتها وصغر حجمها.

لقد أدت الحرب الى تفاقم هذه الاختلالات، إذ تراجعت القدرات المادية للقطاعين الصناعي والزراعي وازداد الاعتماد على الاستيراد<sup>(٢٠)</sup>، في حين أن تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج شهدت عدة موجات انحسار كانت الأخيرة منها بعد حرب الخليج. كذلك يعاني القطاع المصرفي من صعوبات بنيوية في توفير السيولة بسبب أنظمتها الداخلية وبسبب آثار تحول الاقتصاد الى اقتصاد دولاري، وغيرها من الأسباب التي جعلت منه يجمع عن أي توظيف متوسط أو طويل الأمد في القطاعات المنتجة للسلع ويزداد توجهها نحو المضاربات على أنواعها.

وتستلزم معالجة هذه المشاكل سياسات مناسبة تحفز الانتاج المحلي وتوفر له التمويل اللازم، وفق توجهات عامة لتصور يتسم بشيء من الوضوح ويذهب في هذا الاتجاه. إلا أن مؤشرات السياسات الحكومية تذهب في الاتجاه المعاكس تماماً. فالمقولات السائدة والمحددة للسلوك الحكومي تشدد على ابقاء الدولة، على نحو تام، خارج الفعل الموجه للنشاط الاقتصادي في هذا الاتجاه. والاتجاه الى التخصيص يعني، بالدرجة الأولى، عدم إقحام الدولة في مجالات لم تكن تتدخل فيها أصلاً قبل الحرب. والنظرية هنا بسيطة جداً: تؤمن الحكومة إعادة بناء البنية التحتية، وتوفر شبكة الاتصالات الضرورية، وتطلق حرية السوق تماماً دون أي تدابير حمائية، وعلى القطاع الخاص أن يتدبر أمره. بل إن خطة عام ٢٠٠٠ تتوقع أن يستثمر القطاع الخاص ما يقارب ضعفي الأموال التي توظفها الحكومة فيها.

لقد انقضى ما يزيد عن الثلاث سنوات في تطبيق هذه السياسة، وبرزت في الاقتصاد اللبناني نتائج انكماشية واضحة. ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن نجاح الحكومة في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية لم يغطِ المفاعيل الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة<sup>(٢١)</sup>. فالأسعار لاتزال مرتفعة جداً قياساً بالمداخيل، كما أن العناصر الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية والمالية (معدلات الفوائد، سندات الخزينة...) لم تساعد على تحفيز الأنشطة الاقتصادية. بل إن معظم مدخرات اللبنانيين ومعظم التوظيفات الآتية من الخارج قد ذهبت إما الى التوظيف في سندات الخزينة، وإما الى التوظيف في القطاع

(٢٠) انظر الفصل السابق.

(٢١) من تقرير غير منشور أعده الخبير الاقتصادي كمال حمدان حول آثار السياسات الحكومية الاقتصادية.

العقاري. وتجدر الإشارة هنا الى أن الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت - سوليدير - امتصت وحدها مساهمات نقدية بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. وليس هناك ما ينبىء بأن الافراد أو المؤسسات المالية سيتجهون الى التوظيف في الصناعة أو الزراعة طالما أتاحت لهم المجالات الأخرى (التجارة، العقارات...) أرباحاً أعلى وأسرع.

لقد برزت تناقضات واضحة بين السياسات الحكومية الراهنة واحتياجات القطاعات المنتجة للسلع. ففي الحوارات المتعددة التي جرت بين الحكومة والصناعيين - وقد جرى أحدها أثناء انعقاد مؤتمر الصناعة اللبنانية عام ٢٠٠٠، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ - كان ممثلو الحكومة يجزمون بعدم جواز فرض أي نوع من الحماية الجمركية لصالح الصناعات اللبنانية، معتبرين أن ذلك يشكل مساساً بمبدأ حرية الأسواق ويضر بمصالح المستهلك اللبناني. كذلك رفضت الحكومة منح أي افضليات للصناعة اللبنانية في عقود تلزيم عمليات إعادة الإعمار، لتعارض ذلك مع الشروط التي تفرضها الجهات الممولة.

ويصح بدرجة أشد، الأمر نفسه على القطاع الزراعي، لأن هذا القطاع أكثر تشتتاً وأقل تنظيماً في الدفاع عن مصالحه، كما أنه يحتاج الى التدابير الحمائية والمحفزة أكثر مما تحتاج اليها الصناعة.

والسياسة الحكومية محايدة بين القطاعات في الظاهر، تريد لآليات السوق ان تحدد تلقائياً توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة. إلا أن تدابير فتح الأسواق، والاعفاءات الضريبية التي تشمل استيراد السلع السياحية والفندقية، وارتفاع معدلات الارباح في قطاع الخدمات مع سرعة الربح وقلة المخاطر... كل ذلك يجعل النتائج معروفة سلفاً: إعادة إحداث الاختلال السابق بين القطاعات، بل زيادته لصالح قطاع الخدمات، وتخلف البنية المنتجة للسلع، وإعادة تشكيلها في وضعية الخضوع للقطاعات المالية الأقوى، وتوجيهه، مرة أخرى، وجهة تصديرية، مع إيلاء الاعتبار للتحويلات المحيطة.

ويعني هذا الحياد أيضاً استمرار الاختلالات السابقة، بل تعميقها بسبب تفاوت الحاجة الى ضخ المدخلات لتحفيز القطاعات ومساعدتها. وتعتبر مشكلة التمويل من أبرز الصعوبات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية، ولا يزال الاتجاه السائد هو الاتجاه الى تقلص حصة القطاعات المنتجة للسلع ضمن هذه القطاعات، كما يبين الجدول التالي.

وليس في حجم مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة في خطة عام ٢٠٠٠، ولا في مجمل ممارسة الحكومة منذ عام ١٩٩٢، ما يدل على أنه سيحصل تبديل في الاتجاه، مما ينتج انعكاسات اجتماعية مباشرة، لكون هذين القطاعين صالحين لتوليد فرص عمل جديدة إذا أتاحت لهما فرص نمو حقيقية؛ كما أن لهما في المناطق آثاراً تنموية ملموسة من

حيث تأمين استقرار السكان في الأرياف وخارج العاصمة، ورفع مؤشرات التنمية في المناطق.

### توزع التسليقات المصرفية على القطاعات الاقتصادية (١٩٧٤-١٩٩٤) (٣٢)

السنة القطاع (كنسبة مئوية)	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الزراعة	٢٣	٢٥	٢٤	٢٧	١٧	٥٦	٠٨	١١	١٤	١٣	١٣	١٢
الصناعة	١٧,٧	٣٠,٣	١٩,٥	١٧,١	١٣,٨	٧,٨	٧,٩	١٠	٩,٢	٨,٧	٨,٩	٩,٥
البناء	١٠,٢	١٠,٤	١١,١	١١,٩	١٢,٧	٦,٣	٤,٩	٨,٦	٩,٤	٨,٣	٩	٨,٨
المؤسسات المالية	٤,٤	٤,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٣	٢,٤	٤,٤	٢,٦	٢,٨	١,٨	٠,١	٠,٧
التجارة	٥٠,٧	٥٠	٥١,٨	٥٢,٥	٤٧,٨	٥٢,٨	٦١,١	٥١,٦	٥٢,١	٥٣,٢	٥٣,٧	٥٤,٣
مختلف	١٤,٦	١٢,١	١٢,٩	١٢,٣	١٩,٧	٣٠,٢	٢٠,٧	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٧,٤	٢٦,٣	٢٥,٥
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مصرف لبنان، التقارير السنوية والنشرات الفصلية للسنوات المقابلة.

وبإمكاننا ان نضيف الى هذه التفاوتات القطاعية بنية القطاعات الداخلية نفسها، حيث الدلالة الاجتماعية أكثر وضوحاً. ويتيح لنا المسح الصناعي، الذي انتهت المرحلة الأولى منه ونشرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، القاء نظرة دقيقة على بنية هذا القطاع اليوم (٣٣).

فقد تم احصاء ٢٣٦٨٧ مؤسسة صناعية، يقدر مجموع عدد العاملين فيها بـ ١٢٩٧١٣ عاملاً ومستخدماً. وقد توزعت المؤسسات، حسب حجمها وعدد العاملين فيها، كالتالي (بالنسب المئوية):

ويشير هذا الجدول الى مستوى التركيز في استخدام اليد العاملة، اذ ان المؤسسات التي تستخدم أكثر من ٢٠ عاملاً تبلغ ٤,١ في المائة فقط من اجمالي المؤسسات، في حين انها تستخدم ٤١ في المائة من اجمالي قوة العمل في القطاع. اما المؤسسات الصغيرة التي تستخدم الواحدة، منها اقل من عشرة عمال فتشكل حوالي ٨٤ في المائة

(٣٢) د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي...، ص. ١٠١، الرقمان ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (النصف الأول من السنة)، أوردها د. ايلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٥، ص. ٢٩٢.

(٣٣) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، تقرير عن المسح الصناعي - المرحلة الأولى التصديدية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

من اجمالي عدد المؤسسات، ولكنها لا تستخدم إلا ٤٤٦ في المائة من اجمالي قوة العمل.

### توزع المؤسسات حسب عدد العاملين (النسبة المئوية)

عدد العمال في المؤسسات	٤-١	٩-٥	١٩-١٠	٢٤-٢٠	٤٩-٣٥	٩٩-٥٠	٢٥٠-١٠٠	أكثر من ٢٥٠	دون جواب	مجموع
كنسبة مئوية من اجمالي عدد المؤسسات	٧٦,٧	٦١,١	٦,٦	٢,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٥,٥	١٠٠
كنسبة مئوية من اجمالي عدد العمال	٧٢,٤	٧١,٢	١٤,٣	٩,٣	٥,١	٧,٥	٥,١	١٤	٠,١	١٠٠

المصدر: المسح الصناعي، ١٩٩٤

وتشير الدراسة الى ان الشكل القانوني البسيط هو الغالب في تكوين الشركات الصناعية، إذ ان حوالي ٧٦ في المائة منها هي مؤسسات فردية، و ١٠ في المائة فقط شركات منها ٢٣ في المائة شركات محدودة المسؤولية و ٠,٩ في المائة شركات مغفلة (٣٤).

وتتحلى أهمية هذه المعطيات في كونها توضح طبيعة التكوين الاجتماعي للعاملين في القطاع المعني. وينتج من ذلك تشخيص أدق للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح بمقارنة مدى استجابة الخطوات الحكومية لها.

### المؤسسات الصناعية المنشأة عام ١٩٩٤ (٣٥)

نوع الصناعة	عدد المؤسسات	عدد العمال	متوسط عدد العمال في المؤسسة
المواد الغذائية والمشروبات	٨٣	٧٢٧	٨,٧
النسيج والملبوسات	٣٨	٦٣٩	١٦,٨
الجلد والأحذية	٨	١١٥	١٤,٤
الخشب والمفروشات	٥٠	٣١١	٦,٢

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) المرجع السابق.



المؤسسات الصناعية المنشأة عام ١٩٩٤ (تابع)

نوع الصناعة	عدد المؤسسات	عدد العمال	متوسط عدد العمال في المؤسسة
الورق ومنتجات الورق	٤	٢٨	٧
المواد الكيماوية	٣٢	٢٦٧	٨٣
المواد غير المعدنية	٢٤	٢٠٩	٨٧
المواد المعدنية	١١٠	٧٢١	٦٥
الألات والتجهيزات	٨	٣٠	٣٧
المجوهرات	١٣	٩٧	٧٥
صناعات أخرى	٤٥	٣٨٢	٨٥
المجموع	٤١٥	٣٥٢٦	٨٥ <sup>(٣٦)</sup>

المصدر: وزارة الصناعة، في النشرة الاحصائية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(\*) متوسط عام للقطاع.

والاستنتاج الاهم هو ان اللبنانيين لا يزالون يتجهون نحو العمل ضمن مؤسسات صغيرة ذات أشكال قانونية بسيطة تقوم على الروابط الشخصية. والمسح المذكور يشير الى أن حوالي ٣٠ في المائة من المؤسسات المتناولة بالاحصاء أنشئت عام ١٩٩٣ وفي النصف الأول من عام ١٩٩٤<sup>(٣٦)</sup>. وقد استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ أيضاً.

ويعني ذلك ان فرص العمل الجديدة، وفرص زيادة الناتج المحلي وتوزيعه على قاعدة واسعة من المنتجين، تكمن في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واذا عدنا الى مسألة تمويل هذا النشاط الصغير وحصته من اجمالي التسليفات المصرفية، فسنعكش وجود اختلال كبير جداً لصالح عدد محدود من المستفيدين، بينما حصة صغار المستفيدين ضئيلة جداً.

وقد اعدنا جدولاً يظهر نسب المستفيدين الكبار والصغار وحصصهم من التسليفات، استناداً الى بيانات مصرف لبنان، ثم قمنا بعملية حسابية لاستكشاف نسبة الحصة في

(٣٦) مديرية الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الفئة الأعلى مقارنة بالحصة في الفئة الأدنى، فكانت النتائج مذهلة، اذ تبين ان حوالي ٥٧ في المائة من المستفيدين يحصلون على ١٨ في المائة من التسليفات المصرفية، بينما يحصل ٨٠ في المائة من منهم على ٣٧٢ في المائة من اجمالي التسليفات. وفي أقصى درجات التباعد بين الشريحة الدنيا والشريحة العليا من المستفيدين، تبلغ حصة الثانية ٧١٣٣ ضعفاً من حصة الاولى<sup>(٣٧)</sup> (انظر الجدول).

توزع التسليفات المصرفية حسب قيمتها (أذار/مارس ١٩٩٣)

(١) النسبة المئوية من عدد المستفيدين	(٢) النسبة المئوية من اجمالي قيمة التسليفات	(٣) الحصة مقارنة ب(أ) (أضعاف)
٢٨٩	٠٣	واحد
٢٨٣	١٥	٥
٢٠٦	٤٧	٢٣
١٤٩	١٤٨	٩٩
٣٥	١٠٦	٣٠٣
٣٣	٣٠٩	٩٣٦
٠٥	١٥٨	٣١٦٠
٠٣	٢١٤	٧١٣٣
١٠٠	١٠٠	
٢٤٨٩٠	٥٥٨٣٧٦٨	
المجموع (عدد، قيمة)		

المصدر: النشرة الفصلية لمصرف لبنان، الفصل الثاني، ١٩٩٣ (وقد حولنا الأرقام الواردة في النشرة الى نسب مئوية تسهيلاً للمقارنة. أما العمود (٣)، فقد حصل عليه بقسمة الحصة الرقمية المطلقة من التسليفات على عدد المستفيدين في هذه الفئة. واعتبر حاصل القسمة سهماً واحداً بالنسبة الى الفئة الأولى. وحصل على الأرقام الأخرى بالطريقة نفسها).

وتبين هذه المعطيات وجود تناقض شديد بين تمركز استخدام الموارد المالية ووجهة استخدامها، من ناحية، والاتجاهات الفعلية للنشاط الاقتصادي وبنيتها الصغيرة الغالبة، من ناحية ثانية. ومن شأن ذلك ان يزيد الانقسام الحاصل بين وجهة النمو الاقتصادي وموجبات التنمية الاجتماعية في لبنان، وان يحدث، بالتالي، تأثيرات مباشرة على آليات الإدماج الاجتماعي.

(٣٧) تستند هذه البيانات والجدول الى النشرة الفصلية لمصرف لبنان، الفصل الثاني، ١٩٩٣.

## هاء- تمويل الإعمار والسياسات الاجتماعية

يتيح لنا الاطلاع على خطط تمويل الإعمار في لبنان الربط بين هذه الأخيرة وبين السياسات الاجتماعية المرافقة، بالإضافة الى بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى. ونشير في هذا الصدد الى وجود تطابق كبير بين اساليب التمويل المتبعة وتحليلات وتوصيات البنك الدولي في هذا المجال، بصيغها الواردة في التقرير الذي سبقت الإشارة اليه.

### ١- التمويل الخارجي

تحدد الخطة ٢٠٠٠ إعادة الإعمار مصدرين رئيسيين للتمويل، الأول هو الاقتراض الخارجي، والثاني هو الموارد الداخلية. فبالنسبة الى المصدر الأول، تجدر الإشارة الى أن إحدى السمات التي تميّز بها لبنان طوال الحقبة السابقة كانت صغر حجم الدين الخارجي، الأمر الذي جعله، الى حد بعيد، في منأى عن الضغوط التي كان يمكن ان يتعرض لها من قبل الدائنين. ويعترف تقرير البنك الدولي نفسه بهذه المزية<sup>(٣٨)</sup>. ولكن الملفت للنظر هو انه يجري الاستناد الى هذه الايجابية بالذات لتبرير فكرة اللجوء الى الاستدانة على نطاق واسع لتمويل عملية إعادة الإعمار، أي أن ذلك سيؤدي الى فقدان لبنان هذه المزية، والى نخوله نادي الدول المدينة وتعرضه مع ثرواته الوطنية لضغوط الدائنين والمؤسسات النقدية العالمية.

ويمكن الإشارة الى ٣ أنواع من الثروات اللبنانية التي تجذب اهتمام المراكز المالية الدولية في لبنان:

(أ) مجال الاستثمارات المالية والسياحية والخدماتية المربحة، اضافة الى ذلك الارباح المتوقعة من الالتزامات التي تجري في إعادة اعمار ما هدمته الحرب؛

(ب) الثروة العقارية التي تملكها الدولة، والتي تشكل مجال الاهتمام الأول للرساميل الخاصة، على غرار استملاك اراضي الدولة (وصغار المالكين) في الوسط التجاري. ويمكن توقع عدد آخر من المشاريع التي ستقوم على املاك عامة تتحول عملياً، الى مشاريع للقطاع الخاص؛

(ج) احتياطي الذهب اللبناني الذي شكل عنصر استقرار اقتصادي ونفسي ونوعاً من الضمانة المالية للعملة الوطنية.

وقد ركزت تقارير البنك الدولي حتى عام ١٩٩٢ على ضرورة تحويل الذهب، او قسم منه على الأقل، الى قيم نقدية لتمويل إعادة الإعمار<sup>(٣٩)</sup>. واعترضت الحكومة اللبنانية (برئاسة عمر كرامي آنذاك) بشدة على ذلك، كما اعترضت على اقتراح آخر من البعثة يدعو الى تشكيل لجنة من الممولين تشرف مباشرة على انفاق المساعدات والقروض. وقد شطب هذا الاقتراح من تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٣، إلا أن وقوع لبنان تحت ضغط الاقتراض من مصادر خارجية سيجعله في السنوات الآتية غير قادر على الامتناع عن تحويل الذهب الى قيم نقدية لسد التزاماته إذ طلب منه ذلك. في حين ان رفض الحكومة السابقة لهذا الاقتراح، ولاقتراح الرقابة الدولية على الإعمار، كان مستنداً الى عدم وجود دين خارجي كبير للضغط على قرار لبنان.

وحسب سيناريو الخطة ٢٠٠٠ المعدلة، يبلغ حجم الاقتراض الخارجي حوالي ١١٢ مليار دولار تشكل ٣٦ في المائة من اجمالي متطلبات خطة النهوض، البالغة ٣١٢ مليار دولار. وترى الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإعمار توزيع مصادر التمويل كالتالي:

### مصادر تمويل الخطة العشرية<sup>(٤٠)</sup>

٢٠٠٧-١٩٩٥		٢٠٠٧-٢٠٠١		٢٠٠٠-١٩٩٥		
نسبة مئوية	مليار دولار	نسبة مئوية	مليار دولار	نسبة مئوية	مليار دولار	
١	٠٫٣	-	-	٢	٠٫٣	هبات أجنبية
٣٦	١١٫٢	١٧	٣٫٠	٦١	٨٫٢	قروض أجنبية
٢٣	٧٫٢	١٤	٢٫٥	٣٥	٤٫٧	قروض داخلية
٤٠	١٢٫٣	٦٩	١٢٫١	٢	٠٫٢	فائض الموازنة
١٠٠	٢١٫٠	١٠٠	١٧٫٦	١٠٠	١٣٫٤	المجموع

المصدر: نهاد بارودي، Horizon 2000, A Synopsis.

وحسب ملخص الخطة المعدلة، تأمّن حتى نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ثلث الموارد المالية الخارجية المطلوبة لتمويل مشاريع المرحلة الأولى ١٩٩٥-٢٠٠٠. والمعدل العام لشروط الاقتراض الخارجي هذه يبدو مناسباً - حسب واضعي الخطة - إذ يبلغ متوسط

(٣٩) راجع تقرير بعثة البنك الدولي الى لبنان، الذي نشرت ملخصاً عنه جريدة "الانوار" اللبنانية، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٤٠) نهاد بارودي، Horizon 2000, A Synopsis, 1995.

(٣٨) Lebanon Stabilisation and Reconstruction. World Bank, March, 1993

الفائدة الاسمية ٦ر٩ في المائة سنوياً، وتبلغ فترة السداد ١٤ر٨ سنوات، مع فترة سماح تمتد ٤ر٦ سنوات<sup>(٤١)</sup>.

لكن هذه التوقعات تبدو مبسّطة ومبالغفة في التفاؤل مقارنة بواقع الأمور. فالتأخير المتكرر في تنفيذ الخطة، والتنفيذ الجزئي لمشاريع منفردة وغير متزامنة، يعود، في قسم منه الى صعوبة تأمين موارد مالية خارجية للتقدم المتدرج والمبرمج في التنفيذ. كما أن الحكومة تعتمد، بشكل متزايد، التمويل من خلال إصدار سندات الخزينة بالدولار (EUROBONDS)، التي بلغت الى الآن ٨٠٠ مليون دولار على دفعتين، وبلغت معدلات الفائدة عليها ١٠ر١ في المائة و ٩ر١ في المائة، وفترة السداد ثلاث سنوات وخمس سنوات، دون فترة سماح، مما يرجح احتمال تجاوز شروط الاستدانة "المناسبة" المتوقعة في الخطة.

وإذا كان توزيع الإنفاق على مجمل الخطة يعاني من تغليب الجوانب الاقتصادية والإنشائية البحتة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالبنية التحتية، على الجوانب الاجتماعية والتنموية، فإن طريقة التمويل وتنفيذ المشاريع تعمق هذا الاختلال. فالتمويل المتوفر هو، في أغلب الاحيان، مخصص ومرتببط بتنفيذ مشاريع محددة دون غيرها، وبالتالي فإن أولوية التنفيذ الفعلية هي للمشاريع ذات المردودية الاقتصادية المضمونة، في حين أن المشاريع الأخرى صعبة التمويل وبالتالي مرشحة للتأجيل وربما لعدم التنفيذ. وبسبب هذا الاعتماد على القروض التجارية، أو على التمويل من قبل المتعهدين، أو على اتباع أسلوب B.O.T (البناء، التشغيل، نقل الملكية)، تفقد الحكومة القدرة على تحويل التمويل المتوفر الى المشاريع ذات الأولوية الاجتماعية اذا رغبت في هذا التحويل. بل ان المصدر الأول هنا سيتمثل في الهبات أو في قروض محدودة من الصناديق العربية أو الدولية، أو في اعتماد التمويل عن طريق سندات خزينة بعملة أجنبية، وهذا مصدر شديد الخطورة نظراً لشروط السداد الصعبة، علماً بان استراتيجية الحكومة تقوم على عدم استخدام القروض لتمويل العجز وعدم استخدام القروض التجارية في مجالات غير منتجة لكي لا يتعذر سدادها.

وان واقع توزع القروض يؤكد هذه المخاوف. فحصة قطاع الكهرباء وحده من القروض الخارجية تبلغ ٤١ر٣ في المائة من مجموعها، وحصة قطاع النقل ١٦ر١ في المائة، والبريد والمواصلات ٦ر١ في المائة، علماً بأن المشاريع الأساسية للبناء، التشغيل، نقل الملكية، التي هي قيد التنفيذ أو التحضير للتنفيذ، تطل القطاعات نفسها (شبكة الهاتف الخليوي، الطريق الدولي السريع بين بيروت والمصنع، قصر المؤتمرات في بيروت). وتتناول المشاريع ذات الصلة بالشأن الاجتماعي حصة أقل، وهي تعتمد بنسبة هامة على الهبات. فحصة التربية والتعليم المهني والعالي تبلغ ٣ر٤٣ في المائة من القروض، وقيمتها ٥٤ر٤١ مليون دولار، في حين ان الهبات التي خص بها هذا القطاع تبلغ

(٤١) نهاد بارودي، Horizon 2000, A synopsis

٨٩ر١٢ مليون دولار. أما قطاع الصحة فتبلغ حصته من إجمالي القروض المتوفرة ٥ر٧ في المائة أي ما مجموعه ٨٩ر٩٧ مليون دولار، وتبلغ الهبات ما قيمته ٥٧ر٧ مليون دولار. ومن الأمثلة على حصص بعض القطاعات الأخرى من القروض المتوفرة ما يلي: الشؤون الاجتماعية (لا شيء)، البيئة (لا شيء)، الزراعة والري (٥ في المائة)، الصناعة (١٠ في المائة)، السياحة (لا شيء)...<sup>(٤٢)</sup>.

وما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو ان هذا النمط من التمويل، علاوة على تحميله أعباء إضافية للاقتصاد اللبناني، وبغض النظر عن ضرورته، سيحول دون تنفيذ المشاريع كلها بالترامن أو وفق الجدولة الزمنية الموضوعة في السيناريو الأول، أي أن لبنان سيجد نفسه، بعد عدة سنوات، أمام تنفيذ جزئي لعدد من المشاريع لن تكون المشاريع الاجتماعية في طليعتها.

## ٢- التمويل الداخلي

يزداد وضوح التوجهات والمضامين الاجتماعية لخطة الإعمار عندما ننقل الى التمويل الداخلي. فالخطة الحكومية تقوم على عنصرين أساسيين:

(أ) تقليص عجز الموازنة تدريجياً، ثم الغاؤه، (ونلك من خلال تقليص الانفاق الحكومي):

(ب) زيادة موارد الخزينة (من خلال تحسين الجباية وزيادة الضرائب والرسوم).

وهذه الخطة، ولو بت "بسيطة"، شديدة التعبير بدلالاتها ونتائجها.

فإلغاء عجز الموازنة يتطلب، تحديداً، "تقليص الانفاق الحكومي غير المجدي حسب التفسير الليبرالي الجديد". ويطل ذلك، أولاً، كل أشكال الدعم المخصص، بتمامه، لسلع الاستهلاك أو الخدمات العامة، وتجميد الأجور، وتقليص الضمانات الاجتماعية... وتتوقع الخطة - الشديدة التفاؤل في صيغتها الأولى عام ١٩٩٣. ان يؤمن زهاء ٥٠ في المائة من متطلبات التمويل من فائض الموازنة ابتداء من عام (١٩٩٦). ويبلغ إجمالي الفوائض المتوقعة ٧ مليارات دولار. أما هذه فسوف تأتي بالدرجة الأولى في فوائض مؤسسة كهرباء لبنان (١ مليار دولار)، والمواصلات ٢ر٨ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٢)<sup>(٤٣)</sup>.

(٤٢) مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقديم العطل، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، جداول ص. ٥٣-٥٥.

(٤٣) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، ص. ٢٤ و ٢٧.

ولكن الأمور لم تسر على النحو المتوقع، ففي عام ١٩٩٦ ظل عجز الموازنة يقارب ٥٠ في المائة. وقد تضمنت الصيغة المعدلة تواريخاً وأرقاماً ونسباً جديدة. فتوقعت هذه الأخيرة أن تبلغ الموازنة العامة مرحلة التوازن عام ٢٠٠٠، وأن تبلغ قيمة الفوائض المتوقعة ١٢٣ مليار دولار، فتشكل ٤٠ في المائة من إجمالي احتياجات التمويل<sup>(٤٤)</sup>. ولا يشير التقرير الموجز إلى المصادر التفصيلية لهذا الفائض، الذي سوف يتوفر في الرسوم والضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الخدمات العامة، كما يشير إلى ذلك الاتجاه الثابت في السياسة المالية، والموازنات العامة المتعاقبة حتى عام ١٩٩٧.

وأما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، فالإتجاه السائد يحول مفهوم وظيفة السياسة الضريبية عن إعادة توزيع الدخل، وبالتالي عن تقليص التفاوتات الاجتماعية والحد من الاستقطاب الاجتماعي، إلى أداء دور اقتصادي بحت هو تحفيز الاستثمار الأجنبي (والوطني). وهذا يعني تحويل لبنان إلى "جنة ضريبية" (وهو قد كان كذلك) عبر تقليص الضرائب على الرساميل والأرباح والاعتماد على الرسوم والضرائب غير المباشرة لتغذية الخزينة.

لقد جاء في فذلكة الحكومة لموازنة عام ١٩٩٥ في وصف السياسة الحكومية لتحقيق أهدافها في المدى المتوسط، أنها تركز على المبادئ التالية:

أولاً - زيادة الواردات، وبشكل أساسي من خلال تحسين الجباية والتصحيح التدريجي لمعدلات الرسوم غير المباشرة بحيث تنسجم مع واقع ارتفاع الأسعار وتدني قيمة العملة الوطنية خلال الأحداث. هذا فضلاً عن التعديل التدريجي لتعريف بعض الخدمات، لا سيما الكهرباء والماء والهاتف، مما يخفف العبء على الموازنة العامة عن طريق تخفيض الدعم لهذه الخدمات<sup>(٤٥)</sup>. وقد بدأت الحكومة فعلاً بتنفيذ هذه السياسة، فقد خفضت الضريبة على الدخل اعتباراً من أول ١٩٩٤، من ٣٢٫٢ في المائة إلى ١٠٫٢ في المائة، وخفضت الضريبة على الأرباح من ٥٠٫٦ في المائة إلى ١٠ في المائة، والضريبة على شركات الأموال من ٢٢ في المائة (يضاف إليها ١٥ في المائة بلدية) إلى ١٠ في المائة، وضريبة توزيع الأرباح من ١٥ في المائة (يضاف إليها ٣ في المائة تعميم) إلى ٥ في المائة. وكانت شركة إعمار الوسط التجاري قد منحت، عام ١٩٩٣، إعفاء ضريبياً لمدة عشر سنوات على الأرباح التي ستحقق وعلى توزيع عائدات أسهمها. وفي المقابل، تضاعفت الرسوم والضرائب غير المباشرة مرات عدة. وهكذا يستمر الاعتماد، في تمويل الخزينة، على الضرائب غير المباشرة التي شكلت ٥١ في المائة من الواردات الضريبية عام ١٩٩٢، وارتفعت إلى ٥٨ في المائة عام ١٩٩٣. وإذا أضيفت إلى هذه الأخيرة اعباء تمويل عجز

الموازنة التي تشبه مفاعيلها مفاعيل الضرائب غير المباشرة، فإن حصة هذا النوع من الاعباء تقارب ٧٥٫٤ في المائة من واردات الموازنة عام ١٩٩٣<sup>(٤٦)</sup>.

ومن أجل تكوين فكرة شاملة عن السياسات الحكومية، نظمت بعثة البنك الدولي جدولاً بالخطوات التي قامت بها الحكومة وتلك التي تنوي القيام بها في مختلف المجالات، وفيما يلي ترجمة حرفية لهذا الجدول<sup>(٤٧)</sup>.

إن ما يمكن اعتباره أهدافاً اجتماعية، بالمعنى الإيجابي للكلمة، يكاد لا يكون له أي وجود في هذا الجدول الذي يختصر الملامح الأساسية للسياسة الحكومية. إلا أن كل الإجراءات والتدابير المقترحة تحمل مضموناً "اجتماعياً محدداً" لكونها ذات أثر مباشر على معيشة المواطنين. ويمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات، أولهما يندرج ضمن سياسات التثبيت، أي تحت عنوان اقتصادي بحت، والثاني هو ما يرد تحت عنوان سياسات القطاع الاجتماعي.

فإذا نظرنا في سياسات التثبيت، وجدنا أنها تحوي ٣ أنواع من التدابير ذات الأثر الاجتماعي المباشر، هي التالية: أولاً، التوجه نحو عدم زيادة الأجور أو نحو تحديد هذه الزيادة إلى الحد الأقصى الممكن. ثانياً، زيادة كل أنواع الضرائب غير المباشرة والرسوم (الدولار الجمركي، رسوم تسجيل السيارات، التبغ، الكحول، النفط، الاسمنت...); ثالثاً، رفع أسعار الخدمات العامة (الكهرباء، الهاتف، الماء... (ويجب أن نضيف إلى هذه العناصر ما جاء تحت عنوان الخدمات المدنية (٣ - د) وبناء المؤسسات (٣ - هـ) من تأكيد إضافي على الحد من فاتورة الأجور للقطاع العام والتخلص من الموظفين الوهميين وعدم توظيف مياومين وأجراء جدد...).

أما تحت عنوان سياسات القطاع الاجتماعي (٣ - أ)، فإننا لا نجد سوى كلام عام عن ضرورة البدء بدراسة احتياجات هذا القطاع وتحديد الاستراتيجيات المناسبة، ولا سيما شبكات الأمان الاجتماعي. ويقابل هذا الكلام العام وغير التنفيذي تدابير محددة وملموسة وفورية وردت في الميدان الاقتصادي، وهي ذات أثر سلبي على مستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية.

(٤٦) تستند المعطيات المتعلقة بالسياسة الضريبية إلى بحث سعد العنداري، السياسة الضريبية، في مجلة أبعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٤، ص. ١١١-١١٣.

(٤٧) Lebanon Stabilisation and Reconstruction, World Bank, March, 1993

(٤٤) نهاد بارودي، Horizon 2000, A Synopsis.

(٤٥) فذلكة الموازنة ١٩٩٥، مصدر مذكور.

الخطوات الحكومية المنفذة والمقترحة  
جدول مأخوذ من تقرير البنك الدولي، آذار/مارس ١٩٩٢

١٩٩٥-١٩٩٤	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٥-١٩٩٤
١- التثبيت (أ) السياسات المالية (١) المداخيل أ- ضرائب الاستيراد	- أقر البرلمان إلغاء كل الاعفاءات - حدد بنية جديدة للتعريفات الجمركية	- وضع برنامج تثبيت مناسب يتضمن أهدافاً ضريبية مفصلة - إلغاء الدولار الجمركي - استبدال الضرائب على الأصناف بضرائب على القيمة	- الاستمرار بالسياسات الضريبية باعتبارها جزءاً من برنامج التثبيت
ب- الضرائب غير المباشرة		- استحداث ضريبة بسيطة على القيمة المضافة	
ج- الضرائب على النفط			
د- الضرائب على العقارات	- استحداث نظام تقييم أخذ بعين الاعتبار الاختلافات المنطقية من أجل تحديد الضرائب العقارية		
هـ- ضرائب أخرى		- زيادة الضرائب على الكحول والتبغ والسيارات والسلع الكمالية	
و- رسوم تسجيل السيارات		- زيادة رسوم تسجيل السيارات	
ز- ضريبة الاسمنت		- زيادة الضرائب على الاسمنت	
ح- ضرائب مباشرة		- تحديد معدلات الضرائب على فئات الدخل وتحسين جباية الضرائب المباشرة	- ١٩٩٤ - تعزيز جباية الضرائب المباشرة
(٢) النفقات أ- فاتورة الأجر		- تحديد الزيادة الاسمية لفاتورة الأجر وربطها بتقييم الخدمات المندية	- عدم زيادة الأجر في مطلع عام ١٩٩٣
ب- مؤسسة الكهرباء	- تحسين الجباية ورفع رسوم إيصال التيار	- رفع تعرفه التيار إلى ٥٠ في المائة من كلفته - تحديد تعرفه خاصة للإستهلاك المعيشي تحت ١٠٠ كيلو واط ساعة في الشهر - تعديل التعرفة دورياً مع تبدل الأكلاف	- رفع تعرفه التيار إلى ١٠٠ في المائة من الكلفة - الحفاظ على التعرفة الخاصة بالإستهلاك المعيشي - تعديل التعرفة دورياً مع تبدل الأكلاف

الخطوات الحكومية المنفذة والمقترحة (تابع)

١٩٩٥-١٩٩٤	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٥-١٩٩٤
ج- نفقات أخرى	- إلغاء الدعم على القمح	- التشديد في عدم حصول أي تحويلات خارج الموازنة بشكل تسليفات خزينة أو تحويلات إلى منشآت القطاع العام أو مؤسسات أخرى - الاستمرار في تقليص النفقات الإضافية - إعادة النظر في سياسة الانفاق العام	- إعادة النظر في بنية الانفاق استناداً إلى دراسة خاصة في هذا الصدد
د- تحويلات خارج الموازنة		- رفع أسعار الإفادة من الخدمات على الأقل لتغطية الأكلاف - تحسين الجباية	- ١٩٩٥ رفع أسعار الإفادة من الخدمات إلى المستوى الحدي الطويل المدى للأكلاف
(ب) السياسات النقدية		- الحد من السيولة وتوسع التسليف، تحرير الفوائد على سندات الخزينة - متابعة السياسة النقدية والتسليفية باعتبارها جزءاً من سياسة التثبيت	- الاستمرار بالسياسات النقدية بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادي
(ج) سعر العملات	- التمسك بنظام تحديد أسعار العملات حسب آليات السوق، وبرنامج تسهيلات الدفع	- الاستمرار بسياسات أسعار الصرف باعتبارها جزءاً من سياسة التثبيت	- الاستمرار بسياسات أسعار صرف العملات بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادي
٢- إعادة الإعمار	- اعتماد برنامج لإعادة الإعمار متناسب مع توفر التمويل	- البدء بتنفيذ برنامج إعادة الإعمار للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦، من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الأساسية - التحضير لخصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة	- مراجعة البرنامج العاجل (NERP)، البدء بالخصخصة، عقود تنظيم وإدارة للقطاع الخاص
٣- سياسات أخرى (أ) القطاع الاجتماعي		- البدء بدراسة القطاع الاجتماعي، النظر في إمكانية تحديد شبكة الأمان الاجتماعي - تحضير استراتيجية الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية	- البدء بتنفيذ الاستراتيجية
(ب) التجارة	- الحفاظ على بيئة تجارية ليبرالية ومدولة	- قيام شركات لمراقبة المبادلات قبل شحنها إلى لبنان بهدف وقف التهرب من دفع الرسوم الجمركية التي أن تتمكن إدارة الجمارك من القيام بذلك	

إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٥-١٩٩٤	
(ج) القطاع المالي	- تكليف بوضع دراسة للتشريعات والوسائل الضرورية لتعبئة الموارد المالية والمخزونات المحلية من أجل الاستثمار المحلي الطويل الأجل	- البدء بتنفيذ توصيات الدراسة	
(د) الخدمات المدنية	- تجميد توظيف العمال الميامين والغاء التجنيد التلقائي للفقود	- إلى أن يتم التخلص من الموظفين الوهميين، تشجيع الاستقالات والتقاعد المبكر والغاء الفائض من الخدمات المدنية	
(هـ) بناء المؤسسات	- تكوين وحدة خاصة للضرائب الواسعة الانتشار	- دراسة امكانية القيام بإصلاح ضريبي - استحداث وحدة مركزية لشؤون الدين الخارجي في وزارة المالية - انزال كل خدمات الديون ضمن بنود الموازنة - تعزيز ديوان المحاسبة بحيث يتمكن من مراقبة تنفيذ الموازنة بدءاً من ١٩٩٣ - تعزيز القوانين التي تشترط الالتزام بما ورد في الموازنة لجهة حدود الانفاق بالتناسب مع الواردات المتوقعة، ولا سيما بالنسبة للفصل الأول من الموازنة	- تحديد الدوائر المختصة بضرائب الملكية والضرائب الأخرى - مكنته وزارة المالية لتمكينها من التعامل مع ضرائب الدخل - ١٩٩٤: تبسيط ضريبة الدخل وتقليص عدد انواع معدلات الضرائب والاعفاءات - وضع سياسة استخدام مناسبة بهدف تقليص فاتورة الأجور للقطاع العام والمساعدة على تحقيق الإصلاح الإداري

ان إنعدام أو ضعف الجوانب الاجتماعية في خطة النهوض الاقتصادي الحكومية قد بات أمراً معترفاً به على نطاق واسع، وحتى مسؤولو البنك الدولي يشيرون الي ذلك<sup>(٤٨)</sup>، مما يعني أن الخطة الحكومية التي بدأت تظهر الى العلن على دفعات اعتباراً من ١٩٩٠-١٩٩١، مصوغة وفق توجه لم يعد يتناسب بالقدر الكافي مع الخطاب الاقتصادي الدولي الراهن الذي يسعى الى تحسين صورة نماذج النمو المقترحة وتضمينها بعض الأهداف الاجتماعية، وإن كانت ذات أثر محدود حسب وجهة نظر أخرى.

(٤٨) راجع تصريح رئيس بعثة البنك الدولي، كوخ فايزر، بعد انعقاد المجلس الاستشاري لخبراء البنك الدولي، جريدة السفير، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

آليات تدهور الطبقات الوسطى

إن التراجع العام الذي حصل في الحجم المطلق للنتائج المحلي الاجمالي خلال سنوات الحرب، والذي شمل مختلف القطاعات، يتجلى في تراجع عام في متوسطات مستوى المعيشة لمختلف الشرائح الاجتماعية. ووجود استثناءات لا يلغي هذا الاتجاه العام، بل يؤكد. إلا أن هذا التوصيف العام لا يجيب عن السؤال الفعلي المطروح: هل ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة تسهم في معالجة هذا الواقع، او في التخفيف منه، عبر سياسات تنموية أو توزيعية تقلل التفاوتات، أم انها تضيف الى التراجع العام تعميق هذه التفاوتات؟ فما ينبغي رصده هو، بالتحديد، الآليات التي تطلقها عملية إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد الجارية حالياً في لبنان: هل هي آليات لاعادة توزيع الثروة وآليات اندماجية، أم انها آليات للافقار وتعميق التفاوتات وإعادة إحداث التفكك الاجتماعي؟!.

وانسجاماً مع هذه المنهجية، سنتناول بعض هذه الآليات الاقتصادية او القانونية او الاجتماعية ... ذات التأثير المباشر على مؤشرات الفقر او الترقى الاجتماعي للفئات الدنيا والوسطى، مع بعض التركيز على الفئات الوسطى تحديداً، التي اعتبرت دائماً من ركائز استقرار لبنان قبل الحرب.

ألف- تحديد الطبقات الوسطى في لبنان

يفتقر تعبير الطبقات (أو الفئات، أو الشرائح) الوسطى الى دقة التحديدات الأكاديمية وتشدها. فهو مفهوم تقريبي يشير الى تركّز اجتماعي في مكان وسط في سلم التراتب الاجتماعي، غالباً ما لا تكون حدوده مرسومة بدقة. ولا يقاس الانتماء الى هذه الفئة بمستوى الدخل وحده، بل تتداخل هنا عناصر مركبة تتضمن المستوى المذكور وتتضمن الى جانبه طبيعة العمل (مأجور أو مستقل)، ونوعه (ذهني أو اداري أو يدوي)، واحتواءه أو عدم احتوائه على عنصر القيادة واتخاذ القرار (الموقع في الهرمية الادارية للمؤسسة)، كما تتضمن مؤشرات أخرى غير مباشرة تتراوح من مستوى التعليم والنظرة الذاتية والمجتمعية الى تصنيف العمل أو الشخص في شبكة العلاقات الاقتصادية او الاجتماعية، (بما في ذلك نمط ومستوى معيشته وصورته الاجتماعية ونفوذه الأسري او المحلي أو نشاطه السياسي والاجتماعي ...). ومختصر القول ان مفهوم الطبقات الوسطى هو، مفهوم نسبي ومتحرك، لا يتطابق مع أي تراتب اقتصادي بحت، ويتضمن عناصر ذات علاقة بالموقع والدور الاجتماعي والسياسي، بالإضافة الى وجهه الاقتصادي البحت.

وفي لبنان درجت الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار الطبقات الوسطى تشمل البورجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة الدخل من الاجراء والموظفين<sup>(٤٩)</sup>، أو بتفصيل أوسع، تتكون من المقاولين الصغار والمتوسطين في الصناعة والتجارة، ومن شاغلي المراتب العليا من الوظائف العامة، ومزاولي المهن الحرة، والكوادر العليا في القطاع الخاص، والملاكين العقاريين الصغار والمتوسطين في المدن، وبعض فئات المزارعين أصحاب الملكيات المتوسطة<sup>(٥٠)</sup>.

تشغل هذه الفئات مكاناً محورياً في الاقتصاد اللبناني الذي يطغى على بنيته طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفردية أو العائلية. كما أن لها خصائص هامة اخرى منها مستواها التعليمي المرتفع نسبياً، وانفتاحها على شبكة علاقات مع الخارج، وافادتها، لذلك، من تحويلات مادية وثقافية معه<sup>(٥١)</sup>. ولا شك انها كانت تتركز بنسبة عالية في العاصمة بيروت، التي شكلت مجال حركتها الاقتصادية والثقافية والسياسية.

لقد تأثرت هذه الفئات، شأنها شأن الفئات الاجتماعية الدنيا، بالحرب ونتائجها، كما انها تتأثر الآن بشدة بتطورات ما بعد الحرب وبالسياسات المتبعة. وسنتوقف فيما يلي عند أربع آليات أساسية تسهم في تدهور وضع هذه الفئات (والفئات الدنيا) وهي:

- ١- تدهور المداخيل بفعل التضخم وشيوع التعامل بالدولار.
- ٢- إعادة تنظيم المجال السكني (قانون الاجارات، ...).
- ٣- بنية وآليات قطاع التعليم.
- ٤- بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً.

#### باء- تدهور المداخيل

يتكون دخل الفئات الوسطى في لبنان، عموماً، من أربعة انواع أساسية من الموارد:

- ١- الأجور، بالنسبة الى الى أجراء وموظفي القطاعين العام والخاص.
- ٢- الربح العقاري، بالنسبة الى فئة صغار ومتوسطي الملاكين في المدن.
- ٣- الأرباح، بالنسبة الى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات.

(٤٩) راجع تصنيف تطبيق دوبار ونصر الوارد في نهاية الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٥٠) Kamal Hamdan, "La classe moyenne dans la guerre du Liban," in Le Liban aujourd'hui, Cermoc, CNRS. Beyrouth 1993, p. 193.

(٥١) المرجع نفسه، ص. ١٩٤.

٤- الأتعاب، بالنسبة الى مزاولي المهن الحرة المنتمين الى الطبقات الوسطى.

وقد تعرضت كل هذه الموارد لضغوط شديدة، ولو مع بعض التفاوت، خلال السنوات الأخيرة:

#### ١- الأجور

سجلت الأجور معدلات تدهور مخيفة خلال سنوات الحرب، إذ تراجعت قيمة الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٩٢، والأسعار الثابتة مقارنة بـ ١٩٧٤ (= ١٠٠)، الى ٣٠ في المائة مما كانت عليه آنذاك<sup>(٥٢)</sup> إلا ان سياسة تصحيح الأجور الرسمية كانت تعتمد تصحيحاً متفاوتاً بتفاوت أشطر الدخل، يتناقص كلما ارتفع الدخل، مما أدى الى تدهور اجور المراتب الوسطى والعليا من الاجراء والموظفين بنسب تفوق نسب تدهور اجور الفئات الدنيا. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠، تدهورت قيمة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦٥ في المائة، بينما تدهور الأجر المتوسط بنسبة ٧٥ في المائة<sup>(٥٣)</sup> أي أن الفئات الوسطى تتعرض لعملية إفقار نسبي أشد من افقار الفئات الدنيا.

وعلى الرغم من التراجع الواضح في معدلات التضخم بعد ١٩٩٢، وتوقف انهيار سعر صرف الليرة، ظلت الأسعار مستقرة على مستويات عالية، في حين شهدت هذه الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) تصحيحاً للأجور اعتمد الأول السياسة نفسها: التصحيح المتفاوت حسب الأشطر (بدأ تنفيذه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤). واعتمد الثاني تصحيحاً، موحداً ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. إلا أن هذين التصحيحين كانا أدنى من مستوى ارتفاع الأسعار خلال الفترة نفسها، مما يعني الاستمرار في تعميق الهوة بين مستوى الدخل وأكلاف المعيشة.

فالتضخم الذي تراكم من عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بلغ نحو ١٥٠ في المائة، والتصحيح الذي أقر ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ يتراوح بين ٧٠ في المائة على الشطر الأول و ٣٠ في المائة و ١٠ في المائة على الأشطر الاخرى، ومعدله الوسطي ٥٠ في المائة تقريباً. وهذا يعني خسارة الأجر لزهاء ٤٠ في المائة من قيمته خلال هاتين السنتين فقط<sup>(٥٤)</sup>.

ومن جهة أخرى، لم ينعكس التحسن الذي طرأ على سعر صرف الليرة في أسعار الاستهلاك، إذ بقيت هذه مستقرة في مستويات عالية، وتراجعت بنسبة طفيفة تقل عن

(٥٢) د. نجيب عيسى، الإصلاح الاقتصادي، ص. ١٠٨، (استناداً الى احصاءات مصرف لبنان).

(٥٣) Kamal Hamdan, "La classe moyenne dans la guerre du Liban", p. 199.

(٥٤) كمال حمدان، Echo-chiffres، ١٩٩٤، ص. ٥٦.

نسبة تراجع سعر صرف الدولار تجاه الليرة، مما يجعل نسبة التضخم بالدولار أعلى منها بالليرة اللبنانية<sup>(٥٥)</sup>.

### مؤشر أسعار الاستهلاك لبيروت وضواحيها (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ = ١٠٠)

مؤشر أسعار الاستهلاك	مؤشر الدولار	
١٠٠	١٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
٨٥	٧٣٫٢١	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٨٩٫٩٢	٦٩٫١٧	آذار/مارس ١٩٩٣
٨٩٫٥٨	٦٨٫٥٣	حزيران/يونيو ١٩٩٣
٩١٫٠٠	٦٨٫٢٢	أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
٨٨٫٩٢	٦٧٫٧٧	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٩٩٫٤٢	٦٧٫١٣	آذار/مارس ١٩٩٤
٩٦٫٦٧	٦٦٫٥٤	حزيران/يونيو ١٩٩٤

المصدر: ايكوشيفر ١٩٩٥.

وتعود أهم العوامل التي تؤثر في تدهور الأجر الى ان لهذا الأخير مقدارا ثابتا نسبيا ومحددا بالليرة اللبنانية، التي تدهور سعر صرفها، تدهورا حادا تجاه الدولار. وبينما كانت معظم الأجور محددة بالعملة الوطنية، كانت الأسعار تحدد فعلياً بالدولار، مما خلق هوة كبيرة بين الدخل (بالليرة) والانفاق (بالدولار). وقد عوّض عن هذا التدهور جزئياً في بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة التي حددت أجور مستخدميها، كلياً أو جزئياً، بالدولار، إلا أن هذا التعويض بقي محصوراً في قطاعات محدودة (المصارف، الشركات والمؤسسات الكبيرة...). كما ان مفعوله أصبح عكسياً منذ عام ١٩٩٢، الرواتب المحددة بالدولار أصبحت تخسر من قيمتها بنسبة تفوق ما تخسره الرواتب المحددة بالليرة اللبنانية بعد أن استقر سعر صرف هذه الأخيرة وبدأ يتحسن.

وبالإضافة الى الأجر بحد ذاته، تسهم التطورات التي طرأت على عناصر الأجر الأخرى (الخدمات الاجتماعية)، وعلى عناصر الإنفاق الثابتة نسبياً، في عملية إفقار الإجراء. فالتقديرات الاجتماعية، هي أيضاً محددة بالليرة اللبنانية، قد انخفضت قيمتها الفعلية كثيراً وينسب تقارب نسب انخفاض الأجور (ولا سيما تقديرات الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي)، في حين أن كل بنود الإنفاق على الخدمات الأساسية (ولا سيما الكهرباء والماء والهاتف وغيرها) قد رفعت بحيث تقارب الأكلاف الحقيقية قدر الإمكان. وازاء ذلك، تتسع الهوة بين الدخل والإنفاق. يقارب خط الفقر في المدن ٦٠٠ دولار امريكي، وسطياً، لأسرة من ٥ أشخاص عام ١٩٩٣، فإن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر تقارب ٢٨ في المائة من السكان حسب تقديرات التقرير الوطني الى قمة كوبنهاغن<sup>(٥٦)</sup>.

### ٢- الربع العقاري

يشهد قطاع البناء نمواً ملحوظاً بعد توقف الأعمال العسكرية في البلاد (حوالي ٧ في المائة من الناتج المحلي عام ١٩٩٠)<sup>(٥٧)</sup>. إلا أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين العرض والطلب في سوق العقارات، مردّه، بالدرجة الأولى، الى إفتقار الطبقة الوسطى الذي ينعكس في تقلص الطلب على الشقق التي تشتري نقداً بالنسبة الى الشقق التي تشتري بالتقسيط<sup>(٥٨)</sup>.

إلا أن الجانب الذي نهتم له الآن، في تناولنا لمداخل الطبقات الوسطى، هو فئة الملاكين الصغار والمتوسطين في المدن، وهم فئة من ملاكي الأبنية السكنية والتجارية القديمة نسبياً، والمؤجرة أغلب الأحيان. لقد كان الربع العقاري يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الفئة قبل موجة التضخم. ثم تدهورت مداخيلهم بسبب التضخم، أن بدلات الايجار محددة بالليرة اللبنانية، وعقود الايجارات تخضع للتجديد الالزامي بالتوافق مع زيادات في بدلات الايجار لا تعوض سوى جزء ضئيل من خسارة قيمتها الفعلية. وكانت الربوع العقارية، عام ١٩٧٣، تشكل ما نسبته ٨٫٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تعد تشكل، عام ١٩٨٨، إلا ١٫٣ في المائة منه أي بتراجع قدره ٩٢٫٨ في المائة بالقيم الحقيقية، وهي أعلى نسبة تراجع بين القطاعات وذلك على الرغم من ان قطاع البناء في ذلك العام وصل الى ذروته، إذ بلغت حصته ١٠ في المائة من الناتج المحلي، أي بنمو قدره ٨٫٤ في المائة بالقيم الحقيقية<sup>(٥٩)</sup>. وتشير هذه الأرقام الى مستوى

(٥٦) وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الوطني الى قمة كوبنهاغن، ١٩٩٥. راجع، في هذا الصدد، دراسة بعنوان "الفقر في لبنان"، أعدها د. انطوان حداد للإسكوا، (E/ESCWA/SD/1995/8/Add.2) ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٥٧) د. نجيب عيسى، المرجع السابق، ص. ٩٩.

(٥٨) د. بشارة حنا، ١٩٩٤، المرجع السابق، ص. ١٠٢.

(٥٩) Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon.

"Overview of Lebanon", p. 18.



إفتقار هذه الشريحة من صغار الملاكين المدينيين، والى عدم وجود أي أثر ايجابي لنمو قطاع البناء على مداخيلها.

### ٣- الأرياح

يختص هذا النوع من المداخل بالمقاولين وأصحاب الأعمال الصغار في المجالين الحضري والريفي، وفي مختلف القطاعات (الحرفيين، أصحاب المؤسسات الصغيرة، المزارعين الصغار، تجار التجزئة...)، وبسبب التنوع الشديد لهذه الفئة، تتعدد المؤثرات الايجابية التي تتعرض لها وتتفاوت، سلباً وإيجاباً.

فمن العوامل الايجابية، مرونة الاعمال الصغيرة من حيث تكيف أشكال عملها، والقدرة على تخفيض التكاليف على حساب تكثيف العمل الشخصي او العائلي. هذا بالإضافة الى القدرة على التعويض عن بعض الخسارة الناتجة عن التضخم من خلال رفع الأسعار أو تحديدها بالدولار. كما أن بعض المؤسسات الصناعية او الزراعية التي تستخدم العمل المأجور جنت بعض الفوائد المؤقتة الناجمة عن تدهور القيمة الشرائية لليرة، فتعززت قدرتها التنافسية في عمليات التصدير (ولا سيما عامي ١٩٨٧-١٩٨٨).

وبشكل عام، ترتبط العوامل الايجابية بتوفر أحد هذه الشروط (أو بعضها):

- (أ) هيمنة الدولار ضمن النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛
- (ب) التصدير؛
- (ج) إعادة تسعير المنتج؛
- (د) تمحور المؤسسة حول قطاع أو مؤسسة كبيرة مزدهرة.

ومن الصعب اجراء تحديد دقيق للفئات والمؤسسات المستفيدة من هذه العوامل، بشكل عام، وهي تضم جزءاً من العاملين ولفترات زمنية محدودة على الأرجح (تراجعت الأفضليات التصديرية بعد عام ١٩٨٨، وبعد حرب الخليج، تراجعت فوائد التعامل بالدولار عام ١٩٩٢).

أما العوامل السلبية فيمكن اختصارها بما يلي:

(أ) انخفاض القدرة الشرائية عموماً وسيطرة حالة من الركود والانكماش الاقتصادي مع تقلص في حجم الاعمال والمداخل وانكماش السوق المحلي؛

(ب) تراجع امكانيات التصدير بعد حرب الخليج وإفغال الأسواق الخليجية؛

(ج) إغراق الاسواق اللبنانية بالمنافسة الأجنبية في كل القطاعات، وعدم وجود أي سياسة حمائية مهما كانت محدودة؛

(د) تدهور المداخل الزراعية بفعل المنافسة الخارجية من جهة، وتعدد الوسطاء في دورة الانتاج الزراعي، من جهة ثانية؛

(هـ) ارتفاع أسعار المدخلات الضرورية لعوامل الانتاج، ومعظمها مستوردة؛

(و) عدم وجود معاملة تفضيلية للمشاريع الصغيرة على صعيد التسليف او شروط العمل والالتزامات الضريبية او الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي...);

(ز) عدم وجود تسهيلات قانونية وادارية للمؤسسات الصغيرة، ولا تسهيلات في توفير الخدمات.

فالمؤسسات الصغيرة تتعرض إذن لضغط مثلث:

(١) ارتفاع أسعار المدخلات؛

(٢) الإغراق الخارجي؛

(٣) آليات التركيز وتحكم المؤسسات الكبيرة والوسطاء بشروط الانتاج والتوزيع.

وكل ذلك يتم في بيئة غير مناسبة تتسم بالانكماش وبانعدام السياسات الحمائية والمعاملة التفضيلية. وفي وضع كهذا، تبدو العوامل السلبية أقوى تأثيراً من العوامل الايجابية. ففي حين تظال العوامل الايجابية فئات محدودة، وبشكل مؤقت، يبدو فعل العوامل السلبية أوسع شمولاً وأكثر ديمومة. من ذلك ان محصلة الحراك الاجتماعي، او الاستقرار، داخل شريحة المقاولين وأصحاب الأعمال الصغار، (التي تشهد حركة دخول وخروج، وافتتاح اعمال واقفال اعمال)، (المحصلة العامة) تميل في المتوسط الى التراجع، كما أن ظروف العمل والمعيشة تجنح الى التدهور، إلا في القطاعات المحظوظة التي تتمتع ببعض الأفضليات في أوقات مناسبة.

### ٤- الأتعايب

يشكل حملة الشهادات الجامعية ولا سيما منهم من يمارسون مهناً حرة: الأطباء، المهندسون، المحامون، أطباء الأسنان ... فئة نوعية داخل الطبقات الوسطى بسبب موقعهم الاجتماعي ومستواهم العلمي. وقياساً بالفئات الأخرى، يمكن احصاء هذه الفئة بدقة، ومداخيلها عموماً تتخذ شكل اتعايب يتلقونها مقابل خدماتهم، ما عدا الموظفين او

المهندسين أو الأطباء الجدد المتعاقدين مع شركات هندسية أو مستشفيات، وفق شروط مماثلة لشروط العمل المأجور.

وظروف أصحاب المداخل الثابتة من هذه الفئة مشابهة لظروف الاجراء ذوي المداخل المتوسطة وما فوق، اذ انها تعرضت لتدهور سريع لم يسلم منه، جزئياً، إلا الذين شملهم تحديد الاجور بالدولار، أو الذين يقومون بعمل اضافي خارج وظيفتهم او تعاقدهم الثابت.

أما المستقلون منهم، وهم الغالبية، فمدخلهم متحركة، أي أن تحديد بدلات اتعابهم يتم ضمن هوامش موحدة تقرها النقابات التي ينتمون اليها، وتزداد كلما تدهورت بفعل التضخم أو عوامل أخرى خاصة. إلا أن هذه الاتعاب غير قابلة للزيادة دون حدود، لأن ذلك يؤدي الى تقلص الطلب عليها رغم الحاجة الملحة. وبالتالي يشكل انخفاض القدرة الشرائية للدخل عموماً عنصر ضغط على مداخل هذه الفئة.

ومن جهة أخرى، شهد العقدان الأخيران اندفاع أعداد كبيرة من الشباب اللبنانيين الى الالتحاق بالجامعات التي تخرج هذه الفئات. وشكلت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الجيدة عنصر جذب على هذا الصعيد. وقد نتج من ذلك تكاثر ضخم لهذه الفئات، وسوء توزيع احيانا، بما يفوق قدرة لبنان على استيعابها، ولا سيما بعد تقلص امكانيات العمل في دول الخليج. وسجل، داخل هذه المهنة، حصول تمايزات مهنية - اجتماعية بين نخبة تقطع لنفسها الحصة الأساسية من الاعمال والطلب على خدمات القطاع، وغالبية متنامية باستمرار تتقاسم الحصة الباقية بنسب متفاوتة. ويواجه الوافدون حديثاً الى هذه المهنة صعوبات متزايدة في ايجاد أماكن لهم وتوفير شروط عمل ودخل جيد، بسبب المنافسة الشديدة والفيتوات القائمة على أساس اجتماعي وطائفي وحتى مذهبي، مما يقربهم أكثر من شروط العمل المأجور، سواء من حيث شروط العمل القانونية أو من حيث مستوى الدخل.

أما العوامل المؤثرة في هذا التمايز الداخلي فهي متعددة المصادر، وأبرزها:

(أ) تنافس القديم المستقر الناجح والوافدين حديثاً؛

(ب) تنافس المستشفيات أو المكاتب الكبيرة مع المستقلين و "الصغار"؛

(ج) ضيق مجالات العمل، في المدن خصوصاً، بسبب تشبعها؛

(د) ارتفاع تكاليف تأسيس المكاتب أو العيادات، ولا سيما في المدن، بسبب ارتفاع أسعار العقارات والتجهيزات او بدلات الايجار والخلو؛

(هـ) التنافس بين خريجي المدارس المختلفة ووجود تراتب خاص داخل كل مهنة؛ (عموماً يأتي أولاً خريجو الجامعات الغربية، وبعدها دول اوربا الشرقية، ثم الدول العربية، ثم الجامعة اللبنانية)؛

(و) تفاوت الأوضاع الاجتماعية التي يلتمس فيها الخريج الموارد المالية والعلاقات الضرورية للنجاح.

وبشكل عام، يمكن القول ان هذه القلة قد توسعت عددياً، لكن ذلك ترافق مع تمايز أكثر حدة داخلها، ومع تدهور المتوسط العام لمستوى معيشتها.

### جيم- إعادة تنظيم المعال السكني وقانون الايجارات

نتوقف هنا عند مسألتين: الأولى هي مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري ودلالاته، والثانية هي مضمون السياسة الرسمية في موضوع الايجارات ونتائجها الاجتماعية. وهاتان المسألتان تعنيان العاصمة بيروت بالدرجة الأولى، ومن خلالها لبنان كله، ولذلك ارتباط مباشر بأوضاع الطبقة الوسطى التي كانت تتركز في بيروت كما سبقت الاشارة.

### ١- الوجه الديمغرافي والاجتماعي لمشروع إعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت

يشكل مشروع إعادة إعمار وسط بيروت، في خلفية الذين وضعوه بصيغته الراهنة، حلقة أساسية في دور لبنان الاقتصادي المستقبلي، المتمحور حول التغيرات الاقليمية. ويسعى المخطط الموضوع لوسط بيروت الى تأهيل هذا الوسط ليلعب دور سوق مالي وخدماتي شرق - أوسطي.

وبغض النظر عن مدى قابلية هذا السيناريو للتحقق، وهذا ليس مجال بحثنا، فإن الأوجه الديمغرافية والدلالات الاجتماعية لهذا المشروع، والمشاريع المكمل له، وطبيعة وسائل التنفيذ غالباً ما تبقى في الظل، وهذا بالضبط ما سنسعى الى تسليط الضوء عليه، من خلال الملاحظات التالية:

(أ) أنشئت الشركة العقارية لإعادة إعمار وسط بيروت (سوليدير) بموجب قانون أقره مجلس النواب بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وصدر بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وبموجب هذا القانون - وتعديلاته اللاحقة - تحدد رأسمال الشركة بما يزيد عن ملياري دولار (٦٥٠ مليون دولار تقديماً نقدية، و ١٧٠٠ مليون دولار تقديماً عينية).

وتشكل التقديمات العينية قيمة العقارات الواقعة ضمن نطاق عمل الشركة كما خمنتها لجان رسمية شكلت خصيصاً لهذه الغاية. وبموجب قانون الشركة، تصبح كل العقارات الواقعة ضمن الرقعة المحددة ملكاً للشركة، ويصبح أصحاب الحقوق في هذه العقارات مالكي أسهم فيها. ويقدر عدد هؤلاء بحوالي ١٢٧ ألف شخص (حسب تقديرات أصحاب الحقوق أنفسهم، "النهار"، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤)، وهو رقم غير قابل للتحديد الدقيق بسبب تقادم التسجيلات العقارية وتجزؤ الملكية بالوراثة وعوامل أخرى.

معظم أصحاب الحقوق هؤلاء هم من الطبقات الوسطى، كانوا يمارسون نشاطاً اقتصادياً انتاجياً، أو كانوا ملاكين عقاريين في الوسط التجاري، الذي كان أكبر سوق للتبادل المحلي بمختلف أنواع السلع والخدمات، بالإضافة إلى كونه مركزاً للنشاطات الخدمية المصرفية والتجارية والتراخيص... الخ.

لقد ووجه انشاء الشركة العقارية باعتراضات واسعة، ولا سيما من قبل أصحاب الحقوق، لكن هذه الاعتراضات ظلت دون المتوقع لاعتبارات تتعلق بمجمل الوضع السياسي السائد بعد الحرب. وتركز الاعتراضات الأساسية التي قدمها هؤلاء في وجه الشركة على نقطتين أساسيتين:

الأولى: الغبن اللاحق بهم من جراء التخمين غير العادل لقيمة عقاراتهم وحقوقهم؛

والثانية: لا دستورية ولا قانونية تملك عقاراتهم دون رضاهم.

والاعتراض الثاني خصوصاً هو المرتبط بموضوع بحثنا، إذ يمكن اعتبار عملية الاستملاك بمثابة شكل قانوني لمصادرة عقارات تعود لفئات وسطى. كما أنها تعني تغييراً نوعياً في الوضعية الاجتماعية لهؤلاء: من مالكي عقارات تقليديين ومستقلين، إلى مجرد مساهمين في شركة مساهمة ضخمة لا يستطيعون التأثير في قرارها فعلياً. وهذا قد يعني بالنسبة إلى الكثير منهم الخروج من هذه الطبقة الوسطى لفقدانهم المعيار المركب الاقتصادي - الاجتماعي - القيمي الذي كانوا ينتسبون إلى تلك الطبقة استناداً إليه:

(ب) اعتمدت الحكومة خيار ايكال عملية إعادة إعمار الوسط التجاري إلى شركة ضخمة واحدة، مفضلة ذلك على خيار آخر يقوم على إنشاء عدة شركات عقارية أصغر حجماً يوكل إليها تنفيذ أجزاء من المشروع، وتفسح في المجال أمام مشاركة الملاكين بفعالية أكبر في عملية إعادة الإعمار؛

وهذا الخيار، بسبب طابعه الاحتكاري، يستبعد عملياً مشاركة الرساميل الصغيرة والمتوسطة، وصغار ومتوسطي المقاولين الذين لا يمكنهم المشاركة إلا بمقدار تحولهم إلى مقاولين من الباطن متعاقدين مع شركة "سوليدير" ووفق شروطها؛

كما أن إنشاء هذه الشركة الضخمة قد عنى المزيد من الاختلال القطاعي في توزيع الاستثمارات التي امتصتها سوليدير على حساب التوظيف في القطاعات الأخرى، نظراً للمحدودية الموارد. أضف إلى ذلك أن عملية إعادة إعمار الوسط التجاري ضمن هذه الشروط ليس مولداً لفرص عمل بالقدر الذي قد يبدو للوهلة الأولى. فالمشروع، بسبب ضخامته وصعوبة شروطه الفنية، هو أكثر اعتماداً على الخبرات الفنية والعلمية الأجنبية وعلى استيراد المنخلات من الخارج. أما فيما يتصل بالأعمال اليدوية، فهو يتجه نحو الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية، الأقل كلفة؛

(ج) ان المخطط التوجيهي لإعادة إعمار وسط بيروت يشير إلى تبدل جوهري في طبيعة النشاط الاقتصادي والتكوين الديمغرافي للوسط عما كانا عليه في السابق. فبدلاً من مزيج السكن والنشاط الاقتصادي المتمحور حول الدورة الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبدلاً من الأسواق التقليدية التي تضم آلاف المحلات التجارية والمكاتب المختلفة الأحجام، وعقد المواصلات والمساحات والأماكن العامة، يتجه إلى بناء مركز مالي - خدماتي متمحور حول الخارج، تتراجع فيه حصة السكن لصالح الأعمال في مكاتب عصرية في أبنية وإبراج ضخمة، وتستبعد منه الأعمال والأنشطة التقليدية، ولا سيما أسواق التبادل التجاري الداخلي، ومساحات وأمكنة التفاعل المتاحة أمام عموم السكان؛

ان تغيير الطبيعة العمرانية والهندسية للوسط التجاري تؤذن بتغيير نوعي في طبيعة الأنشطة التي سوف تتركز فيه، بحيث أنه سيفقد دوره السابق كحاضن للفئات الوسطى الحضرية، ومجال تفاعل وتبادل مادي وثقافي مع الفئات الوافدة إليه من مختلف المناطق؛

(د) ان إدراك مضمون التحول الذي يتضمنه مشروع إعادة إعمار الوسط لا يكتمل إلا بربطه بالعناصر الملحقة به، ولا سيما شبكة المواصلات وإعادة تأهيل ضواحي العاصمة. ويتضح من المشاريع التي بدئ بتنفيذها، وتلك التي أعلن عنها، ان المشروع يهدف إلى إعادة تنظيم المجال السكاني داخل العاصمة وعلى مداخلها؛

فخلال سنوات الحرب، تعرضت بيروت لعملية "ترييف" متدرجة، إذ تسربت إلى وسط العاصمة الفئات الاجتماعية الدنيا والمهمشة، سواء من كان يسكن منها في أحزمة البؤس المحيطة بها (المسوخ، الكرنتينا، النبعة، الضاحية الجنوبية، ...). أو الفئات التي نزحت من الأرياف (ولا سيما من الجنوب) بفعل الحرب الداخلية أو الاعتداءات الإسرائيلية؛

وبهذا المعنى يكون مشروع سوليدير شديد الارتباط بإخلاء المهجرين من وسط بيروت ومن أحيائها السياحية والتجارية. وقد قطعت هذه العملية أشواطاً غير قليلة الأهمية، وتحملت سوليدير، كما تحمل أصحاب العقارات والفنادق، حصة غير قليلة من التعويضات التي دفعت للمهجرين لإخلاء بعض الأحياء بهدف الإسراع بإعادة إعمارها واستثمارها<sup>(٦٠)</sup>. أما فيما يتعلق بشبكة المواصلات، فإن عدداً من الاتوسترات والانتفاق، داخل مدينة بيروت وفي ضواحيها، قد أعطي الأولوية وبدء بتنفيذه، بما يؤمن ارتباطاً سريعاً و"مأموناً" بين الوسط التجاري والمطار الدولي، وحركة دخول وخروج من الوسط إلى الطرقات الدولية الأخرى دون حاجة إلى الإحتكاك بأي مجموعة سكانية في الضواحي أو باقي أقسام المدينة<sup>(٦١)</sup>. أي أن الأمر هو أشبه بإنشاء جزيرة أعمال محاطة بشبكة طرق عريضة تشكل نوعاً من العازل بينها وبين باقي أقسام المدينة.

## ٢- المضمون الاجتماعي لسياسة الحكومة في موضوع الاجارات

سبق أن أشرنا في الفقرات السابقة إلى أن صغار الملاكين في المدن، الذين كانوا يعتمدون على بدلات الاجار كمصدر أساسي للدخل، قد تدهورت مداخيلهم هذه بشدة بفعل التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية وشيوع التعامل بالدولار. وأسهم في هذا الوضع الجمود القانوني في العلاقة بين المالك والمستأجر، إذ ان عقود الاجار تخضع منذ عقود لقوانين استثنائية تجدد عقود الاجار حكماً سنة بعد سنة، وتفرض زيادات موحدة حسب تاريخ العقد.

لقد نتج من مجمل الظروف المحيطة بقطاع البناء (ارتفاع أسعار الاراضي وأكلاف البناء، عدم مرونة قانون الاجارات، عدم وجود سياسة اسكانية، النزوح السكاني قبل الحرب، التهجير المترافق مع تدمير أو تضرر عدد كبير من الوحدات السكنية، انخفاض المداخيل عموماً، ...)، اختلال مزمن ومتراكم بين العرض والطلب في هذا القطاع، وعزوف المالكين عموماً عن اللجوء إلى تأجير عقاراتهم، وتفضيلهم بيعها أو التحايل على القانون بصيغ مختلفة (تنظيم عقود استثمار محدودة زمنياً، أو تأجير شقق مفروشة، ... الخ)، للتهرب من التجديد الالزامي وسقوف زيادة البدلات الالزامية. وتركز

(٦٠) يصعب تحديد قيمة التعويض المدفوع للعائلات المهجرة، ويتراوح الرقم الدولي بين ٣٠ و ٤٠ ألف دولار للأسرة حسب بعض المعلومات غير الرسمية. وتشوب هذه العملية عمليات هدر وانتفاع من مختلف المواقع والأطراف السياسية الممسكة بالقرار أو القدرة على إعاقة التنفيذ، وتفيد معلومات مستقاة من مصادر رسمية معيّنة ان شركة سوليدير قد تحمّلت ما يقارب ٣٥٠ مليون دولار بدل إخلاء عائلات كانت تسكن ضمن نطاق عملها.

(٦١) من الطرق العريضة التي اعطيت أولوية داخل بيروت وفي محيطها: اوتوستراد وبنفق سليم سلام (أنجز)، واوتوستراد يخترق بيروت عرضياً من شارع فردان إلى رأس بيروت (أنجز)، وبنفق كورنيش المزرعة - الرملة البيضاء - الازاعي (قيد الإنجاز)، وبنفق السفارة الكويتية - الازاعي (قيد الانجاز)، والاوتوستراد الدائري حول بيروت (ملحوظ ضمن الأولويات ويوشر بتصعيد اجزاء منه).

السياسة الحكومية على هذا الواقع، وعلى واقع جمود الصيغ القانونية التي تنظم عقود الاجار، لتحتمل هذه الأخيرة وحدها مسؤولية جمود عرض الشقق للإيجار، مشددة على الظلم اللاحق بالملاكين العقاريين في المدن<sup>(٦٢)</sup>.

إلا أن التعميم خاطيء هنا. ولعل الثغرة الأولى في القوانين السارية المفعول هو كونها تعتمد قواعد رقمية بسيطة لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النوعية حسب الزمان والمكان وحسب شروط العقد الأصلي. لذلك لا بد من التحفظ على أي تعميم، لا سيما وأن مشكلة الاجارات هي مشكلة حضرية موجودة في بيروت خصوصاً.

والسياسة الرسمية، بتركيزها على الجانب القانوني فقط، تتعمد إسقاط العوامل الأخرى التي تؤثر في هذه الأزمة الاسكانية، وتوحي بأنها ستنتج في حل هذه الأزمة من خلال ايجاد إطار قانوني مناسب يشجع العرض ويعيد التوازن بينه وبين الطلب الشديد على الشقق السكنية<sup>(٦٣)</sup>. ان فلسفة هذه السياسة تقوم على فكرة - هدف محوري- هي فكرة تحرير عقود الاجار تماماً. ويتكرر السجال في هذا الصدد كلما اقترب موعد انتهاء مدة سريان قانون الاجارات، وهو الوضع الذي كان سائداً في أواخر عام ١٩٩٥، إذ ان القانون المعمول به حالياً ينتهي سريانه في نهاية عام ١٩٩٥. إلا أن عدم التوصل إلى حلول بديلة مقبولة قد أدى مرة أخرى إلى تحديد العمل بالقانون نفسه حتى نهاية عام ١٩٩٧.

## ٣- الجديد في القانون الحالي

(أ) يتصف القانون الحالي، أولاً، بأنه قانونان. فثمة انفصال كامل بين العقود التي أبرمت قبل ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢، والتي تخضع لأحكام قانون الاجارات كاملاً (القانون رقم ١٦٠/١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦/١٩٩٤)، والعقود التي أبرمت بعد هذا التاريخ والتي تخضع لأحكام قانون خاص بديل عن المادة ٥٤٣ من قانون الموجبات والعقود، أي لمبدأ حرية التعاقد، مع الزام، وحيد عملياً، باستمرار العقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل:

(٦٢) رغم التصحيحات المتعاقبة التي أدخلها القانون الأخير على قيمة الاجارات القديمة: حتى ١٦٥ ضعفاً للأماكن السكنية و ٦٦٠ ضعفاً للأماكن التجارية، لا تزال قيمة الاجارات القديمة تافهة في بعض الحالات بحيث أن المالكين يمتنعون عن تحصيلها لأنها لا تكفي لسد نفقات الصيانة العادية للبناء، وخاصة بالنسبة إلى الأماكن السكنية.

(٦٣) لا يدخل ضمن نطاق بحثنا الآن تحليل عناصر أزمة السكن وشروط حلها، ولا تحليل تشوهات عرض الشقق وطلبها (هناك عرض وفير لشقق فخمة وطلب شديد على شقق متوسطة ومتواضعة المواصفات). ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أن عوامل أزمة السكن هي أكثر تعقيداً، وأن الجانب القانوني لا يمكن فهمه ولا فهم مضمونه ونتائجه بمعزل عن هذا السياق العام.

(ب) يتصف القانون، ثانياً، باستحداث مادة لم تعرفها القوانين السابقة. فالمادة ٦ من قانون الايجارات، الساري المفعول اعتباراً من عام ١٩٩٢، تنص على زيادة تلقائية في بدلات الايجار بنسبة تساوي نصف نسبة تصحيح الشطر الأول من الأجر<sup>(٦٤)</sup>. وفي حين أن مثل هذا التصحيح كان، في السابق، يتطلب صدور قانون خاص يستلزم سنوات عدة، كان الأجر يصحح بمعدل مرة كل سنة بشكل عام (اعتباراً من بداية الثمانينيات). أي أن وتيرة تصحيح الأجر كانت أسرع مقارنة بوتيرة تصحيح الربح الذي يتخذ شكل بدل ايجار. ويهدف هذا الاجراء الى تقليص هامش التفاوت ويجعل تصحيح بدلات الايجار يتم دورياً بالتلازم مع تصحيح الأجر، وبالتالي تحسين مداخل أصحاب العقارات المبنية المؤجرة؛

لكن الدلالة الاجتماعية لهذا الاجراء بالغة الأهمية. فالسبب الأساسي لتدهور مداخل هذه الفئة بالتحديد، أي اصحاب الأملاك المبنية المؤجرة منذ فترات زمنية طويلة هو انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. وقد كانت غالبية العقود القديمة تعود الى ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، الى فترة كان سعر صرف الدولار يتراوح فيها بين ٢٥ و ٣ ليرات لبنانية للدولار الواحد، في حين أن سعر صرفه في نزوات التضخم، عند نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وصل الى ما بين ٥٠٠ و ٨٠٠ ضعف، وتلك هوة لم تنجح في ردمها التصحيحات المقررة في القوانين المتتالية، ولا مستوى سعر الصرف الحالي رغم استقراره (حوالي ١٦٤٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد عند اعداد هذه الدراسة)، لأنه مرتفع جداً بالنسبة الى المستوى الذي كان عليه عند تحرير العقود القديمة التي يعود بعضها الى الخمسينيات والستينيات. وقانون الايجارات الساري المفعول لا يتصدى لهذا السبب مباشرة، بل يقيم ربطاً عضويًا مباشرًا بين بدل الايجار والأجر دون توسط أي طرف حكومي بالتحديد. ومعنى ذلك أن الحكومة تسعى الى تحسين مداخل الملاكين من خلال اقتطاع جزء من الدخل الذي يتقاضاه الاجراء. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط مستويات معيشة هذه الفئات (الاجراء والملاكين العقاريين)، فإن مضمون سياسة الحكومة يعني بالضبط اقتطاع جزء من مداخل الطبقات الدنيا (الاجراء)، وتحويل هذه الاقتطاعات الى شريحة اخرى تقع، على الأغلب، عند مستوى أعلى في سلم التراتب الاجتماعي. ويشكل هذا الاقتطاع ضغطاً مستحدثاً على الأجر، وعامل إفقار جديد. هذا بالإضافة الى ما يولده من شعور بتنافر المصالح بين فئتين اجتماعيتين، بحيث يبدو اصحاب الأملاك هم المسؤولين عن افقار الاجراء المستأجرين، في حين أن سبب افقارهم مشترك ويكمن، ولو بتفاوت، في كونهم فئتين اجتماعيتين من ذوي الدخل المحدود، بالليرة اللبنانية، الذين تضاءلت مداخلهم بسبب التضخم المتراكم. وهذا المناخ من الاتهامات المتبادلة بين المستأجرين والملاكين، الذي يعزز آليات التنابذ الاجتماعي، يبدو جلياً كلما صدر قانون

(٦٤) المادة ٦، الفقرة ج: اعتباراً من ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢، وبعد المضاعفة الوارد ذكرها في البندين (أ) و (ب) من هذه المادة، ترتبط وتزداد تبعاً بدلات الايجار بنسبة تعادل نصف الزيادة الطارئة في كل مرة على الجزء الأول من الراتب المحددة في المراسيم المتعلقة بزيادة غلاء المعيشة وتحديد أجر المستخدمين والعمال، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل زيادة.

جديد، او اقترب موعد صدوره، إذ يشكل كل طرف لجاناً للدفاع عن مصالحه في وجه الطرف الآخر؛

(ج) يتصف القانون، ثالثاً، بنسب مضاعفة مرتفعة لبدلات الايجار (مقارنة بالقوانين السابقة)، وبتوسيعه لأسباب استرداد المساكن المستأجرة مع تحديد تعويض للاسترداد يقارب نصف سعر المسكن، يدفعه المالك للإسترداد، او يدفعه المستأجر الراغب في ممارسة حق الشفعة او شراء المأجور الذي يشغله<sup>(٦٥)</sup>.

ولا تهم التفاصيل هنا، بل المنحى العام الذي يسهم هذا القانون في تكوينه.

بالطبع هناك تفاوتات كبيرة جدا تجعل تعميم قاعدة حسابية واحدة غير منصف على الاطلاق. ولا مجال لذكر أمثلة هنا. ولكن، فيما يتعلق ببيروت تحديداً، كانت هذه الزيادات عبئاً شديداً على المستأجرين ذوي المداخل المحدودة - من جهة أولى - وغير كافية وغير منصفة من وجهة نظر صغار مالكي العقارات المؤجرة بموجب عقود قديمة، من جهة ثانية. فلا عجب ان إن أتت الاعتراضات ضد القانون من كلا الجانبين - المستأجرين والمالكين. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتعويضات الاسترداد او شراء المستأجر للمسكن الذي يشغله. فالواقع العملي الناشئ حالياً في العلاقة بين المالك والمستأجر القديم هي التالية: يجري تخمين سعر الشقة الحالي، ويحتسب تعويض الاسترداد حسب القانون (غالباً ما يوازي نصف ثمن الشقة)، فيقترح المالك على المستأجر ان يشتري المسكن بنصف قيمته (أي القيمة الفعلية - "ناقص" تعويض الاسترداد) أو ان يأخذ التعويض ويخلي الشقة (إذا كانت شروط الاسترداد تنطبق على الحالة المعنية). ولكن في حالة الفئات المحدودة الدخل، لا يملك المستأجر، في غالب الأحيان، مدخرات تسمح له بشراء المسكن الذي يشغله، وإذا وافق على أخذ تعويض الاسترداد، فإنه لا يستطيع شراء مسكن بديل. اما المالك الصغير او المتوسط، وهو محدود الدخل أيضاً، فلا يملك بدوره، المدخرات الكافية لدفع بدلات استرداد الشقق التي يملكها لاستثمارها بصورة أفضل. وينتج من هذا الوضع ان الفئات الدنيا والمتوسطة لا تستفيد فعلياً من جوانب القانون هذه، فيبقى الوضع على حاله بانتظار القانون الجديد. أو ثمة حل آخر يتمثل في دخول طرف ثالث في العلاقة بين المالك والمستأجر. والطرف الثالث هذا هو شركة عقارية، او مكتب مقاولات، يعقد اتفاقاً مع المالك يتولى بموجبه دفع تعويضات لإخلاء الشقق المستأجرة مقابل هدم البناء القديم (غالباً) وبناء آخر جديد تكون فيه للمالك القديم حصة عينية أو نقدية او مزيج من الاثنين... ويستثمر البناء الجديد وفق شروط مناسبة لكونه محرراً من حكم قانون الايجارات. وما يشجع على هذا السلوك هو ارتفاع أسعار الأرض

(٦٥) حول شروط الاسترداد راجع نص المادة ٨ من القانون ١٩٩٢/١٦٠، المعدل بموجب القانون ١٩٩٤/٢٢٦. وتنص الفقرة (د) من المادة ٨ على قيمة تعويض الاسترداد: " (د) يتوجب على المالك طاب الاسترداد، وفقاً للبنود (أ) و (ب) و (ج) أعلاه، ان يدفع للمستأجر تعويضاً عادلاً تقرره المحاكم على أن لا يقل عن ٢٥ في المائة وأن لا يزيد عن ٥٠ في المائة من قيمة المأجور".

وأسعار العقارات، في بيروت خصوصاً، وارتفاع معدلات الربح في هذا القطاع اذا توفرت الشروط المناسبة. وهذا المنحى يتنامى الآن، ونتائجه الاجتماعية مزدوجة:

(١) تحرير المزيد من الشقق والمحلات التي يشغلها مستأجرون محدودو الدخل، وطردهم من داخل العاصمة الى خارجها، ذلك أن شروط التعاقد مع المالك الجديد، أو الشروط الجديدة، غير محتملة بالنسبة اليهم؛

(٢) تغيير طبيعة الملكية العقارية التقليدية داخل المدينة، والاضمحلال التدريجي لهذه الفئة بمقدار ما يدخل المقاولون والشركات العقارية والمضاربون طرفاً لا غنى عنه لحلحلة الجمود الذي يسيطر على العلاقة بين المالك والمستأجر القديم.

#### ٤- خلاصة أولية

ان الاستنتاج الأساسي الذي تقود اليه هذه المقارنة لعملية إعادة إعمار وسط بيروت، وقانون الأيجارات، هو أن السياسات المتبعة تفضي الى إعادة تنظيم متدرجة للمجال السكاني والعمراني في بيروت، يتمثل اتجاهها العام في عمليات نبت متتالية للفئات الوسطى والدنيا من داخل نواة العاصمة التجارية - المالية (أو الوسط)، ثم من العاصمة عموماً، نحو الضواحي والمناطق الأخرى. وتجري عملية النبت هذه من خلال تصميم جديد للمدينة ووظائفها أكثر تمحوراً حول الخارج، وعلى الاعمال المالية المرتبطة بالأسمال الكبير، وذلك على حساب الأنشطة التقليدية والفئات الدنيا والوسطى، وعلى حساب عودة المدينة ساحة لتفاعل مكونات المجتمع اللبناني الداخلية.

#### دال- بنية وآليات قطاع التعليم

اذا كان التعليم والاعداد العلمي والمهني يعتبران من "الأصول الانتاجية" في بعض أدبيات التنمية، فإن هذا الوصف يصح، بالدرجة الاولى، على الفئات الوسطى. فاهتمام هذه الأخيرة ببلوغ مستوى علمي رفيع يشكل إحدى ميزاتهما، وشرطاً للإرتقاء الاجتماعي أو للحفاظ على وضعية اجتماعية مقبولة والحؤول دون التدهور الى مراتب أدنى.

لقد تلازم تشكل فئات اجتماعية جديدة بدءاً من أواسط القرن الماضي، وبروز أنشطة اقتصادية جديدة (بداية الدور التجاري - الخدماتي اللبناني)، مع توسع عملية التعليم وسط دور نشيط للإرساليات الأجنبية. وساهمت المدارس والجامعات في اعداد وتكوين النخب العليا، وخصوصاً الفئات الوسطى، التي تأهلت للقيام بأدوارها الاقتصادية والإدارية الجديدة.

وفي أواخر الخمسينيات والستينيات، تلازم الخط الاجتماعي للعهد الشهابي (١٩٥٨-١٩٦٤) مع نهوض موازٍ للتعليم الرسمي، فعرفت الستينيات والسبعينيات مرحلة توسع أفقي للتعليم الرسمي، وتحسن نوعي في مستوى التعليم فيها، وانشاء الجامعة اللبنانية وبدء اكتمالها كمؤسسة أولى للتعليم العالي في لبنان. وليس صدفة ان يتلازم توسع التعليم الرسمي هذا، وتحسن نوعيته، مع عناصر أخرى في السياسة الشهابية، تمتد من محاولة اصلاح الادارة وتحديثها، الى محاولة تنمية الارياف وتقليص التفاوتات بين المناطق وتعزير اوضاع الطبقات الوسطى من خلال حزمة من المشاريع والسياسات.

والمهم، بغض النظر عن تقييم نتائج هذه السياسات، هو تلازم هذا المسعى مع توسيع التعليم وتحسينه باعتباره شرطاً ونتيجة لهذا التوجه. فالنظام التعليمي كان يؤدي وظيفته في اعداد ملاكات الجهاز الاداري الدنيا والوسطى، والمعلمين، وملاكات القطاع الخاص، والمهنيين أو الخريجين، لسوق العمل اللبنانية والأسواق العربية<sup>(٦٦)</sup>.

ويمكن ربط علاقة التعليم بتوسع الطبقات الوسطى واستقرارها وتجدها بالعوامل التالية:

(أ) توسع التعليم الرسمي وتحسن نوعيته، مما أتاح ووفر تعليماً قليل الكلفة وجيد النوعية لإعداد فئات أوسع من الناس، ولا سيما في المناطق الريفية؛

(ب) الاتجاه التدريجي نحو تنوع اختصاصات الجامعة اللبنانية، ولا سيما افتتاح الكليات التطبيقية فيها (هندسة، طب، زراعة، ادارة أعمال...) بعد أن كانت هذه الكليات، قبل الحرب، حكراً على الجامعات الأجنبية؛

(ج) كثرة طلاب الفئات الوسطى والدنيا الذين تمكنوا من الحصول على تعليم عالٍ في بلدان أوروبا الشرقية، باعداد متزايدة عاماً بعد عام.

#### ١- الاتجاهات المعاكسة لتجديد الفئات الوسطى

سجلت معظم المؤشرات النوعية (والكمية) للتعليم الرسمي تراجعاً كبيراً خلال سنوات الحرب وما بعدها. فانتهاء مستوى التعليم بلغ درجات خطيرة، وكذلك التفتت الإداري، وانعدام الفعالية، وضعف المردودية، هذا دون ذكر الاضرار المادية والبشرية

(٦٦) بالإمكان ملاحظة بعض التخصص في وجهة تأهيل مختلف المؤسسات التعليمية، العامة أو المهنية أو الجامعية. فالجامعة اللبنانية انحصرت سنوات طويلة في الاختصاصات النظرية. وخرج التعليم الرسمي الموظفين والمعلمين، في حين خرجت المدارس المهنية ملاكات القطاع الخاص الدنيا والوسطى. وتوزع خريجو الجامعات الخاصة على مختلف المهن الحرة والكوار العليا، مع تفاوت في التركيز بين جامعة وأخرى. وغالباً ما يمكن إقامة علاقة ترابط بين نوع ومرتبة العمل أو الوظيفة، من جهة، ومؤسسة التعليم من جهة أخرى.

المباشرة التي لحقت بهذا القطاع. وقد نتج من هذا التدهور ان تقلصت علاقة الارتباط بين نواتج عملية التعليم واحتياجات سوق العمل، كما ونوعاً، وبذلك فقد التعليم، الى حد بعيد، دوره السابق كسبيل للتقدم الاجتماعي بالنسبة الى قسم غير قليل من الفئات الوسطى تحديداً.

ويمكن رصد بعض المؤشرات التي تدعم هذا الاستنتاج:

(أ) سجل تراجع في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الرسمي قياساً بعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص، وذلك بالنسبة المئوية، وبالاعداد المطلقة. ففي حين كانت حصة القطاع الرسمي ٤٢ر٤ في المائة في السنة ١٩٧٤/١٩٧٥، أصبحت هذه الحصة ٣٢ر٦ في المائة في السنة ١٩٩١/١٩٩٢. وفي حين تناقص مؤشر عدد طلاب القطاع الرسمي مقارنة بعام ١٩٧٤ (= ١٠٠) الى ٧٣ر٦، ارتفع مؤشر عدد طلاب القطاع الخاص غير المجاني من ١٠٠ (= ١٩٧٤) الى ١٥٣ر٨.

تطور نسب التلاميذ وأعدادهم حسب القطاعات (١٩٩٢-١٩٧٤) (٦٧)  
(كنسبة مئوية)

تطور مؤشر عدد التلاميذ	نسب توزع التلاميذ في التعليم العام				
	رسمي	خاص	خاص مجاني	رسمي	خاص مجاني
١٩٧٥/١٩٧٤	٤٢ر٤	٢٥ر٩	٣١ر٧	١٠٠	١٠٠
١٩٨٧/١٩٨٦	٣٦ر٢	١٩ر٧	٤٤ر١	٩١ر٢	٨١ر٤
١٩٩٢/١٩٩١	٣٢ر٦	١٦ر٤	٥١	٧٣ر٦	٦٠ر٧
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٠ر٦	١٤ر٩	٥٤ر٥	-	-

المصدر: التقرير السنوي لمصرف لبنان، الاحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤، المركز التربوي للبحوث والانماء.

ويبين هذا الجدول أن هناك حالة انصراف عن المدرسة الرسمية الى المدرسة الخاصة غير المجانية (المدارس الخاصة المجانية تقتصر على المرحلة الابتدائية).

(٦٧) مصرف لبنان، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢، الجدولان ١١ و ١٢، ص. ١٥٩ و ١٦٠.

ومعظمها كناية عن مشاريع تجارية، ومستواها العلمي متدن عموماً، وقد سجلت تراجعاً أشد من تراجع المدارس الرسمية). ويعبر هذا الواقع عن تمسك الأسر اللبنانية بتعليم ابنائها ولو تكلفت أعباء اضافية لقاء ذلك، للإعتبارات التي سبق ذكرها. وتجدر الإشارة هنا الى ان العدد العام للتلاميذ تراجع خلال سنوات الحرب الأخيرة. ففي الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧، سجل عدد التلاميذ الاجمالي نمواً بنسبة ٥ر٠ في المائة بفضل نمو القطاع الخاص غير المجاني ( ٣٣ في المائة)، بينما سجلت محصلة الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٧ و عام ١٩٩٢ نمواً سلبياً بنسبة ٢ر٢ في المائة. وسجل القطاع الرسمي، خلال هاتين الفترتين، نمواً سلبياً بلغ ٨ر٠ في المائة و ٤ر٢ في المائة على التوالي (٦٨).

(ب) بالنسبة الى التعليم المهني والتقني، ثمة مؤشرات مختلفة قليلاً. ففي السنة ١٩٩١/١٩٩٢، بلغ عدد تلامذة هذا القطاع ٤١٠٩٧، مقابل ٧٢٤ ٨٣٣ في التعليم العام (٦٩). ولهذا القطاع السمتان التاليتان:

(١) ان نسبة توزع الطلاب بين القطاعين العام والخاص أكثر اختلالاً في التعليم المهني والتقني منها في التعليم العام، إذ تبلغ ١٨ر٢ في المائة في القطاع الرسمي مقابل ٨ر٨١ في المائة في القطاع الخاص (٧٠):

(٢) ان عدد التلاميذ في هذا القطاع سجل نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية، فارتفع من ٢٥٧٩١ في السنة ١٩٧٤/١٩٧٥ الى ٤١٠٩٧ في السنة ١٩٩١/١٩٩٢ (٧١). وخلال السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣، سجل نمواً بلغ ٧ر٦ في المائة، وهي نسبة تزيد عن ضعف معدل الزيادة الاجمالي الذي سجل في السنة نفسها، وقد بلغت ٣ر٤ في المائة (٧٢). وهذا الأمر يفيد بوجود إقبال متزايد على التعليم المهني، يرتبطون شك بتحسين ظروف الالتحاق بسوق العمل.

(ج) يقع القسم الأكبر من أعباء كلفة التعليم على الأسر اللبنانية. فقد قدر حجم الجهد الوطني الذي بذل في حقل التعليم خلال عام ١٩٨٢ بما نسبته ١١ر٥ في

(٦٨) المرجع نفسه، ص. ١٤٩.

(٦٩) ايكو شيفر ١٩٩٣، ص. ٣٨.

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) ايكو شيفر ١٩٩٤، ص. ٦٢.

جداً تجعلها عنصر نبذ لأبناء الطبقات الوسطى من المدارس الجيدة المستوى التي تتحول أكثر فأكثر الى مدارس نخبوية. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٩٥-١٩٩٧، بدأ يسجل تدفق مضاد في التعليم الخاص الى التعليم الرسمي، مما تسبب بأزمة استيعاب في مطلع العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧. والسبب الأول في ذلك هو ارتفاع الأقساط، والتحسين النسبي في أداء المدارس الرسمية بعد عودة الشهادات الرسمية.

ثالثاً - في مجال التعليم الجامعي، كانت دول أوروبا الشرقية تشكل، بالنسبة الى فئات واسعة ذات دخل متوسط أو محدود، مخرجاً الى تعليم أبنائها وتخصصهم في مجالات كانت حكراً على النخب الميسورة في السابق... وقد تزايد عدد خريجي هذه البلدان من اطباء ومهندسين، خصوصاً في السنوات الأخيرة. إلا أن هذا الباب قد ضاق بعد التحولات التي حصلت هناك، ولم تعوض الجامعة اللبنانية هذه الحاجة إلا جزئياً، من خلال الاختصاصات التطبيقية التي أنشئت فيها. ولذلك يجنح التعليم الجامعي المتخصص الى أن يصبح أصغر نطاقاً مما كان في السابق، وهذا يعني اعاققة توسع الطبقات الوسطى بعناصر جديدة، وبوجه خاص ريفية.

#### تطور عدد مزاوولي المهن الحرة بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٩٣<sup>(٧٥)</sup>

١٩٩٣	١٩٧٢	
٥٦٧٦	١٥٣٩	أطباء
٢٣٩٧	٣٦١	أطباء أسنان
٢٠٧٠	٤٧٥	صيادلة
٤٧٤٣	١٢٠٤	محامون
١٨١٧٢	٣٥٢٦	مهندسون

وفي مواجهة تدهور الدور الاجتماعي للتعليم - الرسمي خصوصاً - الذي سبقت الإشارة اليه بالنسبة الى الفئات الوسطى، وأمام تزايد أكلاف التعليم، برز صماماً أمان أساسيان للحيلولة دون تفجر هذه الصعوبات في أزمة غير قابلة للضبط.

(٧٥) من دراسة حول المرأة العاملة لحسابها الخاص، نفذتها مؤسسة البحوث والاستشارات لصالح صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (غير منشورة)، وأرقام ١٩٩٣ هي من سجلات النقابات المهنية المعنية، وقد جمعها فريق العمل الميداني.

المائة من الناتج المحلي. ويتحمل القطاع الرسمي نسبة ٣٥ في المائة من هذا الجهد، مقابل ٨ في المائة تتحملها الأسرة. وفي الوقت ذاته، تراجعت حصة وزارة التربية من الموازنة العامة باستمرار: من ٢٢ في المائة عام ١٩٧٤، إلى ١٢ في المائة عام ١٩٩٢<sup>(٧٣)</sup>، ولا نذكر هنا وجهة هذا الإنفاق التقليدية جداً وغير الانمائية (حوالي ٩٨ في المائة منها نفقات جارية):

(د) يشهد قطاع التعليم في لبنان نسب تأخر ورسوب مرتفعة تصل الى ٦٥٢ في المائة في المرحلة الابتدائية، و ٨٠٧ في المائة في المرحلة المتوسطة، و ٨٢٥ في المائة في المرحلة الثانوية. ويعني ذلك انه من أصل كل ١٠٠ تلميذ يدخلون الصف الأول الابتدائي يصل ١٩ فقط الى الصف الثالث الثانوي، وينجح قسم منهم فقط في امتحان الشهادة الثانوية (البكالوريا)<sup>(٧٤)</sup>. وقد تراوحت نسبة النجاح هذه بين ٥٨٤ في المائة في السنة ١٩٧٢/١٩٧٤ و ٢٢٢ في المائة في السنة ١٩٩٠/١٩٩١، لتعود الى الارتفاع قليلاً بعد ذلك ٣٢٣ في المائة في السنة ١٩٩١/١٩٩٢.

وتلقي هذه المعطيات الرقمية ضوءاً على بعض جوانب الخلل في القطاع التعليمي. فمن جهة أولى نجد لدى الأسر اللبنانية، ولا سيما الطبقات الوسطى منها، تمسكاً شديداً بتعليم أبنائها يعبر عنه بإعطاء أفضلية للإنفاق على التعليم، ويتحمل القسم الأكبر من أعبائه، رغم التضخم، وارتفاع تكاليفه كلها (من أقساط ونفقات أخرى). ومن جهة أخرى نجد أن نواتج التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وان كفاءة النظام التربوي برمته هي موضع شك، وذاك أمر ينبئ به ارتفاع مستوى التسرب الدراسي، والتدهور الذي أصاب التعليم الرسمي بوجه خاص.

ان دور التعليم كعنصر للترقي الاجتماعي، وكعنصر استقرار وتجديد وتوسيع للطبقات الوسطى، يتعرض لضغوط مباشرة في أكثر من جانب:

أولاً - لا تزال مسألة اعتماد اللغة الأجنبية لغة أساسية للتدريس عنصر خلاف أساسي بين المهتمين بالشأن التربوي، ولكن أثرها الاجتماعي واضح، فهي عنصر يقلص لتوسع الطبقات الوسطى الريفية خصوصاً، حيث يشكل جهل اللغة الأجنبية عائقاً هاماً أمام التقدم في عملية التعليم حتى نهاياتها، أو أمام دخول سوق العمل.

ثانياً - صاحب تدهور التعليم الرسمي والإقبال على المدارس الخاصة تصاعد سنوي في الاقساط المدرسية في هذه المدارس (غالباً ما يتطابق من حيث التوقيت مع تصحيح الأجور). وقد أدت هذه الزيادات المتراكمة الى بلوغ الاقساط مستويات عالية

(٧٣) ايكو شيفر ١٩٩٢، ص. ٤٣.

(٧٤) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٥١.



فالصمام الأول يتمثل في المساعدات والمنح التعليمية التي تقدمها مختلف المؤسسات غير الحكومية، المدنية منها أو الطائفية أو السياسية، والتي نالتها، بأشكال مختلفة عشرات الآلاف من الأسر اللبنانية. ويتراوح شكل المساعدة من التعليم المجاني في مؤسسات تعليمية تابعة، للجهة المانحة، الى تقديم مساعدات نقدية تغطي أكلاف التعليم كلها أو بعضها (غالباً في المدارس والجامعات الخاصة). وقد شكل ذلك صمام أمان حقيقياً أول<sup>(٧٦)</sup>.

#### عدد المسجلين سنوياً في نقابتي المهندسين والأطباء في بيروت (١٩٧٤-١٩٩٣)

مهندسون <sup>(١)</sup>	أطباء <sup>(٢)</sup>	
٢١٧	١٩٩	١٩٧٤
٢٢٧	١٣٦	١٩٧٥
٩	٢	١٩٧٦
١٤٨	١٧٨	١٩٧٧
١٧٨	١١٤	١٩٧٨
٢٢٠	١٧٦	١٩٧٩
٤٨٣	٢٦٩	١٩٨٠
٤٧٢	٢٤٠	١٩٨١
٢٢١	١٨١	١٩٨٢
٩٦٩	٣١٧	١٩٨٣
٦٥٤	١١١	١٩٨٤
٦٩٦	٢٠٠	١٩٨٥
٩٦٧	٢٣٢	١٩٨٦
٩٥١	٢٨٨	١٩٨٧
٩٠٥	١٧٠	١٩٨٨
٣٥٠	١١٨	١٩٨٩
٧٢٢	١٩٠ <sup>(٣)</sup>	١٩٩٠
٩٥٨	٣٢٦ <sup>(٣)</sup>	١٩٩١
١٣٢٤	٦٢٣ <sup>(٣)</sup>	١٩٩٢
١١٧٨	٥٢٤ <sup>(٣)</sup>	١٩٩٣

(١) المصدر: تقرير مجلس نقابة المهندسين في بيروت ١٩٩٢-١٩٩٣.

(٢) القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية ومؤسسة البحوث والاستشارات، بيروت، ١٩٩٣، ص. ٧٩.

(٣) ايكو شيفر ١٩٩٤، ص. ٨٩.

(٧٦) نتحدث مصادر مؤسسة الحريري عن قرابة عشرين ألف مستفيد من منح دراسية تقدمها المؤسسة.

ويتمثل الصمام الثاني في الدعم الذي تقدمه الدولة لتعليم أبناء موظفي القطاع العام بصيغة منحة تعليم تصل الى ٧٥ في المائة من قيمة القسط السنوي للتلميذ في المدرسة الخاصة غير المجانية. ولا شك ان هذا النوع من المساعدة يشجع الموظفين على تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة، وهو أيضاً بمثابة دعم لها.

إلا ان هذه الخدمات لم تشمل العاملين في القطاع الخاص حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكانت المنح الدراسية أحد المطالب الأساسية التي قدمتها النقابات العمالية لمواجهة ارتفاع أكلاف التعليم وضغطها على الأجور. وقد تضمن مرسوم تصحيح الأجور، المعمول به اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اعطاء عمال القطاع الخاص منحة دراسية لا تقل عن ٥٠٠ ألف ليرة ولا تزيد عن مليون ليرة، يتحملها ارباب العمل في القطاع الخاص، وذلك استثنائياً لمدة عام واحد. ثم صدر مرسوم ثانٍ مدد العمل بمنحة التعليم لمستخدمي القطاع الخاص لعام ١٩٩٧ أيضاً. أما التوجه اللاحق فهو ادراج المنح المدرسية ضمن خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والاستنتاج الأول الذي نختم به تناولنا لمسألة التعليم وعلاقتها بالفئات الوسطى هو ان هذه الاجراءات تدل على أن أكلاف التعليم قد تحولت الى عبء كبير لا يحتمل بالنسبة الى غالبية الأسر المحدودة الدخل، وهذا ما يدفع الى اتخاذ تدابير ملموسة للحؤول دون تفجر أزمة على هذا الصعيد، كما يدفع الحكومة الى التخلي عن سياسة رفع اليد عن هذا القطاع الاجتماعي.

اما الاستنتاج الثاني فهو أن الحكومة تعترف عملياً بتدهور التعليم الرسمي وتتبنى سياسة ترمي الى دعم التعليم الخاص بمساهمات بشرية ومادية، بدل اتخاذ خطوات ملموسة وسريعة المفعول لدعم التعليم الرسمي ورفع مستواه. والسؤال المطروح هنا هو هل ان لهذه السياسة جدوى اقتصادية مقبولة أم انها ستتحول الى عبء على الخزينة وعلى ارباب العمل والاقتصاد الوطني عموماً وستحدث اختناقات شديدة لدورة النشاط الاقتصادي؟

ان المتضررين الأول من تدهور نوعية التعليم الرسمي وضيق اختصاصاته هم الطبقات الوسطى، في حين ان الطبقات الدنيا معنية أكثر بالانتشار الأفقي للتعليم الأساسي، ولا سيما مراحل الأولى، ويتوفر العدد الكافي من المقاعد الدراسية، وتطالها، بنسبة عالية، ظاهرات الرسوب والتسرب الدراسي.

#### هاء- بنية الخدمات العامة، والرعاية الصحية تحديداً

يشكل وجود شبكة فعالة، وذات كلفة معقولة، للخدمات الأساسية، أحد العوامل التي تساهم في تقليل التفاوتات الاجتماعية واثاحة المجال لحراك اجتماعي سليم. فإذا تفككت شبكة الخدمات، او ازدادت الأعباء التي يتحملها المواطن والأسرة من أجل

توفيرها، يشكل ذلك عامل ضغط مباشر على مستوى المعيشة، إذ أن نسباً متزايدة من الدخل تقتطع لتوفيرها، وذلك على حساب تحسين مستوى الحياة نوعياً، وعلى حساب توسع العمل والترقي الاجتماعي.

ونتوقف في هذه الفقرة عند الرعاية الصحية تحديداً، لأنها تشكل مجالاً أساسياً ذا أولوية في ميزانية الأسرة، ولأن عدم الوفاء بمتطلباتها يؤدي إلى تدهور مادي مباشر، مما يجعلها ذات تأثير مباشر على نوعية الحياة وآليات الحفاظ على المستوى الاجتماعي.

#### ١- بعض عناصر واقع القطاع في الوقت الراهن

عام ١٩٩٦، بلغ عدد المستشفيات العاملة في لبنان ١٦٤ مستشفى عاماً منها ٢٥ مستشفى حكومياً (المستشفيات الحكومية العاملة فعلياً عددها ١٤). ويبلغ عدد المستوصفات ٧٦٠ مستوصفاً، ٢٠ في المائة فقط تابعة للدولة و ٨٠ في المائة للقطاع الأهلي الذي أنشأ ٤٨٢ مستوصفاً جديداً خلال سنوات الحرب لسد حاجات الرعاية الصحية الأولية في مختلف المناطق اللبنانية. أما عدد الأسر فقد بلغ ٨٧٩٣، وفي ذلك تراجع واضح عن عام ١٩٨١ حين كان هذا العدد ٩٥٠٤، ومردده إلى الأضرار التي لحقت بالمستشفيات خلال سنوات الحرب العنيفة ١٩٨٢-١٩٨٥، في العاصمة والجبل خصوصاً<sup>(٧٧)</sup>.

ويستخلص من هذه الأرقام السمات التالية:

(أ) تفوق القطاع الخاص على القطاع الرسمي بالنسبة إلى المستشفيات وعدد الأسرة، إذ تقارب حصة الأول ٨٤ في المائة من المستشفيات و٨٨٫٧ في المائة من عدد الأسرة؛

(ب) تفوق القطاع الأهلي على القطاع الحكومي بالنسبة إلى المستوصفات، إذ تقارب حصة الأول الثلثين؛

(ج) ثمة تدهور نوعي وكمي في أداء القطاع الحكومي، إذ إن مستشفياته تعمل جزئياً بسبب الأضرار التي لحقتها خلال الحرب، ولأسباب أخرى إدارية. ومن أصل ١٨٥٥ سريراً حكومياً عام ١٩٩٤، هناك ٢٥٠ سريراً فقط تستخدم فعلاً أي ١٩ في

(٧٧) نقابة المستشفيات (١٩٩٦).

Health Sector rehabilitation Project-Staff appraisal report. W.B. 1994، للمزيد في التوسع في معرفة الوضع الصحي، انظر "القطاع الصحي والفقير في لبنان"، الإسكوا، قيد النشر، إعداد كمال حمدان وأنيب نعمة.

المائة من الطاقة الاسمية. أما عدد المستوصفات الحكومية التي تعمل بشكل مقبول فهو ١٢ فقط، أي حوالي ٦ في المائة من إجمالي المستوصفات الحكومية<sup>(٧٨)</sup>.

سجل مؤشر كلفة العناية الصحية خلال سنوات الحرب ارتفاعاً يفوق مؤشر ارتفاع اسعار الاستهلاك وأسعار الدولار. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٨٤ و ١٩٩٢، ارتفع مؤشر اسعار الدولار نحو ٢٦٤ ضعفاً، ومؤشر اسعار الاستهلاك نحو ٣٧٥ ضعفاً، في حين ان مؤشر تكاليف الخدمات الصحية ارتفع نحو ٤٩٠ ضعفاً<sup>(٧٩)</sup>. وسجلت نسب الارتفاع الأعلى في الاستشفاء تحديداً ولا سيما بيروت وضواحيها.

#### مؤشر أسعار المواد والخدمات الصحية في بيروت وضواحيها (١٩٨٨-١٩٩٢)<sup>(٨٠)</sup>

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
١٣٣٨	٥٨٣	٣٦٢	١٨٠	١٠٠	الاستشفاء
٦٦٥	٣٢٧	١٤٠	١١٣	١٠٠	الادوية
١١٣٩	٤٢٩	٣٣٥	١٥٢	١٠٠	المؤشر الصحي العام
٤٤٢	٣٥٧	١٤٠	١٤٨	١٠٠	مؤشر الاستهلاك العام
٣٤٧	١٦٦	١٥٩	٩٥	١٠٠	مؤشر سعر صرف الدولار

المصدر: مصرف لبنان.

ولا يعبر الارتفاع في كلفة اسعار المواد والخدمات الصحية عن حصول تحسن كمي ونوعي في مستوى هذه الخدمات بقدر ما يعبر عن تفشي الهدر والزيادة في الارباح<sup>(٨١)</sup>.

وشكل الانفاق على الصحة ما نسبته ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع فبلغت ١٧٫٥ في المائة عام ١٩٩١، مما يلقي عبئاً هاماً على الخزينة وعلى الأسر. ويشكل الانفاق على الصحة حوالي ١٠ في

(٧٨) المرجع نفسه. ويقدر أن عدد الأسرة العاملة فعلياً في المستشفيات الحكومية يمكن أن يكون قد ارتفع إلى ٥٠٠ سرير.

(٧٩) القطاع الصحي في لبنان، النخبة الشعبية، ص. ٢٦.

(٨٠) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٣٢.

(٨١) المرجع نفسه، ص. ١٣٢.

المائة من موازنة الأسرة حسب دراسة الاتحاد العمالي العام عام ١٩٨٥<sup>(٨٢)</sup>. وبغض النظر عن النسبة ذاتها، فإن كلفة الاستشفاء، وخصوصاً بالنسبة لمستوى الدخل، مرتفعة جداً، إذ وصلت، عام ١٩٩٢، إلى ما يقارب ٢٤٦ دولاراً أمريكياً لليوم الواحد<sup>(٨٣)</sup>، مقابل أقل من ١٠٠ دولار كحد أدنى للأجر الشهري (بلغ الحد الأدنى للأجر، حسب متوسط سعر الدولار لذلك العام، ٦٩ دولاراً).

أما حصة وزارة الصحة من الموازنة العامة فقد تراوحت من ٢٩٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥ في المائة عام ١٩٩٢<sup>(٨٤)</sup>.

وحسب معطيات متقاطعة، يقدّر عدد اللبنانيين المشمولين بأنظمة التأمين الصحي العامة والخاصة بحوالي نصف السكان، مما يترك النصف الآخر دون تأمين ما عدا الدعم الذي تقدمه وزارة الصحة للحالات المرضية الخاصة (السرطان، عمليات القلب، غسل الكلى) التي تستهلك ٨٠ في المائة تقريباً من موازنتها.

وعلى الرغم من تعدد مؤسسات التأمين هذه، يقدّر أن الأفراد يمولون حوالي ثلثي إجمالي الانفاق على الصحة في لبنان. ولا توجد إلى الآن مؤشرات جديّة لشمول التأمين الصحي الخدمات الصحية الأخرى (غير الإستشفاء)، كالمعاينات، وعلاج الأسنان، والأدوية، والخدمات المخبرية التي تستهلك قسماً هاماً من انفاق الأسرة على الصحة.

ويراوح دور الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مكانه، ويصاحب ذلك تحميل الأسر اعباء إضافية بسبب سعيها إلى الحصول على خدمات أفضل وفي الوقت المناسب.

فبالنسبة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تراجعت قيمة خدماته الصحية بالليرات الثابتة لعام ١٩٧٤ من ٣٤٤ مليون ليرة عام ١٩٧٤ إلى ٢١٦ مليون ليرة عام ١٩٩٢. وتراجع متوسط نصيب المستفيد الواحد بالليرات الثابتة نفسها من ٥٢ ليرة عام ١٩٧٤ إلى ٢٦٣ ليرة عام ١٩٩٢<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٢) ايكو شيفر ١٩٩٣، جدول ٩، ص. ٥٩.

(٨٣) المرجع نفسه، ص. ٥٤.

(٨٤) مصرف لبنان، المرجع نفسه، جدول رقم ٧، ص. ١٣٠.

(٨٥) القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية، ص. ١١٠. وقد بلغ إجمالي قيمة خدمات الصندوق في عام ١٩٩٢ ما نسبته ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (المرجع نفسه، ص. ٢٩).

ويجب ان نضيف الى ذلك ان الشخص المضمون يتحمل اعباء اضافية يدفعها للطبيب او المستشفى، ومردّها الى التفاوت في تحديد الاتعاب بين الصندوق والاطباء والمستشفيات؛ فينجم عن ذلك نظام ازدواجية الأسعار والاتعاب، إذ يدفع المستفيد حسب السعر الحقيقي المرتفع، ويتلقى من الصندوق تعويضاً حسب السعر الأدنى الذي يحدده هذا الصندوق.

أما السياسة الرسمية المعتمدة في المدى المباشر، فهي تتسم بتزايد اللجوء إلى القطاع الخاص لتلبية الحاجة إلى الخدمات الصحية. فقد ارتفع عدد الأسرة التي تعاقدت عليها الدولة مع المستشفيات الخاصة من ٤٠ عام ١٩٧٥ إلى ١٢٢٩ عام ١٩٨٢ و ١٣٣٢ عام ١٩٨٤ و ١٥٥٩ عام ١٩٩٠<sup>(٨٦)</sup> و ١٤٦٩ عام ١٩٩٤ و ١٨٤١ عام ١٩٩٦<sup>(٨٧)</sup>، حيث أن تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المستشفيات الحكومية هو متوسط وطويل الأجل). ويعني ذلك ان الموازنة العامة ستتمول جزءاً هاماً من الخدمات الصحية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص.

وأما شركات التأمين الخاصة فقد بلغ عددها ١١٤ شركة لبنانية، أي بمعدل شركة واحدة لكل ٣٠ ألف نسمة (وهو معدل عالٍ جداً بالنسبة إلى وضع لبنان)، وارتفعت حصة اقساط التأمينات الصحية ضمن إجمالي اقساط التأمين من نحو ٧ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ٤٣ في المائة عام ١٩٩١، وكان تزايدها بالقيم المطلقة من حوالي ١٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى ٥٩ مليون دولار عام ١٩٩١<sup>(٨٨)</sup>. وتجاوزت قيمة اقساط التأمين الخاصة مجمل مدفوعات القطاع الصحي في فرعي المرض والأمومة<sup>(٨٩)</sup>.

## ٢- استنتاج

نستنتج من هذا الاستعراض إلى أن أكلاف الرعاية الصحية هي في ازدياد، وأن حصة القطاع الخاص فيها هي المهيمنة، وسط تراجع عام لأداء القطاع الرسمي ومدفوعاته في هذا المجال.

ورغم ان خطط إعادة الاعمار تتضمن إعادة تجهيز القطاع الصحي الحكومي في المدى المتوسط، لا تعالج السياسات الفورية الاختلالات القائمة، بل تعزز الاتجاه إلى زيادة

(٨٦) المرجع نفسه، ص. ١١٥.

(٨٧) ايكو شيفر ١٩٩٤، ص. ٩٢.

(٨٨) القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية، ص. ١٢١.

(٨٩) مصرف لبنان، التقرير السنوي، ص. ١٢٩.

دور القطاع الخاص (المستشفيات الخاصة وشركات التأمين) والقطاع الاهلي بالنسبة للرعاية الأولية.

وينتج من هذه الآليات تزايد حصة الأسرة في الانفاق على الرعاية الصحية، ولاسيما بسبب ضعف فعالية الادارة الرسمية وما ينجم عنه من ازدواجية في نظام التسعير يتحمل عواقبها المواطن. وفيما يتصل بموضوعنا مباشرة، تشكل بنية القطاع الصحي هذه، وتدهور نوعية الخدمات ولا سيما فيما يتجاوز الرعاية الأولية، اثنين من العناصر المكونة لبيئة غير مناسبة لتجديد وتوسع الطبقات الوسطى، التي يشكل الانفاق المتزايد على الرعاية الصحية عنصرا اضافيا ضاغظا على مواردها وعلى حرية استخدامها لمواردها لتوسيع العمل وزيادة الانتاجية وتحسين الوضع المعيشي.

## خلاصات واستنتاجات

الاندماج الاجتماعي مفهوم واسع الدلالة يختلف في مضمونه والاشكاليات الملموسة التي يثيرها حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع. وتتراوح النظرة اليه بين اعتباره هدفا مرغوبا به لذاته، وبين التركيز على جوانب دون أخرى فيه تواجه مجتمعا معيناً. وغالبا ما يتحدد معناه بالعلاقة مع نقائضه، وبهذا المعنى فإن الاندماج الاجتماعي يستخدم للإشارة الى الوضعية النقيضة لظاهرتين تجتاحان العالم المعاصر هما التهميش والتفكك الاجتماعي (بمعنى تفكك او ضعف فعالية الأطر المؤسسية والعلاقات ومنظومات القيم الاجتماعية والثقافية)<sup>(٩٠)</sup>. إلا أن المسألة تأخذ بُعداً مختلفاً بالنسبة الى لبنان. فاشكالية الاندماج الاجتماعي فيه لا يمكن اختزالها في جانب جزئي دون غيره، بل هو يطال الحالة النوعية للنسيج المجتمعي والعلاقات الاجتماعية بمختلف تجلياتها ومستوياتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية - الثقافية. والمسألة تكمن في استكشاف العوامل التي تساهم في تكوين نسيج مجتمعي اكثر عدالة وإنصافاً وآليات للمشاركة تجعل مختلف مكونات المجتمع تشعر بالانتماء والفعالية، بالإضافة الى تشكيل الآليات الضرورية لحل النزاعات سلمياً داخل المجتمع بحيث لا يتحول أي تعارض في المصالح والرؤى الى مشروع حرب جديدة.

ان لبنان خارج لتوه من حرب طويلة، وهذا بحد ذاته أهم مؤشر على أزمة الاندماج الاجتماعي فيه، وهو، بالتالي، يواجه مشكلة مزدوجة على هذا الصعيد. فمن جهة أولى، هناك الآثار الاقتصادية والثقافية السلبية للعولمة الراهنة، والضغط الشديدة التي تمارسها على الأطر الوطنية من حيث زيادة الاستقطاب العالمي داخل كل بلد (الآثار المعروفة، والعلاقات المجتمعية في لبنان ومشاكلها المعروفة)، (البنى والعلاقات الطائفية والعائلية والمناطقية). ويقتضي، لمعالجة هذا الوضع، تكوين رؤية على درجة من الوضوح تشمل على الأقل العناصر - الأسئلة التالية:

١- تحديد معيقات الإندماج الاجتماعي المرغوب تحقيقه في لبنان.

٢- استكشاف آليات الاندماج والتفكك في المجتمع اللبناني، وتطورها.

٣- الإجابة عن التساؤل التالي: هل ان السياسات الحكومية المتبعة من أجل إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد تساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي أم انها تؤدي الى مزيد من الاستقطاب وتوليد عناصر التفكك؟

(٩٠) Integration sociale: approches et problemes, Sommet mondial pour le development social. UNRISD Briefing paper series, 1995.

ويواجه لبنان ٣ أنواع من معيقات الاندماج الاجتماعي والوطني. فالنوع الأول يتمثل في العوامل المتجاوزة لنطاق الدولة، بتجلياتها الاقتصادية والسياسية، إذ إن لبنان جزء من منطقة تخضع اليوم لعملية إعادة تشكيل قد تطل بعض الجوانب المتعلقة بوجوده الجيو سياسي نفسه (نقص الاحتمالات المختلفة التي قد تنتج من عملية السلام الاقليمية - الدولية في الشرق الأوسط)؛ والنوع الثاني يتمثل في العناصر السياسية والاجتماعية الداخلية المرتبطة بالطبيعة العائلية للنظام السياسي والعلاقات والبنى الاجتماعية التقليدية الموروثة. ويثير هذا الواقع اشكاليات عدة في وجه عملية إعادة بناء الدولة المركزية بصفتها أجهزة السلطة وبصفتها مجالاً للتعبير العام عن توازنات المصالح الوطنية؛ والنوع الثالث يتمثل في الآثار الاجتماعية المترتبة على خيار النمو الذي تعتمد عليه الحكومة، وعلى السياسات الإعمارية والاقتصادية، وهو ما كان مجال البحث الأساسي في الدراسة<sup>(٩١)</sup>.

لقد أجريت المقارنة بين اشكاليات الاندماج الاجتماعي في لبنان من منظور رصد التفاوتات المنطقية والاجتماعية في مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي، ورصد طبيعة الآليات السائدة التي تنظم حركة هذه التفاوتات باتجاه المزيد من الاستقطاب أو تقليص الهوة.

وكانت بعثة ايرفد قد أشارت، في بداية الستينيات، الى المستوى الحرج الذي بلغته هذه التفاوتات، إذ إن غالبية المناطق اللبنانية كانت دون مستوى التنمية المطلوب، ويشير الجدول التالي الى واقع التفاوتات المنطقي في ذلك الحين:

#### تصنيف المناطق الريفية حسب مستوى التنمية فيها<sup>(٩٢)</sup> (بالنسبة المئوية)

الفئة	لبنان المركزي	الشمال	الجنوب	البقاع	اجمالي
لا تنمية	صفر	٧	صفر	٦	٣
تنمية ضعيفة	٥	٣٩	٣٠	٢٩	٢٣
تنمية جزئية	٢٥	٣١	٧٠	٤١	٣٩
تنمية في طور التحسن	٤٥	٢٣	صفر	١٢	٢٣
تنمية متقدمة	٢٥	صفر	صفر	١٢	١٢

(٩١) فيما يتصل بأنواع معيقات الاندماج الاجتماعي في لبنان، راجع التقرير الوطني الى قمة كوبنهاغن، الفصل الثالث.

(٩٢) بعثة ايرفد - ورد في Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. Working paper 44. Urban/Rural Strategy, January 1993, p. 15.

ويشير هذا الجدول الى كون ٢٦ في المائة من القرى والمناطق اللبنانية دون تنمية أو ذات تنمية ضعيفة، كما يشير الى واقع التفاوت الشديد بين المناطق، إذ إن نسبة المناطق ذات التنمية المتقدمة كانت تبلغ ٢٥ في المائة ضمن لبنان المركزي، في حين انها كانت صفراً في الجنوب والشمال و ١٢ في المائة في البقاع. ويعتبر هذا التفاوت مؤشراً مضاداً للاندماج الاجتماعي والوطني، وقد شكل العنصر الأساسي للخلفية الاجتماعية لأحداث عام ١٩٥٨ في لبنان، وهو ما حاولت التجربة الشهابية معالجته.

وفي مجال بحثنا، يمكن وصف هذه التجربة بأنها كانت محاولة لاطلاق آليات اندماجية في المجتمع اللبناني في مواجهة آليات التفاوت والاستقطاب. وقد تميزت التجربة الشهابية بجهد اندماجي مثلت الاتجاهات:

الأول: تمثل في محاولة اصلاح الإدارة وتحديثها، ومحاولة ترسيخ فكرة الدولة كتعبير عن المصلحة العامة في وقت كانت فيه اجهزتها اداة انتفاع ومحاصصة للطبقة السياسية التقليدية. وكانت حصيلته هذا الجهد انشاء عدد من المؤسسات والادارات التي لا تزال تشكل حتى الآن العنصر الأكثر حداثة في الإدارة اللبنانية:

الثاني: تمثل في تقليص الهوة بين المناطق اللبنانية، وكانت نتيجته تعميم الخدمات الأساسية من طرق وكهرباء وماء ومدارس رسمية ... في مختلف المناطق التي لم تكن تتوافر فيها سابقاً. أي أن الهدف كان هنا تخفيف المركزية التي كانت تنقسم بها بنية الحيز اللبناني (العاصمة والجبل)، لصالح المناطق:

الثالث: محاولة تقليص التفاوتات الاجتماعية من خلال زيادة فرص العمل وتحسين أوضاع الفئات الوسطى في المدينة والريف. وكانت حصيلته التجربة هنا محاولة تحقيق اصلاح زراعي (المشروع الأخضر) وتنمية ريفية (مصلحة الانعاش الاجتماعي)، وتعزيز أوضاع الخدمات المدنية وشبكات الأمان (التأسيس لفكرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ...).

وثمة اختلافات في تقييم نتائج هذه التجربة، والملاحظات الأساسية تطل الجانب السياسي (الديمقراطي)، وفشل الاصلاح الاداري لعدم ادراكه قوة السياسيين التقليديين. وثمة اختلافات أيضاً في تقدير النتائج المتعلقة بتخفيف التفاوتات بين الفئات الاجتماعية<sup>(٩٣)</sup>. ولكن ثمة اتفاق على ان الفكرة المحورية الموجهة لهذه التجربة كانت فكرة دولة الرعاية (Etat Providence)، التي تعتبر عاملاً رئيسياً يستلزم التدخل لتوجيه مسار التطور الاقتصادي في هذا الاتجاه. والواقع ان حصة القطاع العام من الناتج المحلي بلغت ذروتها في هذا العهد، إذ شكلت ٢٢ في المائة منه (ولكنها، في كل حال،

(٩٣) يشك كمال حمدان في كون تجربة حكم فؤاد شهاب قد نجحت على هذا الصعيد. (انظر "La classe moyenne dans la guerre du Liban".

ظلت أقل من حصة القطاع العام في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تجاوزت ٥٠ في المائة أحياناً<sup>(٩٤)</sup>.

لقد عرف العقد الممتد من أواسط الستينيات حتى أواسط السبعينيات حركة سياسية واجتماعية نشطة كان محورها الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والحركة الطلابية في المدن، وحركة أندية ثقافية - اجتماعية في الريف اللبناني. وقد تبين ان مؤسسات التعليم الرسمي، ولا سيما الجامعة اللبنانية، قد لعبت دوراً أساسياً في تكوين آليات تشكل اجتماعي وروابط تتجاوز العلاقات التقليدية السابقة. وكذلك كان فعل الحركة السياسية والنقابية.

ثم ان التجمع والتشكل، فالتحرك المطالب بالنشاط على المستوى المحلي والوطني، قد أطلقت آليات تفاعلية واندماجية بين مختلف الفئات اللبنانية على أساس مصالحها الاجتماعية وانتماءاتها الفكرية أو السياسية. ويمكن اعتبار ذلك بداية لتكوين شبكة أو نسيج من العلاقات الاجتماعية الحديثة والمدنية، يعوضان عن العلاقات التقليدية المنجذبة الى الطائفة أو العائلة أو المنطقة. وكانت الآليات تتواجه محلياً في كل قرية وكل مدينة، وتتواجه وطنياً فيما يتعلق بالاصلاح السياسي والاداري وبالنظام الاقتصادي.

والحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت ١٦ عاماً كانت عامل قطع لهذا المسار الاندماجي بالدرجة الأولى. وعنصر عودة الى حالات أكثر تطرفاً من الانغلاق في الأطر الجزئية، في وقت لم يكن فيه النسيج المدني الحديث راسخاً الى حد يكفي لتكون مقاومته حاسمة في رسم مآل الصراع. فقد فككت الحرب عناصر الترابط العصرية هذه بعد مقاومة شديدة، وجزأت كل المؤسسات الموحدة (الجامعة اللبنانية) وكل الحيزات التي كانت تلعب دور اندماج بين المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية، واستهدفت المدن بالدرجة الأولى (بيروت، والمدن الأخرى) المؤهلة للعب هذا الدور. كذلك أصاب التدمير والتهجير المناطق الريفية التي دفعت دفعا الى أقصى ما يمكن من الفرز الطائفي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فالازدهار النسبي السابق كان يتيح توزيع العائدات على قاعدة أوسع، فما ان تراجع الانتاج حتى تقلصت قاعدة التوزيع: وفي ظروف شلل الدولة المركزية وتفكك ادارتها وتضاؤل خدماتها، اندفعت الأطر التقليدية الى تكوين شبكات الأمان الخاصة بالمنطقة، أو الطائفة، أو العائلة، والى تقديم الخدمات للمرتبطين بها.

ولعبت الحرب دوراً شديداً للخطورة على الاندماج الاجتماعي والوطني على مختلف المستويات، حسبما أشير اليه في سياق الدراسة. ويمكن استعادة أنواع هذه التأثيرات بشكل موجز على النحو التالي:

(٩٤) Georges Corm, "Les operations de reconstruction et la privatisation au liban," Centre de recherches urbaines de Beyrouth, Colloque, 22-23 mai 1992.

١- التدهور العام في كل مؤشرات النمو الاقتصادي، وتوسع قاعدة الافقار النسبي والمطلق للفئات المتوسطة وذات الدخل المنخفض. وقد تراقق ذلك مع تزايد استقطاب الثروة وتفاوتات الدخل، كما سبق ايضاحه.

٢- تقسيم لبنان الى مجالات جغرافية سياسية - أمنية أخضعت أحياناً للفرز الطائفي، في ظروف صراعات حادة استندت بدورها الى مبررات ثقافية، مما عمق الانقسامات والتعارضات وجعلها تمتد لتشمل القاعدة الاجتماعية، فلا تقتصر على المؤسسات السياسية أو شبه السياسية.

٣- ضعف الدولة المركزية، وتجزؤ المجال الجغرافي السياسي اللبناني، اللذان ولدتا نوعاً خاصاً من اللامركزية التفتيتية اندفعت ضمنه البنى الطائفية، بشكل خاص، الى استكمال تشكلها المؤسسي، ولا سيما في الحقول الاجتماعية (والسياسية بالطبع): التربية والتعليم (أصبح لكل طائفة مؤسسات كاملة من الروضة حتى الجامعة)، والرعاية الصحية والاجتماعية (بنت كل طائفة شبكة كاملة من المؤسسات الأهلية التي تقدم الخدمات الى أبناء الطائفة وتعزز اندماجهم على هذا الأساس في إزاء انعدام مؤسسات مشابهة تخترق حدود الطوائف والمناطق، أو في إزاء ضعف هذه المؤسسات).

وكانت المحصلة العامة لهذه المرحلة نسف بعض الآليات الامداجية التي ولدتها المرحلة الشهابية، وحصول تفهقر مادي عن المستوى التنموي الذي كنا قد وصلنا اليه قبيل الحرب.

ان حصيلة المسح الميداني الذي قامت به مؤسسة الحريري في عام ١٩٨٧ تؤكد واقع التفاوت بين المناطق والقرى في مستوى الحاجة الى الخدمات والمشاريع التنموية الأساسية<sup>(٩٥)</sup>. وتؤكد هذا الواقع أيضاً بعض الدراسات الأخيرة، ولا سيما منها دراسة عن الفقر في الريف أجريت ضمن إطار الإعداد لمشروع صندوق التنمية الريفية<sup>(٩٦)</sup>.

وحسب الدراسة الأخيرة، واستناداً الى توفر البنية التحتية الأساسية، تبين ان ٢٥ في المائة من الأقضية مصنفة فقيرة جداً، و ٥٠ في المائة فقيرة. واستناداً الى مؤشر مركب من مستوى البنية التحتية ومستوى أقساط المدارس الخاصة في الأقضية، كانت النتيجة ان ٢٩ في المائة من الأقضية مصنفة فقيرة جداً، و ٤٢ في المائة مصنفة فقيرة.

(٩٥) لبنان الواقع وحالات التأهيل والتنمية، مؤسسة الحريري، ١٩٨٧.

(٩٦) Community Development Fund. Rapid Needs and Capacity Assessments study. Consultation and Research Institute. April 1995.

مؤشر الفقر الريفي  
(نسبة مئوية)<sup>(٩٧)</sup>

مؤشر الفقر	فقير جدا	فقير	مقبول
توفر البنية التحتية الاساسية	٢٥	٥٠	٢٥
توفر البنية التحتية وأقسام المدارس الخاصة	٢٩	٤٢	٢٩

لقد انتهت الدراسات الأساسية، التي يفترض ان تكون خطة إعادة الإعمار قد وضعت على أساسها، الى أهمية تعزيز الاندماج الاجتماعي في لبنان، بمعنى تقليص التفاوتات. فاعتبرت إحداها وهي المتعلقة بالخيارات الشاملة، ان الأهداف البعيدة المدى لاستراتيجيات النمو هي التالية:

- (أ) زيادة النمو الاقتصادي؛
- (ب) تقليص التفاوتات في توزيع الدخل؛
- (ج) زيادة التماسك الاجتماعي<sup>(٩٨)</sup>.

في حين أوردت الدراسة الخاصة باستراتيجية التوازن الحضري/الريفي ضمن الأهداف الاستراتيجية ما يلي:

- ١- المحافظة على الوحدة الوطنية وتقويتها.
- ٢- مساندة النهوض الاقتصادي في البلاد، وتحسين مستوى المعيشة وفرص العمل في المناطق المدنية والريفية على حد سواء.
- ٣- التركيز على تنمية القطاعات الاجتماعية من خلال سياسات تؤمن حصول مختلف قطاعات المجتمع على السكن المناسب والتعليم والخدمات الصحية بكلفة محتملة، وتوفير هذه الخدمات.

(٩٧) انظر State, society sustainable human development, and support for the good governance in Lebanon, by Hassan Krayem and Jack Titsworth. UNDP, Beirut, April-May 1995

(٩٨) Recovery Planning. Global issues. Working paper, No. 42, P.i.

٤- تأمين استقرار السكان في المناطق الريفية من خلال تنمية مناطق نمو مدنيّة خاصة<sup>(٩٩)</sup>.

وتشير هذه الاستشهادات الى اعتراف صريح بأولوية تعزيز الاندماج الاجتماعي، وضرورة صياغة خطط إعادة الإعمار والسياسات الاقتصادية بما ينسجم مع تحقيق هذا الهدف. ولكن الممارسة - كما حاولنا تبين ذلك - تذهب في اتجاه مخالف. ان كل برامج إعادة تأهيل البنى التحتية، وخطط الانفاق، والمشاريع القطاعية الأساسية، قد وضعت وبدى بتنفيذ بعضها في وقت سابق على وضع هذه التصورات الاستراتيجية. كما ان الأوراق المذكورة نفسها تقترح خططا وخيارات اقتصادية لا رابط بينها وبين الأهداف الاجتماعية المطروحة.

ان المبادئ المحددة لمجمل السياسات الرسمية تنطلق من مسلمات لا يسمح بالمساس بها أو بتعديلها، وأبرزها: التشديد على عدم تدخل الدولة إلا في الميادين التي يمتنع القطاع الخاص كلياً عن النشاط فيها؛ وأولوية الاتجاه التصديري على الاتجاه نحو سد الحاجات المحلية؛ وأولوية معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وضمناً، اعتبار انخفاض الأجور الفعلية عاملاً مساعداً لنجاح خطة النهوض في السنوات القادمة<sup>(١٠٠)</sup>.

والحكومة تلتزم بالنسق العام لمفاهيم الاقتصاد النيوليبرالي وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في إعادة إعمار لبنان. وإذا كانت الانتقادات الموجهة الى هذه السياسات معروفة فيما يتصل بتقليص الانفاق الاجتماعي، فإن الأمر أكثر سلبية في لبنان لأن عملية إعادة الإعمار تتطلب جهوداً جماعية متواصلة لا يمكن أن تبذل دون منظم جماعي هو الدولة. ولئن كانت الانتقادات الموجهة الى الدولة اللبنانية وأدائها الرديء وسوء الإدارة وفسادها كلها صحيحة، فإن القطاع الخاص اللبناني، بدوره، غير معروف ببعد النظر وشمولية الرؤية والتخطيط، بل انه معروف بالاندفاع نحو الربح السريع والمضاربة والهروب من المخاطر. فهو، بهذا المعنى لا يملك التجربة التي تؤهله لأداء دور إنمائي فعلي.

من جهة أخرى فان آثار الحرب الاجتماعية خطيرة، ومفاعيلها عميقة وطويلة الأجل، وآليات السوق وإطلاق عملية الخصخصة لا تعالج مسائل من هذا النوع، وهو ما حاولنا إظهار الحاجة اليه وضرورة إيجاد المؤسسات والأطر ومنهجيات العمل المناسبة للقيام به.

(٩٩) Recovery planning..Urban/Rual Strategy. W.P. No. 44, p. 31

(١٠٠) انظر المرجعين السابقين.

## المراجع العربية

- ١- فنلدة مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٥، صحيفة النهار، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- ٢- كلود دوبار و سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٣- احصاء القوى العاملة في لبنان، ١٩٧٠، الجمهورية اللبنانية، مديرية الاحصاء المركزي، بيروت ١٩٧٢.
- ٤- كمال حمدان و مروان عقل، الطغمة المالية في لبنان، مجلة الطريق، العدد ٤، ١٩٧٠.
- ٥- كمال حمدان، سياسة الأجور والمداويل، ابعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- ٦- الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، التقرير التنفيذي، الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار.
- ٧- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الوطني الى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كوينهاغن، آذار/مارس ١٩٩٥.
- ٨- نجيب عيسى، الاصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان، الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.
- ٩- لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية، التقرير النهائي الموجز، مؤسسة الحريري، ١٩٨٧.
- ١٠- مصرف لبنان، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.
- ١١- ايلي يشوعي، اقتصاد لبنان، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥.
- ١٢- مصرف لبنان، النشرة الفصلية رقم ٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.
- ١٣- مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

لكننا نقول، مرة أخرى، أن ما وجدناه في السياسات الاعمارية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة كان، في السياسة كما في الاقتصاد والاجتماع، إعادة للاستقطابات التقليدية (الطائفية - العائلية - المناطقية)، وإطلاق آليات السوق في ظروف مضطربة بما يزيد من التمرکز الجغرافي (الوسط التجاري) والتركز الاحتكاري الطابع، وبما لا يتوجه الى معالجة الاختلالات القطاعية وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة مداويل الفقراء والفئات الوسطى.

ان سياسة الإعمار الحكومية، حسب تقديرنا، تعزز آليات الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والمناطقية، وتزيد من انكشاف لبنان على العوامل الخارجية.



## المراجع الأجنبية

1. Georges Corm "Ruptures et continuités dans la pensée et les politiques de développement et de reconstruction au Liban depuis l'indépendance", in Proche - Orient, études économiques, Université St. Joseph, Beyrouth, Novembre 1994.
2. Lebanon: Stabilisation and Reconstruction, Document of the World Bank, March 1993.
3. Assesment Mission to Lebanon, U.N. Inter-Agency Needs, Final Report, August 1991.
4. Recovery planning for the reconstruction and development of Lebanon. "Overview of Lebanon" Working paper No. 1, Bechtel International, Dar Alhandassah Consultant, August 1991.
5. Toufic Gaspard. "The limits of laissez - faire, a political economy of Lebanon" Thesis, University of Essex, 1992.
6. Community Development Fund. Rapid Needs and Capacity Assesment Study, Consultation and Research Institute, April 1995.
7. Kamal Hamdan. "La classe moyenne dans la guerre du Liban" in "Le Liban aujourd'hui": Cermoc, CNRS. Beyrouth, 1993.
8. "Strengthening Institutions for entreprise development for Women" UNIFEM, Consultation and Research Institute, Beyrouth, 1994.
9. Recovery planning ... Working paper No. 42, "Global Issues", February 1992.
10. Recovery planning ... Working paper No, 44, "Rubal/Urban Strategy" January 1993.
11. Georges Corm. "Les operations de la reconstruction et la privatisation au Liban", Centre de recherches urbaines de Beyrouth, Colloque, 22-23 mai 1992.
12. Integration Sociale: approches et problèmes, Sommet mondial pour le développement social, UNRISD, Breifing paper series 1995.
13. Nohad Bazoudi. Secretary General of CDR. Horizon 2000; A Synopsis.
14. State, society, sustainable Human Development, and support for the Good Governance in Lebanon. Report by Hassan Krayem and Jack Titsworth, UNDP, Beirut, April-May 1995.

- ١٤- كمال حمدان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الحكومية، ورقة غير منشورة، ١٩٩٤.
- ١٥- الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة والنفط، تقرير عن المسح الصناعي، المرحلة الأولى التمهيديّة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- ١٦- مديرية الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
- ١٧- ملخص تقرير بعثة البنك الدولي إلى لبنان عام ١٩٩٢، صحيفة الأنوار، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.
- ١٨- سعد العنداري، السياسة الضريبية. ابعاد، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، المركز اللبناني للدراسات، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- ١٩- تصريح رئيس بعثة البنك الدولي إلى لبنان اثناء انعقاد المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال افريقيا في لبنان، صحيفة السفير، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.
- ٢٠- ايكوشيفر، ١٩٩٣ و ١٩٩٤، نشرة احصائية سنوية تصدر عن مؤسسة ايكوشيفر، بيروت.
- ٢١- انطوان حداد، "الفقر في لبنان" (E/ESCWA/SD/1995/8/Add.2)، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- ٢٢- قانون الاجارات، القانون ١٦٠/١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦/١٩٩٤.
- ٢٣- تقرير مجلس نقابة المهندسين في بيروت، ١٩٩٢-١٩٩٣.
- ٢٤- القطاع الصحي في لبنان، النجدة الشعبية اللبنانية ومؤسسة البحوث والاستشارات، بيروت، ١٩٩٣.

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودوائيات القطاع العام